مدخل إلى دراسة
الأسانيد والعلل

الدكتور

عبد القادر مصطفى المحمدي

أستاذ الحديث وعلومه – الجامعة العراقية

المقدمة

الحمد لله الذي به نستعين، وعليه نعتمد ونتوكل، ربِّ النَّاس، ومليكهم، الأحد الفرد الصمد، ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبمقدار ما يشهده العالم المادي من تسارع خيالي في علوم التكنلوجيا والتقنيات، يشهد العلم الشرعي تناقصاً في الإبداع وركوداً في الأفهام، مع الكثرة الكاثرة من طلاب العلم الشرعي، ومريديه، وهذا الأمر لم يكن ابن ساعته، بل هو نتائج واقعية لمخططات الدولة العميقة عبر سنين طويلة، فراحت المدرسة النظامية، وأعقبتها المستنصرية، والأشرفية، وصار الأزهر غير الأزهر، ودواليك.

وهذا أمر طبعي لما لم يكن أبناء المسلمين وطلاب العلم الشرعي بمستوى الحدث ولا زالت أمتنا تغرق في محن وفتن وحروب وكروب، حتى كثرت جراحاتها فلم تعد تحصيها، فلم يصح شباب الإسلام إلا على أصوات سقوط الجدران المتبقية لحضارة كانت لا تغيب عنها الشمس!

والمتأمل في التاريخ، يلحظ الدور الكبير لعلماء المسلمين في كل فترات الضعف الذي تمر بالأمة، فهم السياج المنيع الذي يحمي بيضة الدين، ويدفع شبهات المشبهين، وانتحال المبطلين.

ولا يخفى ما نعانيه اليوم من هجمة شرسة على ثوابت الدين وأصوله، فأصبح التهجم على السنة النبوية عموماً وصحيح البخاري – خصوصاً- ظاهرة إعلامية، وصارت أصول الدين تضرب في بلاد المسلمين، بيد من ينتسب إلى الإسلام، من بني جلدتنا، وعلى قنوات رسمية! فاستشكل ذلك على بعض العوام (وعلى عوام المثقفين)، وصارت عبارة (نكتفي بالقرآن) مألوفة في أوساط الشباب في الجامعات والمدارس، وهو أمر جد خطير، فقد يأتي على دين المرء من أصله، ومما زاد الطين بلّة ضعف المستوى العلمي لدى طلابنا في الدراسات الأكاديمية، بل أزعم أنّ بعض مروجي هاتيك الإشاعات هم من خريجي الكليات الشرعية!

وبعضهم حاصل على ألقاب علمية!؟ لكنهم لم يفهموا إلا ما أشربوا من أهوائهم.

وهذه الشبهات ربما يظنها الناظر لأول وهلة شبهات كبيرة ؟ وبالتحرير والدراسة يتضح للمتجرد أنها مجردة من الأسس العلمية والأدلة العقلية فاقدة للمصداقية النقلية، شبهة ماكر لاقت هوى نفس تسربلت بلبوس العلم، والعلم منها براء! لذا كان لزاماً على طلاب العلم الشرعي ولاسيما أهل الحديث التصدي لهذه الأفكار ورد الشبهات، بالحجة الدامغة، والدليل الشرعي.

لكن الإشكال باقٍ في ضعف المستوى العلمي لدى طلابنا فكيف يصد أو يرد من لا يتمرس على العلم والمناقشة؟ ولا سيما أن كثيراً من الشبهات تحتاج إلى علم في الحديث وعلله، وعلم العلل صعب المراس عسر الفهم، لا يحسنه إلا القلة القليلة في كل الأزمان، فكيف بأزمتنا هذه!

لذا رأيت من اللازم عليَّ أن أضع بين يدي طلاب الدراسات العليا كتاباً ييسر لهم الولوج إلى علم العلل وطريقة دراسة الأسانيد، ولا سيما أن مادة (الأسانيد والعلل) مقررة في جامعتنا العراقية وفي جامعات عربية أخرى،وراعيت الاختصار والايجاز في كثيرمن المباحث مع التركيز على المفاصل الرئيسة في الموضوع، وتسليط الضوء على المسائل التي تغيب عن كثير من الباحثين اليوم، ليسهل على الدارس فهم طريقة الأئمة النقاد ومنهجيتهم في التنقيرعن الرواة ومروياتهم، وأسلوبهم في نقد الراوي والمروي، وما هي القرائن التي قد تعتمد في تصحيح الحديث أو تضعيفه، مستعيناً بالله تعالى وحده، ومتبعاً لمنهج سادتي الأئمة النقاد قمر أهل الأرض وشموسها، الذابين عن سنة الحبيب، حرّاس بيضة الإسلام.

وقد سبقني إلى التصنيف في فحوى هذا الموضوع أساتذة أفاضل، انتفعت منهم، واحلت القارئ إلى مصادرهم، في المواضع التي نقلت منها، فان أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن ضعفي وتقصيري.

والحمد لله رب العالمين

المبحث الأول

في علم الإسناد

المطلب الأول : نشأة الإسناد وأهميته:

علم الاسناد: هو علم يُبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه؛ ليقبل أو يرد من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء والإسناد: هم سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن[١].

وتأتي أهمية الإسناد، لكونه وسيلة لتمييز ما يضاف إلى النبي صلى الله عليها وسلم، صحيحه من ضعيفه، لنفي الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ويقال: إن الأصل في التفتيش عن حال الرواة كان لهذا السبب"[٢].

وقدر العلم بقيمة متعلقه، وأي قدر أعظم من حفظ دين الله تعالى.

قال أبو عبد الله الحاكم: "فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه: لَدَرَسَ منار الإسلام، ولَتَمَكَّنَ أهلُ الإلْحَادِ والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد؛ فإنَّ الأخبارَ إذا تَعَرَّت عن وجودِ الأسانيد فيها كانت بُتْراً"[٣].

وقد سجل الصحابة الكبار قصب السبق في التنقير عن الأسانيد وتفتيش الأخبار كالخلفاء الراشدين والسيدة عائشة وابن عباس وأنس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

قال الذهبي عند ترجمة أبي بكر الصديق: "وكان أوّل من احتاط في قبول الأخبار"[٤]. وقصد قصة ميراث الجدة.

---

(١) ينظر: نزهة النظر ص٤٢.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١/١٣٠.

(٣) معرفة علوم الحديث ص٦.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/٢، والدهلوي، حجة الله البالغة ١/١٤١.

وقد رويت أخبار مشهورة صحاح عن عمر رضي الله عنه في تثبته في الأخبار، ولو كان راويها من كبار الثقات! قال الذهبي في ترجمة عمر رضي الله عنه: "وهو الذي سنَّ للمحدثين التثبت في النقل"[٥].

وكذا رويت مثلها عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فكان يستحلف من يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال الذهبي في ترجمة علي رضي الله عنه: "كان إماما عالما متحريا في الأخذ بحيث إنه يستحلف من يحدثه بالحديث... "[٦].

قال الحافظ ابن حبان: "وهذان – عمر وعلي رضي الله عنهما-أوَّل من فتش عن الرجال في الرواية وبحثا عن النقل في الأخبار ثم تبعهما الناس على ذلك... وتشديدهم فيها على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان منهم ذلك توقياً للكذب عليه ممن بعدهم لا أنهم كانوا متهمين في الرواية"[٧].

فهذه النقول توضح التحري المبكر في رواية الحديث والسؤال عن الإسناد، وقد توسع التفتيش عن الأسانيد، بعد تجرؤ بعض المندسين، كعبد الله بن سبأ اليهودي وأضرابه على الكذب ووضع الحديث، في آخر خلافة عثمان بن عفان، رضي الله عنه.

وصارت الحاجة ملحة إلى هذا التنقير في الأسانيد، بعد التوسع الكبير للفتوحات الإسلامية واحتكاك المسلمين بثقافات متنوعة، مع انتشار أصحاب الأهواء بين المسلمين وكثرة الفتن ولاسيما السياسية منها، التي قد تحمل أصحابها على الكذب، لذا صار الناس وقتئذٍ لا يقبلون حديثاً بدون إسناد حتى يعرف رواته ويعرف حالهم.

وقد نبه مسلم في طليعة كتابه الصحيح إلى نحو ذلك، فروى بإسناده إلى مجاهد قال: "جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تسمع، فقال

---

(٥) تذكرة الحفاظ ١/١١.

(٦) المصدر نفسه ١/١٤.

(٧) مقدمة المجروحين ١/٣٨.

ابن عباس:" إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف "[٨].

وروى بسنده أيضاً إلى محمد بن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[٩].

وقد حمل بعض أهل العلم (الفتنة) التي ذكرها ابن سيرين رحمه الله على الفتنة التي وقعت في زمن الخليفة الراشد عثمان بن عفان لمّا ظهر الوضع وظهرت الانشقاقات فعبر ابن سيرين عن المنشقين باسم "أهل البدع".

وقد رأى شاخت أن المقصود ليس الفتنة في زمن عثمان بل الفتنة المقصودة هي فتنة مقتل الوليد بن يزيد "ت١٢٦هـ" معتمدًا على التوافق في استعمال كلمة "الفتنة" بين قول ابن سيرين ونص ورد في الطبري إذ قال في حوادث سنة ١٢٦هـ:"اضطرب أمر بني مروان وهاجت الفتنة". وقد جر هذا الافتراض شاخت إلى اعتبار كلام ابن سيرين موضوعاً عليه لأنه توفي سنة ١١٠هـ أي قبل الفتنة[١٠].

وهناك قول ثالث ينصّ أنها فتنة في زمن المختار فروى الإمام أحمد بإسناده إلى إبراهيم النخعي أنه قال: "إنما سئل عن الإسناد أيام المختار – قتل سنة ٦٧هـ–، وسبب هذا أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام"[١١].

ومع هذا القول أو ذاك فالتبكير في التفتيش والتحريّ يدلك بلا شك على استشعار الجيل الأول للمسؤولية الشرعية تجاه حفظ السنة باعتبارها المصدر الثاني للتشريع، انبثقت من هذا الشعور أسس منضبطة لدى الصحابة الكرام في نقد الروايات، قبولاً أو رداً، تبلورت فيما بعد إلى قواعد على يد كبار التابعين كابن سيرين، والشعبي، والنخعي والزهري...الخ

---

(٨) مقدمة صحيح مسلم ١٣/١.

(٩) المصدر نفسه ١٥/١.

(١٠) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، العمري ص ٤٨.

(١١) العلل للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ٣٨٠/٣.

المطلب الثاني: أقسام الإسناد

يقسم علماء مصطلح الحديث الإسناد باعتبارات مختلفة:

أولاً: فيقسم باعتبار كثرة الطرق وقلتها من حيث وصوله إلينا على قسمين رئيسين كما جاء في مصطلح الحديث:

- **متواتر**: ما رواه عدد كثير، تُحِيل العادة تواطُؤَهم على الكذب.

وجعلوه على نوعين: متواتر لفظي، ومعنوي.

- **آحاد**: وهو ما لم يجمع شروط المتواتر.

وجعلوه على أنواع ثلاثة:

- **مشهور**: ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يبلغ حد المتواتر.
- **عزيز**: ما لم يقل عدد رواته عن اثنين في كل طبقاته.
- **غريب**: ما رواه واحد.

ونصوا على أنَّ المتواتر يفيد العلم الضروري، اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً، كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته[١٢].

وأن خبر الآحاد: يفيد العلم النظري- فقط-؛ أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

وهذا التقسيم الثنائي(متواتر وآحاد) ليس على رسم المحدثين، وإنما هو تقسيم أصولي بحت! يعد الخطيب البغدادي أوّل من أدخله في كتب مصطلح الحديث، يقول ابن أبي الدم الشافعي ت(٦٤٢):" اعلم أن الخبر المتواتر: إنما ذكره الأصوليون دون المحدثين، خلا الخطيب أبا بكر البغدادي، فإنه ذكره تباعاً للمذكورين. وإنما لم يذكره المحدثون لأنه لا يكاد يوجد في روايتهم، ولا يدخل في صناعتهم"[١٣].

---

(١٢) ينظر مثلاً: مقدمة ابن الصلاح ص٢٦٧، وشرح الألفية للعراقي ٨١/٢، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٣٧٩/١.

(١٣) لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة، الزبيدي ص١٧.

ويقول الحافظ ابن الصلاح: "ومن المشهور: المتواتر، الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث. ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم"[١٤].

ولم أقف على مثل ذلك عند أهل الحديث لا بالمعنى الخاص ولا العام! نعم هم يلتفتون إلى كثرة الطرق وقلتها من حيث الترجيح بينها عند التعارض، أما من حيث أصل الصحة والاحتجاج فلا! إذما يعني المحدث ويهمه استقامة الطريق وصحته، سواء رواه واحد أو أكثر.

ويقول الحافظ ابن حجر:" وإنما أبهمت شروط المتواتر في الأصل- يريد نخبة الفكر-؛ لأنَّه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الإسناد، إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه، ليعمل به أو يترك، من حيث: صفات الرجال، وصيغ الأداء. والمتواتر لا يبحث عن رجاله، بل يجب العمل به من غير بحث "[١٥].

قال ابن حبان: "فأما الأخبار، فإنها كلها أخبار آحاد؛ لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر من رواية عدلين، روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن عدلين، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما استحال هذا، وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد. وأن من تنكب عن قبول أخبار الأحاد، فقد عمد إلى ترك السنن كلها، لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد"[١٦].

وعلى كل حال فليس الموضع موضع تفصيل[١٧] لكن أردنا التنبيه لهذه النكتة المهمة.

ثانياً: ويقسم الإسناد باعتبار القبول والرد على قسمين رئيسين:

---

(١٤) المقدمة ص٢٦٥.

(١٥) نزهة النظر ص٤٥.

(١٦) صحيح ابن حبان ١٥٦/١.

(١٧) ينظر للمزيد: كتابنا الشاذ والمنكر وزيادة الثقة ص٢٢.

- **مقبول**: وهو ما يجب العمل به عند الجمهور[١٨].

ومن أنواعه (الصحيح :-لذاته ولغيره -، والحسن :- لذاته ولغيره-).

- **مردود**: وهو ما فقد شرطاً من شروط القبول فلم يرجح صدق المخبر به؛ لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها، وهو إما مرود بسبب الطعن في الراوي أو سقط في الإسناد[١٩].

ثالثاً: يقسم باعتبار نسبته إلى قائله (منتهاه) على[٢٠]:

- مرفوع: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.
- موقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.
- مقطوع: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل.

رابعاً: يقسم باعتبار اتصاله وعدمه على:

- متصل: هو الذي ثبتت فيه صحة رواية الراوي عن شيخه، سماعاً أو إجازة أو وجادة، ولكل واحدة منها حكمها.
- غير متصل: ما كان فيه سقط في سلسلة السند، راوٍ أو أكثر، وهو على نوعين:

أ-انقطاع ظاهر: ويعرف بعدم لقاء الراوي بشيخه، يدرك ذلك من يشتغل بالحديث من الأئمة وغيرهم فسقطه ظاهر؛ لأن الراوي لم يدرك عصر شيخه، أو ربما أدرك عصره لكنه لم يجتمع به، ولا يعرف له منه إجازة ولا وجادة، ويدرك هذا السقط من خلال معرفة تواريخ الرواة.

والسقط ان كان في ابتدائه من جهة المصنف ولو إلى منتهاه: فهو المعلق، أو كان في وسطه واحد أو أكثر لا على التوالي فهو المنقطع، والا

---

(١٨) نزهة النظر ص٢١.

(١٩) ينظر نزهة النظر ص٥١.

(٢٠) ينظر مقدمة ابن الصلاح ص ٤٥ - ٤٦، ونزهة النظر ص١١٤.

فهو المعضل، وإن كان في آخره من جهة الصحابي، فهو المرسل[٢١]، على ما استقرَّ عليه في مصطلح الحديث.

ب- انقطاع خفي: وهو ما لا يدرك انقطاعه إلا الحذاق من أهل الصنعة؛ لأنه في ظاهره متصل سليم، ومنه: المدلس والمرسل الخفي.

المطلب الثالث: صفات بعض الأسانيد

أولاً: أصح الأسانيد [٢٢]:

وقع خلاف بين أئمة الحديث الكبار في تحديد أصح إسناد على الإطلاق، فروي عن بعضهم أنه قال: أصح الأسانيد كلها: الزهري عن سالم عن أبيه. روي عن ابن راهويه وأحمد.

ومنهم من قال: محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي.

ومنهم من جعله: أيوب السختياني عن محمد بن سيرين. ومنهم من جعله عبد الله بن عون عن ابن سيرين.

وروي عن يحيى بن معين أنه قال: أجودها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله.

وروي عن ابن أبي شيبة أنه قال: الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي.

وروي عن أبي عبد الله البخاري أنه قال: مالك عن نافع عن ابن عمر.

هذه بعض الأقوال، والصحيح عدم الجزم بسند ما أنه أصح الأسانيد.

قال الحاكم:" إن هؤلاء الأئمة الحفاظ قد ذكر كل ما أدى إليه اجتهاده في أصح الأسانيد، ولكل صحابي رواة من التابعين، ولهم أتباع لا يمكن أن يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد"[٢٣].

---

(٢١) وهو ما يرفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢٢) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٤،ومقدمة ابن الصلاح ص١٥-١٦، واختصار علوم الحديث بشرحه الباعث ص٢٢.

(٢٣) معرفة علوم الحديث ص٤٥.

وقال ابن الصلاح بعد سرد أقوال الأئمة واختلافهم: "نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق"[٢٤].

وقال الحافظ العراقي: "المختار: أنه لا يطلق على إسناد معين بأنه أصح الأسانيد مطلقا؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مترتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة"[٢٥].

ولا يفهم من كلام الأئمة في تنصيص سند بعينه أنه أصح الأسانيد، أنهم قصدوا كل حديث يرد بهذا السبيل فهو أصح من غيره، قال الحافظ في النكت:" قد صرح جماعة من أئمة الحديث بأن إسناد كذا أصح الأسانيد، وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من أئمة الحديث أنه قال: حديث كذا أصح الأحاديث على الإطلاق، لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروي به أصح من المتن المروي بالإسناد المرجوح، لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الأول. أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني دون الأول. فلأجل هذا ما خاض الأئمة إلا في الحكم على الإسناد خاصة. وليس الخوض فيه يمتنع، لأن الرواة قد ضبطوا، وعرفت أحوالهم وتفاريق مراتبهم، فأمكن الاطلاع على الترجيح بينهم. وسبب الاختلاف في ذلك إنما هو من جهة أن كل من رجح إسنادا كانت أوصاف رجال ذلك الإسناد عنده أقوى من غيره بحسب اطلاعه، فاختلفت أقوالهم، لاختلاف اجتهادهم. وتوضيح هذا أن كثيرا ممن نقل عنه الكلام في ذلك إنما يرجح إسناد أهل بلده، وذلك لشدة اعتنائه"[٢٦].وهو توجيه حسن.

وقد مر اعتراض الحاكم أبي عبد الله بعدم إمكانية قطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد على سائر الصحابة، لكنه ذكر إمكانيته في حديث كل صحابي استقلالاً، وترجيح سند مصر ما على سائر الأسانيد، وهو ما مال إليه ابن الصلاح والنووي وغيرهما، فقال في المعرفة:" إن أصح

---

(٢٤) مقدمة ابن الصلاح ص١٥.

(٢٥) شرح ألفية الحديث المطبوعة باسم شرح التبصرة والتذكرة ص١١١.

(٢٦) النكت على ابن الصلاح ١/٢٤٧ -٢٤٨.

أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقة.

وأصح أسانيد الصديق: إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر.

وأصح أسانيد عمر: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن جده. وأصح أسانيد المكثرين من الصحابة لأبي هريرة: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

ولعبد الله بن عمر: مالك، عن نافع، عن ابن عمر.

ولعائشة: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن عائشة....

وأصح أسانيد عبد الله بن مسعود: سفيان بن سعيد الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن علقمة بن قيس النخعي، عن عبد الله بن مسعود.

وأصح أسانيد أنس بن مالك بن أنس: عن الزهري، عن أنس، وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر.

وأصح أسانيد اليمانيين: معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة.....

وأثبت إسناد المصريين: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر الجهني.

وأثبت إسناد الشاميين: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن الصحابة، وأثبت أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه.." [٢٧].

ثانياً: أوهى الأسانيد:

ومثلما ذكر أهل العلماء أصح الأسانيد، ذكروا أوهاها، قال الحاكم:

([٢٧]) معرفة علوم الحديث ص٥٥-٥٦، بتصرف يسير.

" أوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي.

وأوهى أسانيد الصديق: صدقة بن موسى الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب، عن أبي بكر الصديق.

وأوهى أسانيد العمريين: محمد بن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر، عن أبيه، عن جده.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأوهى أسانيد عائشة: نسخة عند البصريين: عن الحارث بن شبل، عن أم النعمان الكندية، عن عائشة.

وأوهى أسانيد عبد الله بن مسعود: شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن عبد الله إلا أن أبا فزارة راشد بن كيسان كوفي ثقة.

وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر بن قحذم، عن أبيه، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس.

وأوهى أسانيد المكيين: عبد الله بن ميمون القداح، عن شهاب بن خراش، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عكرمة، عن ابن عباس. وأوهى أسانيد اليمانيين: حفص بن عمر العدني، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأوهى أسانيد المصريين: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، عن أبيه، عن جده، عن قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، عن كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة.

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة.

وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبد الله بن عبد الرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك، عن ابن عباس.." [٢٨].

وقد أغفل ابن الصلاح ذكر أوهى الأسانيد، فلعله حذفه عمداً لعدم جدواه، قال الحافظ في نكته:" وأظنه حذفه لقلة جدواه بالنسبة إلى مقابله" [٢٩].ثم قال-:" يستفاد من معرفته ترجيح بعض الأسانيد على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح"[٣٠].

ومن ذلك: أوهى المراسيل:

قال الذهبي: "وأوهى المراسيل عند أهل العلم مراسيل الحسن، وأوهى من ذلك: مراسيل الزهري، وقتادة، وحميد الطويل، من صغار التابعين. وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعي كبير، عن صحابي. فالظن بمرسله أنه أسقط من إسناده اثنين"[٣١].

([٢٨]) معرفة علوم الحديث ص٥٧، بتصرف يسير، وينظر: الاقتراح لابن دقيق ص١١، والنكت على ابن الصلاح ٤٩٦/١.

([٢٩]) النكت على ابن الصلاح ٢٦٢/١.

([٣٠]) المصدر نفسه ٤٩٦/١.

([٣١]) الموقظة ص٤٠.

المطلب الرابع: أقسام الصحيح

ذكر أئمة المصطلح أنّ أقسام الحديث الصحيح ومراتبه بالنسبة لمصنفاتهم المعروفة[٣٢]:

أولها: وهو ما أخرجه البخاري ومسلم جميعاً (متفق عليه).

الثاني: ما انفرد به البخاري في صحيحه عن مسلم.

الثالث: ما انفرد به مسلم في صحيحه، عن البخاري.

الرابع: ما كان على شرطهما لم يخرجاه في صحيحيهما.

الخامس: ما كان على شرط البخاري لم يخرجه في صحيحه.

السادس: ما كان على شرط مسلم لم يخرجه في صحيحه.

السابع: ما صحَّ عند غيرهما، وليس على شرط واحد منهما.

ذكر هذا الترتيب الحافظ ابن الصلاح في مقدمته، وسار عليه من بعده من الأئمة ممن صنف في اصطلاح أهل الحديث وإلى يوم الناس هذا.

والسؤال المهم ههنا: ما هو شرط الشيخين أو أحدهما، لكي نلتزمها عند التصحيح؟ وهل نصّ أحدهما على شرطه، أم هي اجتهادات استقرائية قد أتت قريبة أو بعيدة عن مرادهما، ثم هل هي محل اتفاق؟ كل هذه التساؤلات تجعلنا ننظر بتأنٍ لهذا الترتيب الذي قد يكون –برأيي- إهداراً لجهود الأئمة أصحاب الدوواين، كالإمام مالك، وأحمد ، والدارمي،وأصحاب السنن الأربعة، ولكل إمام ناقد نصّ على تصحيح حديث، اضف إلى كونه تقويلاً للإمامين الجهبذين البخاري ومسلم، وإلزامهما بما لا يلزمهما، ولذا ذهب الإمام النووي إلى إن مراد ابن الصلاح رجال إسنادهما، فقال:" إن المراد بقولهم على شرطيهما أن يكون رجال إسناده في كتابيهما لأن ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما "[٣٣].

طبعاً لا يشك أحد أن للإمامين شرطهم المعتبر، ولكن نحن ننفي التصريح به، أو ادعاء معرفته، أو القطع أن هذا هو شرط البخاري أو شرط مسلم.

([٣٢]) مقدمة ابن الصلاح ص٢٧، وتقريب النوواي بشرحه التدريب ١/١٣١.

([٣٣]) تدريب الراوي ١/١٣٧.

قال الحافظ ابن طاهر المقدسي:"اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم"[٣٤].

فإذن سنتحاكم إلى مجهول ! فلا شروط متفق عليها، لا للبخاري ولا لمسلم، ولا لغيرهما، يقول الأمير الصنعاني ولكنه يبقى الإشكال في قول الحاكم على شرطهما ولم يخرجاه فإنه قد أثبت لهما شرطا في الرواة فلينظر ما أراد بقوله على شرطهما فإنه غير مبين ولا معلوم"[٣٥].

فكل ما قيل وما سيقال يبقى في دائرة الظنون، والظنون لا يمكن أن نبني عليها أحكاماً أو نصحح الأسانيد بها !

وقال الحافظ الحازمي في شروط الأئمة ما حاصله[٣٦]: أن شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده مع كون رواته ثقات متقنين ملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة في السفر وفي الحضر. وأنه قد يخرج أحيانا عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلازمه إلا ملازمة يسيرة. وإن شرط مسلم أن يخرج حديث هذه الطبقة الثانية، وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كحماد بن سلمة، وثابت البناني، وأيوب..

فتأمل يا رعاك الله ! كيف ستنضبط هذه المسألة، وكم من حديث واهٍ ومنكر صحح بعدُ على قاعدة (على شرطهما) ثم يقدم على ما صححه أئمة الدنيا كمالك وأحمد وأبي داود والترمذي والنسائي...!!

ولذا فالصحيح أنّ يقال في الترتيب:

١. ما اتفق عليه الشيخان.

٢. ما انفرد به البخاري.

---

(٣٤) شروط الأئمة الستة ص ١٧.

(٣٥) توضيح الأفكار ١٠٤/١.

(٣٦) ينظر شروط الأئمة الخمسة ص ٣٦ ،وتدريب الراوي ١٣٦/١.

٣. ما انفرد به مسلم.

٤. ما اتفق الأئمة النقاد المتقدمون على تصحيحه – وليس هو في الصحيحين-.

٥. ما صححه إمام ناقد بلا مخالف.

المطلب الخامس: معرفة من تدور عليهم الأسانيد

يعد الإمام أبو الحسن علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) من أوائل من اهتم بهذا الفن، وأرسى قواعده، قال: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة[٣٧]:

- فلأهل المدينة: ابن شهاب الزهري(ت ١٢٤هـ).
- ولأهل مكة: عمرو بن دينار(ت ١٢٦هـ).
- ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن أبي كثير (١٣٢هـ).
- ولأهل الكوفة: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي(١٢٩هـ)، وسليمان بن مهران الأعمش (١٤٨هـ).

ثم صار علم هؤلاء الست إلى أصحاب المصنفات ممن صنف

فلأهل المدينة:

١. مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي (ت١٧٩هـ).

٢. محمد بن إسحاق بن يسار مولى بني مخرمة (١٥٢هـ).

ولأهل مكة:

١. عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (١٥١هـ).

٢. سفيان بن عيينة الهلالي (١٩٨هـ).

ولأهل البصرة:

١. معمر بن راشد المكحولي (١٥٤هـ).

٢. سعيد بن أبي عروبة (ت ١٥٨هـ).

٣. شعبة بن الحجاج أبو بسطام (١٦٠هـ).

---

(٣٧) ينظر علل ابن المديني ص٣٦-٤٠.

٤. حماد بن سلمة (١٦٨هـ).

٥. أبو عوانة، الوضاح مولى يزيد بن عطاء الواسطي (١٧٥هـ).

ولأهل الكوفة: سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ).

ولأهل الشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥١هـ).

ولأهل واسط: هشيم بن بشير مولى بني سليم (١٨٣هـ).

ثم انتهى علم هؤلاء القوم إلى ستة أفذاذ:

١. عبد الله بن المبارك الحنظلي (١٨١هـ).

٢. يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (١٨٢هـ)

٣. يحيى بن سعيد القطان، ويكنى أبا سعيد وهو مولى لبني تيم (١٩٨هـ).

٤. عبد الرحمن بن مهدي الأسدي (١٩٨هـ).

٥. وكيع بن الجراح بن مليح (١٩٩هـ).

٦. يحيى بن آدم ويكنى أبا زكريا (٢٠٣هـ).

فهذه أهم مخارج الروايات ومدارات السنة النبوية في الأمصار، بها يعرف غلط من غلط من الرواة في أحاديثه، وصواب من أصاب منهم.

بل لا يعد الحافظ حافظاً ما لم يجمع هذه المدارات ويحفظها، ويعرف حديث هذا من حديث ذاك، نقل الخطيب عن الإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ) قوله: "يقال: من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث: سفيان، وشعبة، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وابن عيينة، وهم أصول الدين.-وتعقبه الخطيب: - وأصحاب الحديث يجمعون حديث خلق كثير غير هؤلاء... "[٣٨]. ثم سرد بعضهم.

وقال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): عقب سرده كلام الدارمي السابق: "يريد أنه ما بلغ درجة الحفاظ وبلا ريب، أن من جمع علم هؤلاء الخمسة، وأحاط بسائر حديثهم، وكتبه عالياً ونازلاً، وفهم علله، فقد أحاط بشطر

([٣٨]) الجامع للخطيب ٢٩٨/٢.

السنة النبوية، بل بأكثر من ذلك، وقد عدم في زماننا من ينهض بهذا، وببعضه، فنسأل الله المغفرة"[٣٩].

([٣٩]) السير ١٣/٣٢٣.

المطلب السادس: مراتب الثقات بالنسبة لأصحابهم

من المهم على الدارس لعلم الحديث عموماً، وعلم العلل خصوصاً معرفة اختلاف أصحاب كل راوٍ من الرواة الثقات، الذين تدور غالب الأحاديث عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ وذكر من يرجح قولهم منهم عند الاختلاف[٤٠].

- فأشهر طبقات[٤١] من روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها:

١. عروة بن الزبير، و القاسم بن محمد، و عمرة بنت عبد الرحمن.

٢. أبو سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار، والأسود بن يزيد.

- وأشهر طبقات أصحاب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما:

١. سعيد بن المسيب، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد بن جبر، وطاووس بن كيسان.

٢. أبو العالية، وكريب مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وجابر بن زيد أبو الشعثاء.

- وأشهر طبقات أصحاب جابر رضي الله عنه:

١. عمرو بن دينار، ومحمد بن المنكدر، وأبو سلمة بن عبد الرحمن.

٢. أبو الزبير مسلم بن تدرس، و عطاء بن أبي رباح.

- وأشهر طبقات أصحاب أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

١. عطاء بن يسار، و أبو سلمة بن عبد الرحمن، وعطاء ين يزيد الليثي.

٢. أبو صالح ذكوان، و عياض بن عبد الله بن أبي سرح.

٣. أبو نضرة العبدي، أبو المتوكل الناجي.

- وأشهر طبقات أصحاب عبد الله بن عمر رضي الله عنه:

١. نافع مولى ابن عمر، وسالم بن عبد الله بن عمر.

٢. عبد الله بن دينار، ومجاهد بن جبر.

---

(٤٠) ينظر: علل ابن المديني ص٣٧-٤٢، وشرح علل الترمذي ٦١٣/٢ فما بعد.

(٤١) من حيث اختصاصهم بالشيخ وتقدمهم فيه.

٣. عكرمة بن خالد، وسعيد بن المسيب.

- وأشهر طبقات أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

١. علقمة بن قيس، وأبو وائل شقيق بن سلمة.

٢. مسروق بن الإجدع، والأسود بن يزيد.

٣. عبيدة السلماني، وعمرو بن شرحبيل.

- وأشهر طبقات أصحاب عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه:

١. شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو عبد الرحمن الحبلي، ومجاهد بن جبر.

٢. عيسى بن طلحة، وعامر الشعبي، وأبو الخير اليزني.

٣. أبو سلمة بن عبد الرحمن، ومسروق.

- وأشهر طبقات أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه:

١. أبو صالح السمان، وسعيد بن المسيب، وابن سيرين.

٢. أبو سلمة، والأعرج، وسعيد المقبري.

٣. أبو رافع، وهمام بن منبه.

- وأشهر طبقات أصحاب أنس بن مالك رضي الله عنه:

١. ثابت البناني، وقتادة السدوسي، ومحمد بن سيرين.

٢. الزهري، وحميد الطويل، وعبد العزيز بن صهيب

٣. أبو قلابة الجرمي.

فهؤلاء أشهر طبقات التابعين المقدمين في الرواية عن الصحابة المكثرين.

ولكل واحد من هؤلاء (التابعين) أصحابه المقدمون الملازمون فيه، المختصون به، فمثلا:

- من أشهر أصحاب ابن شهاب الزهري:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل وشعيب وغيرهم.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان ولكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الأولى، كالأوزاعي، والليث.

الطبقة الثالثة: لازموا الزهري وصحبوه ولكن تكلم في حفظهم، كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق.

الطبقة الرابعة: من روى عن الزهري من غير ملازمة له، ولا طول صحبة، ومع ذلك تكلم فيهم مثل إسحاق بن أبي فروة.

الطبقة الخامسة: رواة متروكون أو مجاهيل، كالحكم الأيلي وعبد القدوس بن حبيب.

- ومن أشهر أصحاب يحيى بن أبي كثير:
  ١. هشام الدستوائي، وحسين المعلم.
  ٢. حرب بن شداد، وشيبان، وهمام.
  ٣. الأوزاعي.
- ومن أشهر أصحاب هشام بن عروة:
  ١. الثوري، ومالك، ويحيى القطان.
  ٢. الليث بن سعد، وابن نمير.
  ٣. معمر، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، ومحاضر.
- ومن أشهر أصحاب ابن جريج:

١. حجاج بن محمد المصيصي، ويحيى بن سعيد، وعبد الرزاق وهشام بن سليمان، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وابن علية.
٢. ابن عيينة، وأبو عاصم النبيل، وعبد الله بن وهب، وعبدالله بن فروخ.
٣. إسماعيل بن عياش ومسلم بن خالد الزنجي، وحماد بن عيسى الجهني.

- ومن أشهر أصحاب محمد بن سيرين:

١. هشام بن حسان، وابن عون، وأيوب.
٢. خالد الحذاء، وسلمة بن علقمة، وعاصم الأحول، وهشام الدستوائي.

- ومن أشهر أصحاب ثابت البناني:

١. حماد بن سلمة، وشعبة، وحماد بن زيد، وسليمان بن المغيرة، ومعمر.
٢. الحكم بن عطية.
٣. يوسف بن عطية الصفار.

- ومن أشهر أصحاب قتادة بن دعامة السدوسي:

١. سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وهشام الدستوائي
٢. حماد بن سلمة، وأبو عوانة، وهمام بن يحيى، وأبان العطار.
٣. معمر، وجرير بن حازم.
٤. سليمان بن طرخان التيمي، وسعيد بن بشير، وعمر بن عامر.

- ومن أشهر أصحاب أيوب السختياني:

١. حماد بن زيد، وإسماعيل بن علية، وسفيان الثوري، ابن عيينة، وشعبة، وعبد الوارث.
٢. عبد الوهاب الثقفي، ووهيب بن خالد، وجرير بن عبد الحميد، وحماد بن سلمة، سعيد بن أبي عروبة.
٣. كلثوم بن جوشن، وعمرو بن أَبي قيس الرازي، وفضالة بن حصين الضبي.

- ومن أشهر أصحاب أبي إسحاق السبيعي:

١. الثوري وشعبة، وإسرائيل.
٢. يونس، وزكريا، وزهير، وزائدة.

فمعرفة هذا الاختلاف في طبقات أصحاب الراوي، وتمييز طويل الصحبة والمختص بشيخه، ييسر على المشتغل بالعلل المقارنة والترجيح بين الطرق المختلفة عند التعارض بين أصحاب الشيخ في سند أو متن.

فمعرفة هذه الخريطة المعقدة والوقوف على تفصيلات الطرق المتشابكة يكشف لمن مارس هذا الفن الخطأ والوهم، الذي قد يقع فيه الرجل، بعرض حديثه على حديث الثقات أصحاب الشيخ والمختصين به.

فالإمام الناقد يعرف سبيل كل مدار من هذه المدارات المختلفة، ومن روى عنه، وما ادخل على هذه الشجرة المتشابكة وما هو منها، ويصرحون أحياناً أن المخطئ الذي وهم في إدخال هذا الطريق في هذا الطريق فلان من الرواة، وغالباً لا يصرحون، وإنما يكتفون بقولهم: لا يصح، غير محفوظ، لا يشبه، لا يجيء هكذا...الخ.

ويتضح الأمر ببعض الأمثلة، فمنها:

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه كان في جنازة، فأتي بدابة، فأبى أن يركبها.... الحديثَ.

قال أبي: هذا حديث خطأ، ليس الحديث من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبو سلمة عن ثوبان لا يجيء؛ إنما هذا حديث يرويه أبو سلام، عن ثوبان، ويحيى بن أبي كثير يروي عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، فيحتمل أن يكون أخذه عن زيد، عن أبي سلام، عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأسقط زيدًا من الوسط، أو لم يحفظ عنه"[٤٢].

فانكر أبو حاتم أن يروي أبو سلمة عن ثوبان رضي الله عنه، لأنه يعرف انه لم يرو عنه وليس من أصحابه، ثم راح يفسر كيف وقع الخطأ في الإسناد ! فتأمل !

ومنه أيضاً: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن بشار؛ قال: حدثنا محمد بن خالد بن عثمة؛ قال: حدثنا سعيد بن بشير الدمشقي، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي الشعثاء، عن يونس بن شداد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أيام التشريق إنها أيام أكل وشرب؟ قال أبي: هذا إسناد مضطرب؛ أبو قلابة عن أبي الشعثاء لا يجيء؛ وذاك

([٤٢]) علل الحديث برقم (١٠٧٨).

أن الذي يعرف: أبو الشعثاء جابر بن زيد، وأبو قلابة عن جابر بن زيد يستحيل، ويونس بن شداد لا نعرفه "[٤٣].

ولا يقتصر الأمر على معرفتهم بأصحاب الشيخ أو تلامذة صحابي ما، بل يعرفون هل هذا المتن من حديثه أو لا؟ وهل ممكن أن يجيء هذا المتن بهذا السياق ؟ومن ذلك:

قال ابن أبي حاتم: ذكرت لأبي، فقلت: سمعت يونس بن حبيب؛ قال: ذكرت لعلي بن المديني حديثاً حدثنا به محمد ابن كثير المصيصي، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس؛ قال: نظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر وعمر فقال: هذان سيدا كهول أهل الجنة، فقال علي: كنت أشتهي أن أرى هذا الشيخ، فالآن لا أحب أن أراه. فقال أبي: صدق؛ فإن قتادة، عن أنس؛ لا يجيء هذا المتن"[٤٤].

وتأمل بعد في قول يعقوب بن سفيان في مؤمل بن إسماعيل العدوي: "كان مشيختنا يعرفون له ويوصون به، إلا أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه، حتى ربما قال: كان لا يسعه أن يحدث، وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه، ويتخففوا من الرواية عنه، فإنه منكر يروي المناكير عن ثقات شيوخنا، وهذا أشد فلو كانت هذه المناكير عن ضعاف لكنا نجعل له عذرا"[٤٥].

قال الحافظ ابن رجب: "حُذّاق النقادِ من الحفّاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فَهْمٌ خاصٌ يفهمون به أنَّ هذا الحديثَ يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنّما يرجعُ فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع "[٤٦].

([٤٣]) علل الحديث برقم (٨٣٩).

([٤٤]) علل الحديث برقم (٢٦٨١).

([٤٥]) المعرفة والتاريخ ٥٢/٣.

([٤٦]) شرح العلل ٨٦١/٢.

المطلب السابع: الوقوف على مراتب اختلاف الثقات بالنسبة إلى اختلاف أحوالهم

يقسم الرواة بالنسبة لحال حديثهم إلى قسمين رئيسين:

الأول: أعيان الثقات والحفاظ، وحديثهم له حالة واحدة في الأصل:

كابن سيرين، وابن المسيب، وقتادة، والزهري، والثوري، ومالك، وشعبة، وابن عيينة، وأضرابهم..

فمتى رأيت مثل حديث هذا الضرب، فالأصل فيه الاستقامة مالم يتبين لك غير ذلك، وغالباً تجد رواياتهم في الطبقة الأولى من دواوين الإسلام.

الثاني: ثقات حفظة، لكن حديثهم له أكثر من حالة، لأسباب مختلفة زمانية، أو مكانية، أو لطارئ من الطوارئ، وهؤلاء هم رواة مرتبة الاختبار ممن ينظر في حديثهم قبل قبوله أو رده، وقد نبه الحافظ ابن حجر رحمه الله إلى هذا القيد في أمثال هؤلاء الثقات، فكان يقول فيهم: ثقة أو صدوق لكن يقرن معها عبارات تشعر بان حديثهم في اختلاف كـ: (يهم، قد يهم، ربما وهم، ربما أخطأ، يدلس، يرسل، يخالف، ربما يدلس، ربما يرسل، ربما يخالف.....الخ).

وقد غاب هذا الأمر على بعض أهل الفضل من المعاصرين، فتعقب أحكام الحافظ تلك أنها غير دقيقة، فما معنى قوله: ثقة أو صدوق ثم يقيدها بقوله:(قد يهم)، (ربما يهم)، (قد يخطئ) ونحو ذلك من القيود ؟ فما من ثقة أوصدوق إلا وقد يخطئ أو يهم ؟!

ومن يتأمل صنيع الحافظ ابن حجر في تقريبه يجده أنه قصد تقسيم الرواة إلى أربع مراتب :

الأولى: الاحتجاج، وهم من يحتج بحديثهم في الأصل، ويعبر عنهم بقوله: ثقة أو صدوق ونحوهما.

الثانية: الاختبار، وهم ثقات، لكن طرأ عليهم ما جعل حديثهم لا يقبل إلا بعد اختباره وسلامته، وعبر عنهم الحافظ بقوله: ثقة او صدوق ثم قرنهما بلفظ مشعر بالاختبار، كقوله: ثقة يهم أو صدوق يخطئ، ونحوه.

الثالثة: الاعتبار، وهم من لا يحتج بحديثهم في الأصل وإنما يعتبر بهم في المتابعات والشواهد، وعبر عنهم بضعيف، وبمفردة خاصة به(مقبول).

الرابعة: الترك، وهم من يترك حديثهم ولا يشتغل به.

وقد غاب هذا التقسيم عن كثير من المعاصرين فراح بعضهم ينتقد الحافظ ابن حجر، فيوثق أصحاب مرتبة الاختبارمطلقاً، وآخر يتعصب بلا رؤية واضحة، فيضعفهم مطلقاً! وقد تعرضت لهذا الأمر بشكل أوسع في كتابي أسماء الرواة والتمييز بينهم، فلينظر هناك.

ونعود فنقول: قد ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي[٤٧] رحمه الله تعالى تلك الأسباب والطوارئ التي طرأت على الثقة، فجعلت حديثه في مرتبة الاختبار، فنذكر منها:

النوع الأول: سبب زماني:

تغيير الحفظ بسبب الزمن وكبر السن أمر طبعي، يطرأ على الإنسان، وهذا التغيير أما أن يكون يسيراً، من قبيل الخطأ الذي لا يسلم منه إنسان، فلم يبق حفظه كما كان في حال الشبيبة، فنسى بعض محفوظه أو وهم في بعض حديثه، فهذا لا ينزل مرتبة الرجل، كـ: هشام بن عروة أو أبي إسحاق السبيعي، أو سعيد بن أبي سعيد المقبري، فهؤلاء تغير حفظهم لحال السنِّ لكن الراجح من حالهم أن ذلك لم يؤثر على حالهم، فأصل حديثهم الاستقامة.

أو تغيَّر وخلّط لكنه حجب عن الرواية ولم يحدث بعد، كما حصل لعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وقرة بن حبيب إذ حجبه أهل بيته، ومن ذلك أنّ الإمامين أبأ زرعة وأبأ حاتم الرازيين أتيا دار قرة بن حبيب، فقرعا عليه الباب، واستأذنا عليه، فدنا من الباب ليفتح لهما فإذا ابنته قد لحقته،

([٤٧]) شرح العلل ٢/٧٣٢،فما بعد.

وقالت: يا أبت، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك أو أن يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم، حتى يجيء أخي علي، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذاك، فمنعته وقالت: لست أدعك تخرج إليهم فإني لا آمنهم عليك. فما زال قرة يجتهد، ويحتج عليها في الخروج، وهي تمنعه، وتحتج عليه في ترك الخروج، حتى غلبت عليه، ولم تدعه. قال أبو زرعة: فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي، فجعلت اعجب من صرامتها، وصيانتها أباها[٤٨].

وأما من لم يتميز حديثه فهذا يتوقف فيه، فما وافق أصحابه الثقات قبل، بخلاف ما تفرّد به أو خالف.

بقي من اختلط فتميّز حديثه، وعُرِفَ من حدث عنه قبل تغيره وبعده، فهذا يختبر حديثه فيقبل الأول ويرد الآخر.

وهم متفاوتون في تخليطهم، فمنهم من خلط تخليطاً فاحشاً، ومنهم من خلط تخليطاً يسيراً.

فمنهم على سبيل المثال[٤٩]:

١. عطاء بن السائب الثقفي الكوفي:

فممن سمع منه قبل الاختلاط: سفيان الثوري وشعبة[٥٠]،وحماد بن زيد، وهشام الدستوائي، وحماد بن سلمة.

وأما من سمع منه بعد الاختلاط، فمنهم: جرير بن حازم، وخالد بن عبد الله، وابن علية، وعلي بن عاصم، ومحمد بن فضيل، ووهيب، وعبد الوارث، وهشيم.

٢. سعيد بن إياس الجريري:

فممن سمع منه قبل الاختلاط: الثوري، وابن علية، وبشر بن المفضل.

---

(٤٨) ينظر أجوبة أبي زرعة على البرذعي ص ٥٧٥.

(٤٩) ومنهم: عبد الرحمن المسعودي، ومحمد بن الفضل السدوسي، وغندر، وصالح مولى التوأمة، وأبو قلابة الرقاشي، وعبد الرزاق الصنعاني.

(٥٠) إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: عيسى بن يونس، ويزيد بن هارون ومحمد بن أبي عدي.

٣. سعيد بن أبي عروبة:

فممن سمع منه قبل الاختلاط: يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث ويحيى بن سعيد، ومحمد بن بشر وعبدة بن سليمان، ومحمد بن بكر، وروح، والخفاف.

وممن سمع منه بعد الاختلاط: محمد بن جعفر غندر، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعبد الله بن المبارك، وابن أبي عدي، ووكيع بن الجراح، والمعافى بن عمران.

النوع الثاني: **سبب مكاني** (**باعتبار إقليم معين**):

فحديثهم في بلد دون بلد، أو حديثهم عن أهل بلد دون غيرهم، ويختلف هذا باختلاف الشيوخ أو التلامذة:

١. فباعتبار الشيوخ: كإسماعيل بن عياش الحمصي أبي عتبة، فإذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب.

ومنهم: بقية بن الوليد الحمصي: إذا حدث عن الثقات عن أهل الشام فحديثه جيد، بخلاف روايته عن أهل الحجاز وأهل العراق.

ومنهم فرج بن فضالة الحمصي: إذا ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وأما ما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب.

ومنهم: خالد بن مخلد القطواني فلا يؤخذ إلا حديثه عن أهل المدينة، وعن بلال بن سليمان.

٢. باعتبار التلاميذ:

فمنهم معمر بن راشد: فحديثه في اليمن أصح من حديثه في العراق.

ومنهم عبيد الله بن عمر العمري، ففي حديث أهل الكوفة عنه شيء.

ومنهم الوليد بن مسلم الدمشقي صاحب الأوزاعي، إذا حدث بغير دمشق ففي حديثه شيء.

ومنهم زهير بن محمد الخراساني المكي: رواية تلامذته العراقيين مستقيمة، بخلاف الشاميين ففيها مناكير كثيرة جداً.

ومنهم محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب المدني: رواية الحجازيين عنه صحيحة، بخلاف العراقيين ففيها أوهام كثيرة.

النوع الثالث: **ثقة في نفسه خلا حديثه عن بعض شيوخه ففيه ضعف**:

كـ:سفيان بن حسين، ثقة في غير شيخه ابن شهاب الزهري.

وكذا جعفر بن برقان: حديثه عن شيخه الزهري ضعيف خاصة.

النوع الرابع: **هو مضطرب إلا في شيخ بعينه، أو حدث عنه تلميذ بعينه**:

كـ: حماد بن سلمة، فحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً، ويضطرب، وأما في ثابت البناني فلا يقدم عليه أحد فيه.

ومنهم: عطاء بن السائب: فإذا حدث عن أبيه فهو صحيح، وإذا حدث عن الشيوخ مثل ميسرة، وزاذان، بعد التغير، فهو مضطرب.

ومنهم: عبد الرحمن بن أبي الزناد: فما رواه عنه تلميذه سليمان الهاشمي مولى الحسن بن علي فمستقيم، بخلاف ما رواه غيره.

النوع الخامس: **قوم ثقات لهم كتاب صحيح وفي حفظهم بعض شيء فكانوا إذا حدثوا من الكتاب فغالباً يضبطون وإذا حدثهم من حفظهم فغالباً يغلطون**.

منهم: عبد الرزاق الصنعاني، قال ابن معين:" ما كتبت عن عبد الرزاق حديثاً قط إلا من كتابه، لا والله ما كتبت عنه حديثاً قط إلا من كتابه"[٥١].

ومنهم: عبد العزيز الدراوردي، وهمّام بن يحيى العوذي، وشريك النخعي، وحفص بن غياث، وغيرهم.

---

(٥١) علل أحمد برواية ابنه عبد الله ٣/١٥.

النوع السادس: قوم ثقات في انفسهم، لكن طرئ عليهم طارئ، أثر على حديثهم.

كذهاب البصر، أو مرض، أو احتراق كتب، أو ضياعها:

فمنهم: عبد الرزاق الصنعاني، قال أحمد:" لا يعبأ بحديث من سمع منه وقد ذهب بصره، كان يلقن أحاديث باطلة، وقد حدث عن الزهري أحاديث كتبها عنه في أصل كتابه.."[٥٢].

ومنهم أبو حمزة السكري ثقة مشهور من أهل مرو.

قال النسائي في سننه، في أبي حمزة: "هو مروزي لا بأس به إلا أنه كان ذهب بصره في آخر عمره فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"[٥٣].

أو أصابه طارئ بسبب مرض أصابه، أذهب بعض حفظه، كما حصل مع سهيل بن أبي صالح كان قد مات له أخ فوجد عليه وحزن شديداً، ذهب بعض حفظه.

أو ربما احترقت كتبه أو ضاعت، فحدث من حفظه، فوهم، كما حصل لعلي بن مسهر، إذ ذكر الأثرم عن أحمد أنه أنكر حديثاً فقيل له: رواه علي بن مسهر، فقال: "إن علي بن مسهر كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يعتمد" [٥٤].

ومنهم عبد الله بن لهيعة، إذ ذكر أهل العلم أن كتبه احترقت فكان يحدث من حفظه فيهم.

ومنهم يوسف بن اسباط: قال البخاري: "كان قد دفن كتبه فكان بعد يقلب عليه، فلا يجيء به كما ينبغي"[٥٥].

([٥٢]) سؤالات ابن هانئ (٢٢٨٥).

([٥٣]) السنن الكبرى (٢٦٨٩).

([٥٤]) الضعفاء للعقيلي ٢٥١/٣، وشرح علل الترمذي ٥٨٣/٢.

([٥٥]) التاريخ الكبير٣٥٨/٣.

المطلب الثامن: نكت إسنادية:

مما يعين المشتغل في هذا العلم المبارك، كثرة المطالعة والتمعن في كتب الرجال والعلل، والنظر المتأمل في سبل الأئمة في نقد الأسانيد، ومعرفة معايب الرجال، على معرفة بعض فجاج هذا الفن العسر!

قال الإمام أحمد بن حنبل:" من لم يكتب الحديث -يعني يكثر منه ويتعاهده -كيف يعرف ذا، كيف يضبط ذا !"[٥٦].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "ولابد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة فإذا عدم المذاكرة به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة، العرفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني، وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك، وفهمه، وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه"[٥٧].

ومن هذه النكت التي يجدر الوقوف عندها فيما يتعلق بالإسناد:

الأولى: يجب التنبه إلى أن اشتراك بعض التراجم في الاسم أو الكنية، وقد تشتبه في الرسم، كأسيد وأُسيد، وأَسيد، قال ابن المديني:" كنا في مجلس الحديث فمر بنا أبو عبد الله الجماز فقال: يا صبيان إنكم لا تحسنون أن تكتبوا الحديث، كيف تكتبون أُسَيداً، وأَسِيداً، وأُسَيِّداً. فكان ذلك أول ما عرفت التقييد وأخذت فيه"[٥٨].

وقد صنف الخطيب كتاباً نفيساً في هذا الفن وسمه (تلخيص المتشابه في الرسم) فقد يكون الرجلان متفقين في أسمائهم مختلفين في آبائهم بضبط حركة، كـ(عمرو بن سَلِمَةَ، وعمرو بن سَلَمَةَ) فالأول بكسر اللام، وهو أبو بُرَيْدٍ الْجَرْمِيُّ، والثاني بفتح اللام ابن الْخَرِبِ الْهَمْدَانِيُّ.

وكـ(عبد الله بن رُبَيِّعَةَ، وعبد الله بن رَبِيعَةَ)،و(محمد بن عُبَيْدَةَ، ومحمد بن عَبِيدَةَ)وهكذا

([٥٦]) تلخيص المتشابه ٢/١.

([٥٧]) شرح العلل ٦٦٤/٢.

([٥٨]) تلخيص المتشابه ٣/١.

وقد يقع الاتفاق بين الرواة فِي الآباء مع وقع خلاف في ضبط الأسماء، كـ:

مُسَوَّر بن يزيد، وَمِسْوَر بن يزيد) الأول: بتشديد الواو، وهو الأَسْدِيُّ الْكَاهِلِيُّ صحابي له حديث واحد، والثاني مخففاً وهو الْجُذَامِيُّ من أشراف مصر.

وقد يقع الخلاف بزيادة حرف في اللفظ اصطلح الناس على حذفه من الخط، كـ (سعيد بن صَالِحٍ، وسعيد بن صُلْحٍ) فأهل العلم يسقطون الألف في صالح خطاً فيكتبونها (صلح) وينطقونها (صالح)، فالعرب كانت لا تعجم الحروف إلا ما يشكل، فيكتبون (بحر) مثلاً، وهي تقرأ (بجر) و(بحر) و(نحر)، ويكتبون(بسر) مثلاً، وهي تقرأ (بشر) و(بسر) و(يسر)و(نشر)، وهكذا يقع التصحيف عند النساخ، ولا يسلم منه أحد من المحققين إلا من رحم الله.

فحينما يدرس الباحث ترجمة راوٍ ما يجب عليه التأني في تمييزه عن غيره، وبعض التراجم لا تعرف إلاّ بطول النظر والتتبع لكتب التراجم والسير.

ومما يقع فيه الوهم ورود الأسماء أو الأنساب متفقة متماثلة في صورتها وهي مفترقه متباينة، كنحو (أنس بن مالك) خمسة كلهم أنس بن مالك، اثنان منهم صحابة، أولهم أبو حمزة الأنصاري خادم النبي صلى الله عليه وسلم، والثاني: الكعبي له حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم، والثالث: أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني والد الإمام مالك، والرابع: شيخ حمصي، والخامس: أنس بن مالك بن أبي القاسم أبو القاسم الكوفي.

وهذا ما يسميه أهل العلم (المتفق والمفترق) [٥٩].

وكذا قد يأتي اسم الراوي مهملاً بلا ذكر لاسم أبيه أو كنيته، بما يميزه عن غيره، مثلا: (حدثنا محمد)، (عن إسحاق) (أخبرنا سفيان)..ونحوها من الأسماء المهملة، فمن المقصود بمحمد هذا، هل هو البخاري أو الذهلي، أو

([٥٩]) وللخطيب البغدادي كتاب نفيس فيه.

ابن واره ؟ ومن هذا إسحاق، هل هو الكوسج أو ابن راهويه؟ ومن سفيان؟ الثوري أو ابن عيينة، أو ابن حسين ؟

وهذا قد يتميز بسهولة من خلال شيخه أو تلميذه، ولكن الأمر يتعقد إذا اشتركا في الشيخ والتلميذ، فمثلاً:

لو جاء سفيان عن الزهري في إسناد في الصحيحين فنجزم بلا تردد انه ابن عيينة، إذ لم يخرجا عن غيره، ولا سيما وأن الثوري لم يرو عن الزهري.

لكن لو خرج في سائر كتب السنن فلا نجزم به مالم نراجع لانهم أخرجوا لابن حسين وابن عيينة عن الزهري، وابن حسين ثقة إلا في الزهري.

ومن ذلك: قال الإمام البخاري في صحيحه: حدثنا إسحاق أخبرنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن بن دينار قال: سمعت أبي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم –:" أنّ رجلا رأى كلبا يأكل الثرى من العطش فأخذ الرجل خفه فجعل يغرف له به حتى أرواه فشكر الله له فأدخله الجنة"[٦٠].

فمن إسحاق هذا، هل هو الكوسج أو ابن راهويه ؟ إذ البخاري يروى عن إسحاق بن راهويه وعن إسحاق بن منصور الكوسج، وكلاهما يروي عن عبد الصمد بن عبد الوارث، فلا نقدر على تمييزه لا من شيخه ولا تلميذه، علماً أن أبا علي الجيّاني[٦١] رجّح أنّ البخاري إذا أطلق إسحاق هكذا يريد ابن منصور الكوسج، فقال:" والأشبه عندي أنه إسحاق بن منصور فإن البخاري إذا حدّث عنه كثيراً ما يبهمه ولا ينسبه ".

ووضع الحافظ ابن حجر العسقلاني قاعدة استقرائية جزم بها أنَّ البخاري إذا أطلق إسحاق، وقال إسحاق: أخبرنا ،فهو ابن راهويه جزماً، فقال:" التعبير بالأخبار قرينة في كون إسحاق هو ابن راهويه؛ لأنه لا يعبر عن شيوخه إلا بذلك "[٦٢].

([٦٠]) صحيح البخاري (١٧٣).

([٦١]) التعريف بشيوخ حدّث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري وأهمل أنسابهم ص٤٣.

([٦٢]) فتح الباري ٣/٦٢،و٤/٧١.

وقال مرة في شيخ للبخاري اسمه إسحاق: "هو ابن إبراهيم، المعروف بابن راهويه، وإنما جزمت بذلك مع تجويز أبي علي الجياني أن يكون هو، أو إسحاق بن منصور؛ لتعبيره بقوله: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، لأن هذه العبارة يعتمدها إسحاق بن راهويه، كما عُرف بالاستقراء من عادته أنه لا يقول إلا: أخبرنا ولا يقول: حدثنا"[٦٣].

قلت: وهذه القاعدة ليست على إطلاقها، فإسحاق هنا وإن قال أخبرنا، فليس هو ابن راهويه وإنما هو ابن منصور الكوسج كما نصَّ الحافظ ابن حجر نفسه، فقال: "إسحاق هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج "[٦٤].

والمسألة تحتاج إلى تدقيق ومراجعة، ولكل قاعدة شواذ، فلعل اختلاف النسخ سبب في اختلاف ألفاظ التحديث فتنبه[٦٥]!

وبالمثال يتضح المقال :أخرج الإمام أحمد في مسنده (٧٩٠٣) قال : حدثنا يزيد، أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن حنظلة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ينزل عيسى ابن مريم فيقتل الخنزير، ويُمحى الصليب، وتجمع له الصلاة، ويُعطى المال حتى لا يُقبل، ويضع الخراج، وينزل الروحاء فيحج منها أو يعتمر أو يجمعهما ..." الحديث.

فمن قصد أحمد بسفيان في هذا الإسناد؟ هل هو شيخه ابن عيينة، أو شيخ شيخه الثوري أو ابن حسين؟ سيما إذا علمنا أنّ الإمام أحمد أخرج الحديث نفسه –مختصرا- من حديث شيخه ابن عيينة فقال: (٧٢٧٣) : حدثنا سفيان، عن الزهري، عن حنظلة الأسلمي، سمع أبا هريرة، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " والذي نفس محمد بيده، ليهلن ابن مريم بفج الروحاء، حاجا أو معتمرا، أو ليثنينهما "(٦٦).

---

(٦٣) المصدر نفسه ٤٩١/٦.

(٦٤) المصدر نفسه ٢٧٨/١.

(٦٥) ينظر الميسر في علم تخريج الحديث ص٣٥.

(٦٦) أخرجه الحميدي (١٠٣٥)، وابن أبي شيبة (٣٧٤٩٦)،ومسلم (١٢٥٢)، والبزار(٨٨٠٥) ،وأبونعيم في المستخرج(٢٨٩٤)،وغيرهم كلهم من طريق ابن عيينة به.

فهل هو سفيان بن عيينة؟ قد يظن ظان أن هذا من قبيل المزيد في متصل الاسانيد، فرواه أحمد عن شيخيه يزيد بن هارون عن ابن عيينة مرة، ثم عن شيخه ابن عيينة مباشرة.

نحن نجزم أنه ليس ابن عيينة، لان يزيد بن هارون لا يروي عن ابن عيينة.

بقي عندنا الثوري وابن حسين ،فأيهما المقصود ههنا؟ ذهب شيخنا الأرنؤوط رحمه الله في هامش تحقيقه إلى انه الثوري، وقال :" إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير حنظلة -ابن علي الأسلمي- فمن رجاله مسلم. يزيد: هو ابن هارون، وسفيان: هو الثوري.".

وهذا سبق قلم من شيخنا رحمه الله ، وإلا فهو ابن حسين، لأسباب:

١- جاء مصرحاً به عند ابن أبي حاتم في تفسيره (٦٢٤٩).

٢- نص عليه ابن كثير في تفسيره ٤٥٦/٢.

٣- نص عليه الحافظ ابن حجر في أطراف المسند (٩٠٧٨)، واتحاف المهرة (١٨٠١٤).

وقد نبه الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله في هامش المسند أنه ابن حسين.

والاسناد هذا ضعيف فسفيان بن حسين ثقة إلا في حديثه عن الزهري فأنه يخطئ فيه، وفي هذا المتن زيادة ليست في حديث ابن عيينة، وهذا لا يحتمل من سفيان بن حسين، فرواية ابن عيينة لا تعضده، بل تعله!

ولسنا بصدد الكلام في الروايات، لكن الخلط بين الرواة المهملين قد يؤثر على حكم الحديث، كما سبق.

وللفائدة أيضاً: فيزيد بن هارون لم يرو عن ابن عيينة كما ذكرناه، لكن جاء في المطبوع من مصنف ابن أبي شيبة تحقيق الاستاذ كمال يوسف الحوت برقم(٣١٦٩١) : حدثنا يزيد بن هارون عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن لي أسماء ، أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي يمحو الله بي الكفر وأنا الحاشر يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب". قال له إنسان: ما العاقب؟ قال: "لا نبي بعده".

وهذا وهم كبير من المحقق، فيزيد لم يروه عن ابن عيينة –كما سبق-، وإنما رواه عن ابن حسين، كما جاء في سائر النسخ الأخرى ،ويؤيده أنه جاء على الصواب (سفيان بن حسين) في الطبعة الهندية القديمة (٣٢٣٤٩) ،

وطبعة دار القبلة للشيخ محمد عوامة (٣٢٣٤٩)، والتي قابلها على سبع نسخ خطية،-ولم ينبه الشيخ إليه-، وطبعة الرشد تحقيق الأستاذين حمد بن جمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان ، ٢٣/١١ (٣٢٢٢٤)، وقالا في الهامش :"في ط س غيرها من عنده:سفيان بن عيينة".
وكذا جاء على الصواب في طبعة دار الفاروق،تحقيق الأستاذ أسامة بن إبراهيم(٣٢٢٨٩) ، وقال في الهامش:"كذا في الأصول وغيره في المطبوع :عيينة خطأ..".

ويؤد ذلك ما أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٢٦) فقال: حدثنا عبيد بن غنام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ح وثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا عثمان بن أبي شيبة، قالا: ثنا يزيد بن هارون، أنا سفيان بن حسين، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن لي أسماء، أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي يمحو الله بي الكفر، والحاشر يحشر الناس على قدمي، والعاقب" فسألت سفيان ما العاقب؟ قال: "آخر الأنبياء".
فالشيخ الحوت غيَّراسم سفيان من ابن حسين إلى ابن عيينة اجتهاداً من عنده. فتأمل !

النكتة الثانية: وأنت تنقل عبارة تعديل أو تجريح، أو عبارة تصحيح أو تضعيف عن إمام ما من الأئمة، حرّي بك مراجعة أكثر من نسخة ان وجدت، والتدقيق في ترجمة الراوي فربما وقع تصحيف أو انتقال بصر... الخ

النكتة الثالثة: عند الترجمة للرواة من المهم مراعاة اختلاف النقول عن الناقد، ومعارضتها، والوقوف عند اختلافها إن وجد، فقد يخطئ الناقل، ومن ذلك:

ما وقع في ترجمة المغيرة بن عبد الرحمن، وهم اثنان:

١. المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي.

٢. المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي.

حكى عباس الدوري وابن محرز عن يحيى بن معين توثيق المخزومي وتضعيف الحزامي[٦٧]، وحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين

([٦٧]) تاريخ الدوري ترجمة (٩٢٨)و (٩٢٩)،وابن محرز ٧١/١، و٨١/١.

توثيق الحزامي [٦٨]، ووهمه المزي –كما سيأتي–، ووثق أبو داود الحزامي، وضعف المخزومي، قال الآجري: قلت لأبي داود: "إن عباساً حكى عن ابن معين أنه ضعف مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي ووثق المخزومي. فقال: غلط عباس. قال أبو داود: المخزومي ضعيف"[٦٩].

قال الحافظ المزيّ في ترجمة الحزامي بعد ذكره لرواية ابن أبي حاتم بقوله: "هكذا ذكره ابن أبي حاتم في هذه الترجمة وتبعه على ذلك أبو القاسم – يريد ابن عساكر –، ووهما في ذلك، إنما الذي وثقهُ عبّاس الدوري عن يحيى بن معين: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي. وقد ذكرنا ذلك في ترجمته، وذكرنا إنكار أبي داود على عباس الدوري ذلك، وأنه نسبه إلى الغلط ويؤيد ذلك قول معاوية بن صالح: لم يعرفه يحيى بن معين. والله أعلم"[٧٠].

النكتة الرابعة: أذا رأيت في كتب الجرح والتعديل نقلاً عن إمام:(وثقه فلان) أو (ضعفه فلان)، (كذبه فلان) فلا تستعجل بالنقل والجزم، وعليك مراجعة مظان تلك العبارة فقد تكون العبارة على غير معناه، ولا يكون ثقة أو ضعيفاً، بل هي فهم ذاك الناقل، ومن ذلك:

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري في ترجمة إبراهيم بن سويد بن حبان المدني: "وثقه ابن معين، وأبو زرعة"[٧١]. وقال في ترجمته من (التهذيب): قال أبو زرعة: "ليس به بأس"[٧٢].

وبين قوله: ثقة، وقوله :ليس به بأس، فرق واضح.

وقال أيضاً في الهدي في ترجمة إبراهيم ابن المنذر الحزامي: "وثقه ابن معين، وابن وضاح، والنسائي..."[٧٣]،والذي في ترجمته من التهذيب: "قال

([٦٨]) الجرح والتعديل ترجمة(١٠١١).

([٦٩]) تهذيب الكمال ٣٨٩/٢٨،ولم أقف عليه في المطبوع من سؤالات الآجرّي.

([٧٠]) تهذيب الكمال ٣٨٦/٢٨.

([٧١]) هدي الساري ٣٨٨/١.

([٧٢]) تهذيب التهذيب ٣٦٠/١، وانظر الجرح والتعديل ١٠٤/٢.

([٧٣]) هدي الساري ٣٨٨/١.

عثمان الدارمي رأيت ابن معين يكتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازي. وقال النسائي: ليس به بأس"[٧٤].

ففهم الحافظ من كتابة ابن معين توثيقه، نعم، هذا مما يقوي حال الرجل لكن لا يعني توثيقه.

ومن ذلك أيضاً قول الحافظ الذهبي في ترجمة أبي شافع معبد بن جمعة: "كذبه أبو زرعة الكشي"[٧٥]. وليس في عبارة أبي زرعة الكشي ما يفيد هذا ! بل فيها إنه ثقة، قال حمزة السهمي:" سألت أبا زرعة محمد بن يوسف الكشي عن أبي شافع معبد بن جمعة، فقال: هو وضع كنيته واسمه واسم أبيه واسم جده واسم جد جده، فقال هو ثقة، إلا أنه كان يشرب المسكر وكتب أحاديث مناكير "[٧٦] فتأمل!

ومن ذلك: نقل ابن الجوزي في ترجمة صخر بن عبد الله بن حرملة المدلجي عن ابن عدي قوله: "حدث عن الثقات بالأباطيل وعامة ما يرويه منكر، ومن موضوعاته... "[٧٧].

وهذا وهم من ابن الجوزي رحمه الله، فالرجل لم يترجم له ابن عدي أصلاً! وكلامه هذا في صخر بن عبد الله الحاجبي، وليس المدلجي[٧٨] وقد نبه عليه الحافظ في التقريب فقال: "غلط ابن الجوزي فنقل عن ابن عدي أنه اتهمه وإنما المتهم صخر بن عبد الله الحاجبي" (٧٩).

المسألة الخامسة: لابد من استيعاب الأقوال وعدم الاقتصار على موضع، فقد يذكر المصنف الراوي في أكثر من موضع فيفسر ما اشكل، ويوضح ما أبهم، ومن ذلك، جاء في تاريخ الدوري عن ابن معين في معرض كلامه في (داود الأودي) قال:" سمعت يحيى يقول:

- داود الأودي ليس بشيء.

---

(٧٤) التهذيب ١/١٦٧.

(٧٥) ميزان الاعتدال ٤/١٤٠.

(٧٦) سؤالات السهمي (رقم ٣٦٩)، وتاريخ دمشق ٥٩/٣٠٦ – ٣٠٨.

(٧٧) الضعفاء(١٦٦٨).

(٧٨) الكامل في الضعفاء(٩٤٣).

(٧٩) التقريب (٢٩٠٧).

- وقال يحيى: داود بن عبد الله الأودي الذي يروي عنه حسن بن صالح وأبو عوانة ثقة.
- وداود بن يزيد الأودي ليس حديثه بشيء وهو عم ابن إدريس"[٨٠].

فمن المقصود بقوله في الترجمة الأولى منهما (ليس بشيء) ؟ فكلامها داود، وأودي، وزعافري ؟

وحينا ترجم الحافظ المزي لـ(داود بن عبد اللَّه الأَودِيّ):نقل هناك:" عن عباس الدوريِّ، عن يحيى بن معين: ليس بشيءٍ"[٨١].وهو خلاف كلام ابن معين، كما سبق!

والحافظ المزي –على جلالته في هذا الفن- ظنّ أنَّ كلام ابن معين (الأول) في ابن عبد الله، لأنه قال (داود الأودي ليس بشيء) فنزله عليه، والصحيح أنه في (داود بن يزيد الأَودِيّ) وليس في(داود بن عبد الله الأودي)،وقد تبعه على ذلك الحافظ الذهبي، فقال في ترجمة داود بن عبد الله: "وروى عباس عن يحيى: ليس بشيء. فيحرر هذا، لان هذا في ابن يزيد"[٨٢].

فلو استوعبت أقول الدوري في الرجل لما وقع هذا الوهم، ولا سيما أن الدوري صرح بالتفريق بينهما في ترجمة واحدة، فقال:" قال يحيى: داود بن عبد الله الأودي الذي يروي منه حسن بن صالح وأبو عوانة ثقة، وداود بن يزيد الأودي ليس حديثه بشيء وهو عم ابن إدريس"[٨٣].وهذا نص في مورد الخلاف.

وقد أورده ابن أبي حاتم، فقال: "قرئ على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: داود بن يزيد الأودي ليس حديثه بشيء"[٨٤].

---

(٨٠) ترجمة (١٣٢١) و(٢٩٧٠)،و(٢٩٧١).

(٨١) تهذيب الكمال (١٧٦٩).

(٨٢) ميزان الاعتدال ٢/١٠.

(٨٣) تاريخ الدوري(٢٩٧٠).

(٨٤) الجرح والتعديل٣/٤٢٧.

أضف إلى ذلك: دلالة تواطئ الروايات عن ابن معين على توثيق داود بن عبد الله، و تضعيف ابن يزيد، مع توافق نقل أهل العلم عنه ذلك، ليس من رواية واحدة، ولا في كتاب واحد، فمن ذلك:

قال العقيلي:" حدثنا محمد بن عثمان قال: سمعت يحيى بن معين يقول، وذكر داود بن يزيد الأودي قال: ضعيف، وهو عم عبد الله ابن إدريس"[٨٥].

وقال ابن عدي: "حدثنا أحمد بن علي المطيري، حدثنا عبد الله بن الدورقي: سمعت يحيى بن معين يقول: داود بن يزيد الأودي ليس بشيء. وحدثنا محمد بن علي المروزي، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي قلت ليحيى: فداود الزعافري من هو؟ قال: ليس بشيء. وحدثنا ابن حماد، حدثنا معاوية، عن يحيى، قال: داود بن يزيد ضعيف"[٨٦]. وقد ضعفه أحمد، والبخاري، وأبو حاتم، وسائر النقاد.

علماً أنَّ ابن عدي أورد رواية الدوري هذه التي جرى عليها الاستشكال، من طريق ابن حماد عنه بتمامها وفيها تصريح أنه ابن يزيد، فقال:" حدثنا ابن حماد، حدثنا عباس، عن يحيى، قال داود بن يزيد الأودي ليس حديثه بشيء، وهو عم ابن إدريس"[٨٧].

فالظاهر أن كلام الدوري متفق، وليس فيه خلاف، كما قال الذهبي، وأن الحافظ المزي وهم في نسبة القول، والله أعلم.

النكتة السادسة: على من يتصدى لتراجم الرجال التنبه إلى طريقة صياغة قول الناقد، هل خرج على سبيل التوثيق والتجريح، أو هو اجابة على سؤال ؟ هل جاء في سياق الموازنة بينه وبين آخر، يعني توثيق نسبي أو تجريح نسبي ؟ هل جاء في حديث معين أو جاء مطلقاً؟ يجب ملاحظة كل ذلك والإحاطة –قدر الممكن- بالظروف العامة لمخرج القول.

يقول أبو الوليد الباجي: "واعلم أنه قد يقول المعدل: (فلان ثقة) ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: (فلان لا بأس به) ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في

([٨٥]) الضعفاء (٤٦٨).

([٨٦]) الكامل (٦٢٣).

([٨٧]) الكامل (٦٢٣).

فلان وفلان؟ فيقول: (فلان ثقة) يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول لا بأس به فإذا قيل أهو ثقة قال الثقة غير هذا..."[٨٨].

ويتمم الحافظ ابن حجر بالقول: "وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح بمعنى لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها ما لعله يخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه، والله الموفق"[٨٩].

فمن الغلط الذي يقع فيه بعض الباحثين اليوم أنهم يرون الرجل قد تُكُلِم في بعض حديثه، أو ضعف في شيخ معين، أو في حديث معين، فيجعل ذلك سببا لتعليل حديثه وتضعيفه مطلقاً، وهو غلط فاحش، إذ لابد من ملاحظة بيئة السؤال وظرفه[٩٠].

وبالمثال يتضح المقال، فمن ذلك قال الدوري: سئل ابن معين، عن محمد بن إسحاق؟ فقال: "ثقة، لكنه ليس بحجة "[٩١].

وقال أيضاً: "سمعت يحيى يقول: محمد بن عجلان أحب إلى من محمد بن عمرو ومحمد بن عمرو أحب إلى من محمد بن إسحاق"[٩٢].

بينما جاءت العبارة في رواية الدارمي عن ابن معين: "ليس به بأس، وهو ضعيف الحديث عن الزهري"[٩٣].

وقال محمد بن هارون الفلاس المخرمي: سألت يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق، فقال:" ما أحب أن أحتج به في الفرائض"[٩٤].

وليس قصدي تحرير قول ابن معين في ابن إسحاق، ولكن أردت التنبيه إلى مراعاة ظرف السؤال، وطريقة الإجابة.

ومن ذلك أيضاً:قال أبو حاتم في عقيل الأيلي: ثقة[٩٥].

وقيل له مرة: أيهما أحب إليك يونس، أو عقيل –الايليين-؟ فقال: " عقيل أحب إلى من يونس وعقيل لا بأس به"[٩٦].

---

(٨٨) التعديل والتجريح ٢٨٣/١.

(٨٩) لسان الميزان ٢١٣/١. وللمزيد ينظر: نفائس المعلمي اليماني في كتابه التنكيل ٢٥٠/١-٢٦٢.

(٩٠) ينظر الفروسية، لابن القيم ص٢٤١.

(٩١) تاريخ الدوري ٢٢٥/٣.

(٩٢) المصدر نفسه ٣٢٦/٣.

(٩٣) التاريخ للدارمي ص٤٣.

(٩٤) الجرح والتعديل١٩٤/٧.

(٩٥) لسان الميزان ٢١٣/١.

(٩٦) الجرح والتعديل ٤٣/٧.

وقال مرة أخرى- لما سئل عن عقيل وزمعة بن صالح،فقال: "عقيل ثقة متقن"[٩٧].
فهذا لا يعد اختلافاً في قول أبي حاتم في الرجل، وإنما جاء هذا متسقاً مع طبيعة اختلاف السؤال.
وقد يعد هذا من أهم أسباب اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل في الراوي الواحد، ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في وقت آخر.
ويتضح المقال أكثر بهذا المثال:

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي بشر(جعفر بن بشر ابن أبي وحشية اليشكري):" ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد.." [٩٨].

هذا النص يفهم منه أن أبا بشرٍ ثقة ثبت إلا إذا روى عن حبيب بن سالم أو مجاهد بن جبر فإنه ضعيف فيهما استناداً إلى تضعيف تلميذه شعبة بن الحجاج وهو من أخبر الناس به !
ولعل مستند ابن حجر في قوله هو ما نقله ابن عساكر في تاريخه، وتبعه المزي في تهذيبه ، عن المفضل بن غسان الغلابي، عن أحمد بن حنبل: "كان شعبة يقول: لم يسمع أَبو بشر من حبيب بن سالم، وكان شعبة يضعف حديث أبي بشر، عن مجاهد"[٩٩].
أو ما أخرجه ابن أبي حاتم:" حدثنا محمد بن حمويه بن الحسن، قال: سمعت أبا طالب، قال: قال أحمد بن حنبل: قال يحيى بن سعيد:" كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد قال ما سمع منه شيئاً"[١٠٠].
فإني لم أقف على نقل عن شعبة يضعف أبا بشر بهذا الاطلاق إلا في هذين القولين.
وظاهرهما يشعر بمثل ما ذهب اليه الحافظ ابن حجر.
ولو نظرنا بتأنٍ في طريقة سياق عبارة أحمد عن شعبة، ومراعاة ظروف السؤال، سنجد بوناً شاسعاً بين العبارة وبين ما فهم منها ،إذ جاءت العبارة في العلل :

---

(٩٧) المصدر نفسه.
(٩٨) تقريب التهذيب (٩٣٠).
(٩٩) تهذيب الكمال ٧/٥.
(١٠٠) المراسيل (٧٢).

١- قال عبد الله في العلل: حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد، قال: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر، عن مجاهد. وقال: حديث الطير، هو حديث المنهال"[١٠١].
فهنا ضعف حديثاً بعينه (حديث الطير) لا مطلق حديثه.

٢- وقال عبد الله في العلل: حدثني أبي، قال: حدثنا يحيى، قال: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد، أراه يعني حديث الطير، مر بقوم نصبوا دجاجة يرمونها"[١٠٢].وهنا أيضاً قصد حديث الطير نفسه.

- وقال الأثرم : "حدَّثنا أحمد بن حنبل، حدَّثنا يحيى. قال :كان شعبة يضعف حديث أبي بشر، عن مجاهد، حديث الطير، هو حديث المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، أنه مر بقوم وقد نصبوا طيرًا يرمونه بالنبل. فقال: لعن الله من يمثل بالبهائم"[١٠٣].

- وقال أبو طالب : "سألت، يعني أحمد بن حنبل، عن حديث شعبة، عن أبي بشر. قال سمعت مجاهدًا يحدث عن ابن عمر، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، في التشهد، التحيات، فأنكره، وقال: لا أعرفه. قلت: روى نصر بن علي، عن أبيه. قال سمعت مجاهدًا. قال يحيى: قال كان شعبة يضعف حديث أبي بشر، عن مجاهد. قال: ما سمع منه شيئًا، إنما ابن عمر يرويه عن أبي بكر الصديق، علمنا التشهد، ليس فيه النبي - صلى الله عليه وسلم -"[١٠٤].وهنا ضعف حديثاً آخر بعينه (التشهد) ولم يقصد مطلق حديثه.

- وقال حنبل بن إسحاق، عن أحمد بن حنبل: "قال يحيى: قال شعبة: لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم، وكان شعبة يضعف حديث أبي بشر، عن مجاهد. قال: وحديث الطير هو حديث المنهال. قال: معناه أن المنهال بن عمرو، روى عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر؛ أنه مر بقوم قد نصبوا طيرا يرمونه بالنبل. فقال: لعن الله من مثل بالبهائم. ورواه عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن بن عباس. فقال شعبة: هو حديث المنهال، أي هو أصوب"[١٠٥].

---

(١٠١) العلل (١٢٧١)
(١٠٢) العلل (٤٢٠٣).
(١٠٣) الكامل لابن عدي (٣٤٥).
(١٠٤) المصدر نفسه.
(١٠٥) تهذيب الكمال ٥/ ٧ .

• وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن يحيى: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر، عن مجاهد، حديث الطير؛ أن ابن عمر رأى قوما نصبوا طيرا يرمونه. قال شعبة: هذا الحديث حديث المنهال، وحدث به أبو الربيع السمان، عن أبي بشر، فأنكره شعبة. فقال له هشيم: أنا سمعته من أبي بشر، أيش تنكر عليه؟ (١٠٦).

هل رأيت – يا رعاك الله- الفرق! شعبة يضعف حديثاً بعينه لشيخه أبي بشر عن مجاهد، وليس مطلق روايته عنه، وكشفنا ذلك من خلال جمع الأقوال ومراعاة الظرف الذي سيقت فيه العبارة، وطريقة مخرج القول.

فإذن :بجمع الأقوال في الراوي من كتب الجرح والتعديل والعلل، والمقارنة بين عبارة تلامذة أحمد ممن نقل العبارة تلك، وملاحظة سياق العبارة التي سيقت والظرف العام للسؤال نجد أنّ ما نقله الغلابي – أو ربما من نقله عنه- عن أحمد كان بالمعنى، فهو لم يكن بشكل مباشر، بدليل أنه قال (عن أحمد)، ونقل قول احمد عن شعبة بلا واسطة (ابن القطان) .. بخلاف نقله سائر تلامذة أحمد والمقدمين فيه فجاءت عبارتهم: (سألت أحمد....فقال عن يحيى القطان عن شعبة)، فجاءت بسؤال مباشر وسند متصل.

وكذا ما نقله ابن أبي حاتم فإنه منقول بالمعنى، كما جاء في رواية ابن عدي عن أبي طالب نفسه، زيادة على أنها جمعت بين قولين متفرقين مختلفين فنفي سماع أبي بشر من مجاهد هنا وهم! نعم الثابت نفي سماعه من حبيب بن سالم، -كما سيأتي-، فجمع ناقل هذه الرواية بين قصتين مختلفتين لشيخي ابن بشر ، ضُعِّفَ حديثُه في أحدهما (مجاهد بن جبر) في رواية بعينها، ونُفي سماعه من الثاني مطلقاً(حبيب بن سالم)، فاوهم هذا الاختصار واشكل على البعض ! وهذا ما أظهرته لنا رواية ابن عدي المفصلة عن أبي طالب نفسه، وما رواه سائر الرواة عن أحمد.

فبهذا يتضح لك وهم من ضعف حديث أبي بشر عن مجاهد مطلقاً، فكيف إذا عرفت أن رواية (أبي بشر عن مجاهد) في صحيح البخاري في أكثر من موضع ؟ (٢٢٠٩)و (٤١٩١)، بل جاءت من طريق شعبة عنه في (٤٣٠٩)،ومرة –تعليقا-(٤٣٠٩)، وأخرجها الأئمة كأحمد، وأصحاب السنن كابي داود والترمذي -وصححها- وغيرهم.

فإذن : لابد من التدقيق في سياق عبارة الناقد جرحاً أو تعديلاً، أو تعليلاً ، ومراعاة كيفية نقلت عنه.

---

(١٠٦) المصدر نفسه.

ونعود أيضاً إلى ما نقله ابن أبي حاتم في مراسيله–لأهميته- قال :"حدثنا محمد بن حمويه بن الحسن، قال: سمعت أبا طالب، قال: قال أحمد بن حنبل: قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد قال: ما سمع منه شيئا.

أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال :حدثني يحيى بن سعيد القطان، قال: قال شعبة : لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم"[١٠٧].
أ.هـ كلام ابن أبي حاتم .

فهنا أيضاً –كما نبهنا – سيقت العبارة بالمعنى وجمع بين قولين في رجلين اثنين فاوهمت أمراً فات ابن أبي حاتم على جلالته في هذا الفن! فشعبة لم يقل أنّ أبا بشر لم يسمع مجاهداً مطلقاً، حتى يجعله في المراسيل ! وانما أعلَّ رواية بعينها أو روايات التفسير في قول ثانٍ، قال ابن معين: "طعن عليه شعبة في تفسيره، عن مجاهد، قال: من صحيفة". يعني اجازة أو وجادة، ومع أنه ليس سماعاً؛ لكنه من المتصل الذي احتمل جمهور أهل العلم مثله ما دام عرفت الواسطة والرجل ثقة ،فكيف وقد صرح أبو بشر بسماعه من مجاهد، ومن طريق شعبة نفسه !؟ إذ أخرج أبو داود في سننه (٩٧١) قال: حدثنا نصرُ بن علي، حدثني أبي، حدّثنا شعبة، عن أبي بشر، سمعت مجاهداً يُحدّث عن ابن عمر.. الحديث.
وأخرج له البخاري في صحيحه (٤٣٠٩) فقال: حدثني محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن مجاهد، قلت لابن عمر رضي الله عنهما: إني أريد أن أهاجر إلى الشأم، قال: "لا هجرة، ولكن جهاد، فانطلق فاعرض نفسك، فإن وجدت شيئا وإلا رجعت".
وقال النضر: أخبرنا شعبة، أخبرنا أبو بشر، سمعت مجاهدا، قلت لابن عمر: فقال: "لا هجرة اليوم أو بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم" مثله .
بل وأخرج له عبد الله بن أحمد – نفسه الذي روى لنا عن أبيه قصة شعبة في زوائده على مسند أبيه حديثاً (٩٥٨) قد صرح أبو بشر بسماعه من مجاهد.
ففي القول أنه لم يسمع عن مجاهد مطلقاً، فيقرن بحبيب بن سالم ،ثم يورد ذكره في المراسيل نظر كبير، إذ سياق العبارة في كتاب العلل لأحمد

---

(١٠٧) المراسيل (٧٢و٧٣).

كشفت لنا ذاك الوهم، وأن أبا بشر لم يسمع من حبيب بن سالم–مطلقاً- ، وليس من مجاهد بن جبر.

لذا فالحافظ المزي حينما ترجم لأبي بشر جزم أنه روى عن مجاهد بلا قيد ، مع ذكره لهذه الأقوال التي مرت في ترجمته، وهذا يدلك على فهمه لهذه العبارة وعلى براعته ودقته!

فرواية أبي بشر عن حبيب بن سالم هي المضعفة مطلقاً بسبب الارسال وعدم السماع، وهو ما أجملته عبارة ابن المديني ، كما رواه صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني قال:" سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان شعبة يضعف أحاديث أبي بشر عن حبيب بن سالم"[١٠٨].

وقال الحافظ الذهبي :" ضعف يحيى بن القطان روايته عن حبيب بن سالم خاصة "[١٠٩]، والله أعلم .

ومن ذلك أيضاً: ما جاء في ترجمة أنس بن أبي أنس في تهذيب الكمال قال المزي:"وقال الترمذي : سمعت محمد بن إسماعيل يقول: روى شعبة هذا الحديث، عن عبد ربه، فأخطأ في مواضع، فقال"عن: أنس ابن أبي أنس" ، وهو عمران بن أبي أنس، وقال: عن عبد الله بن الحارث"، وإنما هو عن عبد الله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، وقال: عن عبد الله بن الحارث، عن المطلب". وإنما هو ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، عن الفضل بن عباس، قال: وحديث الليث بن سعد، أصح من حديث شعبة"[١١٠].

فتأمل قوله ههنا (وحديث الليث بن سعد، أصح من حديث شعبة) قد يأتيك مبتدئ أو متعجل فيظن أن البخاري يقدم الليث بن سعد على شعبة بن الحجاج –مطلقاً-، بناءً على فهمه لهذه العبارة، وبالطبع هذا لا يقول به صغار المشتغلين بهذا الفن، لكن تأمل في سياق عبارة الترمذي التي قالها في علله لتفهم مقصدنا ههنا:

---

(١٠٨) تهذيب الكمال ٥/ ٧ .
(١٠٩) ميزان الاعتدال (٦٦٦٩).
(١١٠) تهذيب الكمال ٣/ ٣٤٤.

قال الترمذي في العلل : " حدثنا محمود بن غيلان ، قال: أخبرنا أبو داود ، قال: أخبرنا شعبة ، قال: أخبرنا عبد ربه بن سعيد ، قال: سمعت أنس بن أبي أنس ، يحدث عن عبد الله بن نافع بن العمياء ، عن عبد الله بن الحارث ، عن المطلب ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الصلاة مثنى مثنى تشهد في كل ركعتين ، وتباؤس وتمسكن وتقنع وتقول: اللهم اللهم ، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج .

وقال: الليث ، أخبرنا عبد ربه بن سعيد ، عن عمران بن أبي أنس ، عن عبد الله بن نافع بن العمياء ، عن ربيعة بن الحارث ، عن الفضل بن عباس ، سمعت محمد بن إسماعيل ، يقول: رواية الليث بن سعد أصح من حديث شعبة ، وشعبة أخطأ في هذا الحديث في مواضع فقال: عن أنس بن أبي أنس ، وإنما هو عن عمران بن أبي أنس ، وقال: عن عبد الله بن الحارث ، وإنما هو عن عبد الله بن نافع ، عن ربيعة بن الحارث ، وربيعة بن الحارث هو ابن عبد المطلب ، فقال: هو عن المطلب ولم يذكر فيه: عن الفضل بن عباس"[١١١]. أ.هـ

فالإمام البخاري قدّم الليث على شعبة في هذا الحديث بعينه، وليس مطلقاً، فالليث بن سعد لا يقارن بشعبة حفظاً وضبطاً ، وعلماً في الحديث ،لكنَّه أخطأ في هذا الحديث ،والثقة يخطئ، فرجح عليه حديث الليث ههنا.

النكتة السابعة:

لابد من مراعاة طبقات المعدلين والمجرحين في الرجال، ولا ينشغل بكم عدد المجرحين وعدد المعدلين، بل ينظر إلى طبقة هذا المعدل من ذاك المجرح، أو العكس، فربَّ مجرّح واحد يقدم على عشرة معدلين، أو معدل يقدم على كل المجرحين، فالعبرة ليست بـ (كم) معدل للرجل أو كم مجرح له، وإنما العبرة بـ (مَنْ) جرحه أو عدله، و(بمَ) جرّحه أو عدله، ولاسيما أن عرفنا أن بعض المتأخرين ينقل بعضهم من بعض، فهي عشرة أقوال في العدد، لكنها قول واحد عند التحقيق، أخذه أحدهم من الآخر.

---

(١١١) العلل الكبير (١٢٨)و(١٢٩).

المطلب التاسع: خطوات الوقوف على خطأ الإسناد

هناك خطوات أربع يتوجب على الدارس تتبعها قبل الحكم بالخطأ في الإسناد:

الأولى: معرفة نوع الخطأ:

فالأخطاء تتفاوت، فبعضها جليٌّ هينٌ، كتصحيف اسم مشهور أو قلبه، كما وقع لمعمر بن راشد حينما حدث عن الزهري، فقال: عن أبي الطفيل عمرو بن واثلة.

فهذا من قبيل الخطأ الهين، إذ "معلوم عند عوامّ أهلِ العلمِ أنَّ اسم أبي الطفيل: عامر لا عمرو"(١١٢).

وممن عرف بتصحيف الأسماء على جلالته وعلو كعبه في هذا الفن الإمام شعبة بن الحجاج، ولم يحط من قدره أو يقلل من شأنه، قال الإمام أحمد: "كان غلط شعبة في أسماء الرجال" (١١٣).

وقال ابن المديني: "كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال"(١١٤).

وقال أبو حاتم:" وكان أكثر وهم شعبة في أسماء الرجال "(١١٥).

فهذا من الخطأ اليسير المعروف الذي لا يؤثر على حال الرجل، ولا يحط من مرتبته.

قال أبو داود:" شعبة يخطئ فيما لا يضره، ولا يعاب عليه يعني في الأسماء"(١١٦).

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي:" أخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة ،فقال: مالك بن عرفطة، وأخطأ أيضا في سلم بن عبد الرحمن، فقال: عبد الله بن يزيد في حديث "الشكال من الخيل "،قلب اسمه، وأخطأ شعبة في اسم أبي الثورين، فقال: أبو السوار، وإنما هو: أبو الثورين. قلت لأبي: من هذا

---

(١١٢) التمييز بتحقيقنا ص٨٥، وانظر كشف الفجاج ص ٣٢.

(١١٣) الجرح والتعديل ٤/٣٧٠(١٦٠٩).

(١١٤) تصحيفات المحدثين ١/٣٧.

(١١٥) علل ابن أبي حاتم (٤٧) و(٢٨٣١).

(١١٦) شرح العلل ١/٤٥٠.

أبو الثورين؟ فقال: رجل من أهل مكة مشهور، اسمه محمد بن عبد الرحمن من قريش.." [١١٧].

فهذا الخطأ يسير، ويعرفه عامة أهل العلم، وكتصحيف عبد القدوس لفظة (غرضاً) إلى (عرضاً)، ثم راح يتأولها بتفسير عجيب! فاخرج مسلم في مقدمة صحيحه، قال: حدّثنا حسن الحلواني، قال: سمعت شبابة قال: كان عبد القدوس يحدّثنا فيقول: سويد بن عقلة قال شبابة: وسمعت عبد القدوس يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنْ تتخذ الروح عرضا. قال: فقيل له أي شيء هذا ؟ قال يعني تتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الروح" .

-قال مسلم- :"فهذه الجهة التي وصفنا من الخطأ اليسير هي أظهر الجهتين خطأً، وعارفوه في النّاس أكثر"[١١٨].

وقد يكون الوهم شديداً، قال أبو عبيد الآجري في مسلمة بن محمد الثقفي البصري: " سألت أبا داود عنه قلت: قال يحيى (يعني ابن معين): ليس بشيء؟ قال: حدثنا عنه مسدد أحاديث مستقيمة، قلت: حدث عن هشام، عن عروة، عن أبيه، عن عائشة: إياكم والزنج فإنهم خلق مشوّه. فقال: مَنْ حدث بهذا فاتهمه "[١١٩].

ثم ما نوع هذا الخطأ الذي وقع في الحديث، هل هو تدليس لرجل، أو دخول حديث في حديث، أو تلقين، أو اختلاط، أو تعارض بين رفع ووقف، او وصل وإرسال.... وغيرها من أنواع الخطأ التي سيأتي ذكر بعضها.

والناقد غالباً لا يصرح بالسبب، وقد يصرح به أحياناً، فيجزم به ويقول: أُدخل له، أو يقول: دلسه فلان...الخ، وقد يذكره احتمالاً فيقول: لعله كذا أو كذا، وعند التحقيق تجده أصاب كبد الحقيقة!

وما هذا إلا من شدة الممارسة وغزارة العلم.

---

(١١٧) علل احمد (١٢١٠).

(١١٨) مقدمة صحيحه ١٢/١.

(١١٩) تهذيب الكمال ١١٢/٧٧(٦٥٥٤).

وقال الحاكم أيضاً: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدّثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"[١٢٠].

فالأئمة النقاد قد لا يجدون عبارة مناسبة يعبرون عنها تفي بما في نفوسهم وتشفي مرادهم، فيقصرون عبارتهم أحياناً بقولهم (غلط) (وهم) (لا يجيء) (لا يصح)..الخ، وهذا معنى قول الإمام عبد الرحمن بن مهدي علم العلل إلهام.

وروى الحاكم بسنده إلى محمد بن صالح الكيليني أنه قال: "سمعت أبا زرعة وقال له رجل: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد ابن واره يعني محمد بن مسلم بن واره، وتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافا في علته فاعلم أن كلا منا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، قال ففعل الرجل فاتفقت كلمتهم عليه فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام"[١٢١].

يقول المعلمي اليماني رحمه الله:" إذا استنكر الأئمة المحققون المتن وكان ظاهر السند الصحة فإنهم يتطلبون له علة، فإذا لم يجدوا له علة قادحة مطلقاً حيث وقعت أعلّوه بعلة ليست بقادحة مطلقاً، ولكنهم يرونها كافية للقدح في ذلك المنكر"[١٢٢].

ومن ذلك:

قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي زائدة، عن أشعث، عن محمد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أتاكم أهل اليمن، الإيمان يمان.. قال أبي: هذا خطأ، كذا رواه مسروق بن المرزبان، عن ابن أبي زائدة، وهو خطأ؛ إنما هو: أشعث، عن

---

(١٢٠) معرفة علوم الحديث ص١١٢-١١٣.

(١٢١) المصدر نفسه ص١١٣.

(١٢٢) مقدمة تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة للشوكاني ٨/١.

محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ فدخل له حديث في حديث؛ دخل له ذاك الحديث في هذا الحديث"[١٢٣].

وسنفصل لاحقا في ذكرها في مبحث أنواع العلة القادحة.

([١٢٣]) العلل (١٩٣٥).

الثانية: تحديد مَنْ (المخطئ):

فإن تحديد المخطئ عينه يسهل تحديد نوع العلة وكيفية التعاطي معها، وهل توبع أو لا؟ وهل سينتفع بالمتابعة أو لا، ولذا يجدر بالباحث إطالة النفس في تخريج الحديث، ودقة الوقوف على مدار الرواية.

روى المروذي عن الإمام أحمد بن حنبل قال: وذكرت له حديث الحسين الجعفي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر: أسلم سالمها الله، فأنكره إنكارا شديداً، وقال:" هذا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، انظر الوهم من قبل من هو؟ "[١٢٤].

ويتصل بتسمية المخطئ في الإسناد أمرٌ غاية في الأهمية، وهو تعديل الرجل أو جرحه، فقد يُلصق الخطأ برجل هو منه براء، فينزل بذاك الخطأ عن مرتبة الثقات، ومن ذلك:

تكلم الإمام شعبة في عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم، انه سأله فشك في الاحاديث، وقال البخاري: "تكلم فيه شعبة"[١٢٥].

والرجل ثقة حافظ، لم يؤثر عنه الغلط أو الوهم، وأما عن كلام الإمام شعبة فيه، فأجاب الإمام أحمد بقوله: "عمار بن أبي عمار ثقة ثبت الحديث، حكوا عن شعبة قال: أفادني حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار فسألته فجعل يشك يعني في الأحاديث. قال أبي: قد سمع منه شعبة حديثاً واحداً "[١٢٦].

وتأمل بعد في قول ابن حبان:" كان يخطئ"[١٢٧]. وقال مرة: "كان يهم في الشيء بعد الشيء"[١٢٨] !

وقول ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ "[١٢٩].

([١٢٤]) العلل (٢٦٢).

([١٢٥]) التاريخ الكبير ٢٩/٧.

([١٢٦]) علل أحمد، برواية عبد الله (٥٢٣٦).

([١٢٧]) الثقات ٢٦٧/٥.

([١٢٨]) مشاهير علماء الأمصار ص٨٦.

([١٢٩]) التقريب(٤٨٢٩).

وأنا أزعم أني سبرت رواياته كلها فلم أقف له على إلا على حديث واحد مما أُنتقد عليه، وهو حديثه عن ابن عباس رضي الله عنه في سنِّ النبي صلى الله عليه وسلم،، وهو مخرج في صحيح مسلم، فلو كان فعلاً هذا مما أخطأ فيه، فكان ماذا؟! لا يحط من مرتبته، فليس ثمة إمام لم يخطئ! وما أجمل عبارة الذهبي:" فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث أشعبة، أمالك؟!"[١٣٠].

بل لو ثبت أنه مما وهم فيه فهذا مما يحسب له، إذ لم يعثر له إلا على غلط واحد!؟ فكيف والحمل في هذا الخطأ الواحد ليس عليه، ولم يغلط الرجل فيه! بل هو قول مشهور معروف لابن عباس رضي الله عنه، وقد فصلنا القول في كتابنا أسماء الرواة فلينظر هناك.

فإذن تحديد الخطأ والوقوف على صاحبه، دفع شبهة الغلط عن عمار بن أبي عمار، وبين أنه ثقة ثبت كما نصَّ الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

ومن ذلك قول الإمام العقيلي في ترجمة عبد الله بن دينار مولى ابن عمر رضي الله عنه: ".. وفي رواية المشايخ عنه اضطراب"[١٣١]. يريد أنّ الحمل في هذا الاضطراب على من دونه لا عليه، لذا ختم بقوله:" وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم"[١٣٢].

لذا تجد حرص الأئمة على تحديد المخطئ في الحديث، وبنظرة سريعة في كتاب علل ابن أبي حاتم تجد ابن أبي حاتم في كل سؤال للرازيين عن حديث يستفسر: ممن الوهم ؟ لأنهم يدركون أهمية ذلك.

فأنت إن حددت المخطئ ستتضح لك كيفية وقوعه في الخطأ، من خلال معرفة حاله، وسيرته.

---

(١٣٠) ميزان الاعتدال ١/٥٣٥.

(١٣١) الضعفاء (٨٠٢).

(١٣٢) المصدر نفسه، وقد شنع عليه الحافظ الذهبي في الميزان (٤٢٩٧) فنقل قوله: "إنما الاضطراب من غيره". ثم قال:" فلا يلتفت إلى فعل العقيلي، فإن عبد الله حجة بالإجماع". قلت – عبد القادر – وفيه تعجل من الحافظ رحمه الله، فالعقيلي بيّن أن النكارة ليست منه، وكلامه صريح: في أنّ رواية المشايخ عنه اضطراب وليس في روايته، وربما مشاحة الذهبي كون العقيلي أورده في كتاب الضعفاء، فالله أعلم.

ومن ذلك: قول الدارقطني في علله لما سئل عن حديث أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي". فقال: يرويه شعبة، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، وإنما سمعه شعبة من سلم بن عبد الرحمن النخعي، فوهم في اسمه، ويقال: إن سلم بن عبد الرحمن كان يجالس عبد الله بن يزيد، فدخل على شعبة الوهم من أجل ذلك، والله أعلم"[١٣٣].

فالإمام شعبة معروف أنه يخطئ في أسماء الرجال، فتأمل في شرح الدارقطني كيفية وقوع الإمام شعبة في الغلط، فمعرفة المخطئ أوضح كيفية وقوعه فيه.

فأئمة النقد قد يصرحون بأن الغلط من فلان لا من غيره، يقول الإمام مسلم في حديث أبي معاوية الضرير الذي يرويه عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن زينب عن أم سلمة: "أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن توافي معه صلاة الصبح يوم النحر بمكة "،قال مسلم-:" وهذا الخبر وهم من أبي معاوية لا من غيره...." [١٣٤].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث رواه زهير، عن ابن جحادة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الغائط،..."الحديث. قال أبي: هذا خطأ؛ إنما هو: عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت لأبي: الوهم من زهير؟ قال: لا، هو من ابن جحادة"[١٣٥].

وأحياناً لا يجزمون بالمخطئ وإنما يجعلون الخطأ في أحد الرجلين، قال ابن أبي حاتم في حديث عائشة: أن النبي كفن في ثلاثة أثواب، قلت لأبي:" الوهم من عبد الوارث؟ قال: لا أدري؛ من عبد الوارث هو، أو من أيوب"[١٣٦].

---

(١٣٣) علل الدارقطني (٢٢٢٩).

(١٣٤) التمييز ص ١٢١،وانظر كلامنا في كشف الفجاج ص١٣٥.

(١٣٥) العلل (٣٣).

(١٣٦) العلل (١٠٤٢).

وقال في حديث آخر:" يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج، ويحتمل أن يكون من سهيل، وأخشى أن يكون ابن جريج دلس هذا الحديث عن موسى بن عقبة، ولم يسمعه من موسى، أخذه من بعض الضعفاء..." [١٣٧].

وأحياناً يتفق الأئمة على العلة ويختلفون في تحديد صاحبها، ومن ذلك:

نقل ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة في حديث رواه دحيم، عن الوليد بن مسلم، عن حنظلة، عن القاسم بن محمد، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه نهى عن نبيذ الجر ؟ قالا: هذا وهم؛ إنما هو: حنظلة، عن طاوس، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو محمد:" قال أبو زرعة: ما أرى الوهم إلا من دحيم؛ فإني لم أره عند أحد منهم. قال أبي: الوهم من الوليد بن مسلم"[١٣٨].

فهما وان اتفقا في إعلاله اختلفا في تحديد الراوي الذي وهم فيه، مع أنهما قريبان نسباً ومن مدرسة واحدة، بل قد يختلفا في إعلال الحديث وهذا أمر طبعي، لذا وقوعه بينهما وبين غيرهما أمر مستساغ، وهو شائع جداً، لتفاوت العلم والمعرفة من جهة، ومنظار كل إمام والقرائن المتوفرة لديه من جهة ثانية.

وهذا ليس موضع تفصيل مثل تلك المسألة، لكن ما يهمنا ههنا تحديد المخطئ في الإسناد.

ومن عجائب الأئمة النقاد أنهم قد يعرفون أنّ الحديث غلط، ويصرحون أنه غلط ولا يعرفون ممن وقع؟ وهذا من سعة علم هذا الناقد وشدة ورعه، فهو يعرف أنه غلط لأنه يخالف المحفوظ، أو لا يأتي بهذه الطريقة، لكنه لا يعرف المتسبب بهذا الغلط، فأي مقدرة هذه.

طبعاً لا يفهم هذا إلا من أذهبت بصره مطالعة كتب العلل، وخاض بحر النقد، وعرف فجاج القوم، وأما الجهال والمنتحلون فإنهم قد يعتبرون هذا القول قلة بضاعة من ذاك الناقد ! نسأل الله السلامة.

ومن أهم طرق الوقوف على المخطئ تحديد مدار الراوية، لمعرفة موضع التفرد في الإسناد، ومن أبرع من فصل الطرق وحدد موضع التفرد فيها، الإمام الدارقطني في كتابه النفيس العلل، فقد حدد المدارات الرئيسة

([١٣٧]) العلل (٢٠٧٨).

([١٣٨]) العلل (١٥٧٥).

والفرعية، وذاك أن كتابه بمثابة شرح لمجمل كلام الأئمة في كتبهم، فكلام أبي حاتم مثلاً في علله مجمل مختصر، جاء الدارقطني وفرش الطرق وتوسع فيها، وكشف عن المدارات، فلله دره!

الثالثة: الوقوف على موضع الخطأ.

أي: معرفة موضع الخطأ في الإسناد أو في المتن وربما في كليهما، وقد برع الإمام مسلم في كتابه الماتع (التمييز) فبين ذلك، فبوب كتابه على موضع الخطأ، فكان يفصل فيقول: ومن الأخبارِ المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد. -وقال مرة-:خبر خطأ في متنه، -ومرة-: ذكر الأخبار التي نقلت على الغلط في متونها، -ومرة - وهذه رواية فاسدة من كلِّ جهةٍ، فاحشٌ خطؤها في المتن والإسناد جميعاً.-ومرة-: ذكر خبر ليس بمحفوظ المتن... الخ

فهذا التفصيل الحسن يسهل على الباحث فهم العلة، واستيعابها، ويدلك على عظم مكانة هذا الناقد الذي يحدد موضع الخطأ، وبعد التدقيق والتفتيش الطويل تكتشف دقة تحديده لموضع العلة!

ولا يقتصر هذا على الإمام مسلم بل كثير من النقاد يصرحون بموضعها، ومن ذلك:

قال الإمام علي بن المديني في حديث أبي هريرة:" بعث رسول الله صلى عليه وسلم سرية عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت: رواه معمر عن الزهري عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي عن أبي هريرة. ورواه يونس عن الزهري عن عمرو بن أسيد بن جارية الثقفي عن أبي هريرة فخالف معمراً في إسناده "[١٣٩].

وقال الدارقطني لما سئل عن حديث سعيد بن المسيب، عن طلحة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: يكون فتنة لا يهدأ منها جانب إلا جاش جانبا... الحديث.. فقال: "يرويه إسماعيل بن عياش، واختلف عنه؛ فقال يحيى بن صالح، عن إسماعيل بن عياش، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي

([١٣٩]) علله (١٢٧).

حسين، عن سعيد بن المسيب، عن طلحة. واضطرب إسماعيل بن عياش في إسناده.."[١٤٠].

وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث أوس ابن ضمعج، عن أبي مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: قد اختلفوا في متنه....." [١٤١].

وقد يحددون الخطأ في الموضعين –الإسناد والمتن- ومن ذلك:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "سألت أبي قلت يصح حديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة عليه دينار أو نصف دينار يتصدق به فقال قدامة بن وبرة يرويه لا يعرف رواه أيوب أبو العلاء فلم يصل إسناده كما وصله همام قال نصف درهم أو درهم خالفه في الحكم وقصر في الإسناد"[١٤٢].

وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبا زرعة عن حديث أبي الأحوص، عن سماك، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي بردة؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اشربوا في الظروف، ولا تسكروا؟ قال أبو زرعة: فوهم أبو الأحوص، فقال: عن سماك، عن القاسم، عن أبيه، عن أبي بردة، قلب من الإسناد موضعاً، وصحَّف في موضع؛ أما القلب: فقوله: عن أبي بردة، أراد: عن ابن بريدة، ثم احتاج أن يقول: ابن بريدة، عن أبيه، فقلبه بأسره، وأفحش في الخطأ. وأفحش من ذلك وأشنع: تصحيفه في متنه: اشربوا في الظروف، ولا تسكروا...." [١٤٣].

وقال في حديث عمرة، عن عائشة؛ كان الناس عمال أنفسهم، فيروحون كهيئتهم، فقيل لهم: لو اغتسلتم: يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنه في إسناده، وفي متنه:..." [١٤٤].

([١٤٠]) علله (٥١٧).

([١٤١]) علله (٢٤٨).

([١٤٢]) علله (٣٦٧).

([١٤٣]) علله (١٥٤٩).

([١٤٤]) علله (٣٧٦٦).

الرابعة: معرفة نسبة الخطأ في روايات الراوي.

كل راو من الرواة لا ينفك عنه الخطأ في الحديث مهما علت رتبته، حتى الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، فهو من سمات البشر، بسبب النسيان أو ضعف الحفظ لكبر سنٍّ أو مرض يصيب الرجل، وغيرها من الأسباب، وسيأتي تفصيله بشكل موسع لاحقا إن شاء الله تعالى.

ومن المهم معرفة كم رواية أخطأ فيها، مع مراعاة كم حديثاً روى أصلا؟ فالموازنة معقودة بين عدد رواياته مع عدد ما وافق فيها الثقات، وما خالف، وما انفرد، وبكم حديث خالف أو تفرد؟ فمن الطبعي أن من يكثر من الروايات يقع منه الخطأ في الحديث والحديثين بل ربما السبعين، ولا تحط مرتبته، قياساً بكثرة رواياته، فمن يحفظ ألف ألف طريق ثم يخطئ في مئة بل والمئتين فلا تحط من قدره! طبعاً مع مراعاة نوع ما اخطأ فيه، فرب حديث اسقط مئة الف حديث، لأنه لا يخرج من رأس محدث ! فيسقط صاحبه بالجملة، ولذا تجد كثيرا من المرات يتعقب الذهبي بعض الأئمة بمثل هذا التقرير، فقال في ترجمة عبد العزيز القسملي:"قال العقيلي: في حديثه بعض الوهم. قلت: هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة، ثم ساق العقيلي له حديثاً واحدا محفوظا قد خالفه فيه من هو دونه في الحفظ"[١٤٥].

وتأمل في تعقب الذهبي قولَ ابن حبان في ترجمة عبد الله بن إنسان:" كان يخطئ"[١٤٦]. قال الذهبي: "وهذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روى عدة أحاديث، فأما عبد الله هذا فهذا الحديث أول ما عنده، وآخره، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان"[١٤٧].

لذا فلابد من مقارنة ما أخطأ فيه بعدد رواياته، فربما يقبل من الثقة المكثر واسع الرواية ما لا يقبل من المقل وإن كان ثقة! ويغتفر له ما لا يغتفر للمقل، قال ابن عدي "أبو الأزهر هذا كتب الحديث، فأكثر ومن أكثر لا بد من أن يقع في حديثه الواحد والاثنين والعشرة مما ينكره"[١٤٨].

([١٤٥]) ميزان الاعتدال (٥١٣٠).

([١٤٦]) الثقات (٨٨١٠).

([١٤٧]) ميزان الاعتدال (٤٢١٥).

([١٤٨]) الكامل (٣٣).

فمن كان مثل الزهري، وقتادة، والسبيعي، والثوري، وأضرابهم في سعة ما يروون، وكثرة الشيوخ والطلاب، فلا يستغرب أن ينفرد ببعض الروايات مما لم يروها غيره من اقرانه، لذا يقول الإمام مسلم في لفظ تفرد به بعض أصحاب الزهري عن الزهري:" هذا الحرف يعني قوله: تعال أقامرك فليتصدق. لا يرويه أحد غير الزهري، قال: وللزهري نحو من تسعين حديثا يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا يشاركه فيه أحد بأسانيد جياد"[١٤٩].

وكم من حديث وقع فيه خلاف بين أصحاب الراوي الواحد، رفعاً ووقفاً، أو زيادة لفظ، أو زيادة رجل في الإسناد، ثم يصرح الناقد بقوله: كلاهما صحيح! لكون الشيخ واسع الرواية، مع ان منهج أهل الحديث في الأصل إعلال مثل ذلك.

وهذه المقارنة قد تقع حتى بين الراوي وغيره، في باب تقدمه في شيخ ما، قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: "كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من روى عن الزهري. فقال علي: سفيان بن عيينة. فقلت أنا: مالك بن أنس. وابن عيينة يخطئ في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري. وقلت هات ما أخطأ فيه مالك. فجاء بحديثين أو ثلاثة. قال: فنظرت ما أخطأ فيه سفيان بن عيينة فإذا هو أكثر من عشرين حديثاً"[١٥٠].

لذا تجد كثيراً من تعليلات الأئمة النقاد للرواة بقولهم: لا يحتمل، لا يتابع، تفرد به، من غرائبه،...الخ، وربما كان ثقة ! كونه قليل الحديث، ولا سيما ان كان الحديث في الأحكام.

قال الفضل بن سهل الأعرج: كان يحيى بن معين يقدم مسلم بن إبراهيم على معاذ بن هشام ويقول: لا أجعل رجلاً لم يرو إلا عن أبيه كرجل روى عن الناس"[١٥١].

([١٤٩]) صحيحه (١٦٤٧).

([١٥٠]) شرح العلل ٤٥٧/١.

([١٥١]) تهذيب الكمال ٤٩٠/٢٧.

وقال ابن عمار الشهيد:" سُعَيْر ليس هو ممن يحتج به؛ لأنه أخطأ في غير حديث مع قلة ما أسند من الأحاديث"[١٥٢].

المبحث الثاني
في العلل

أهمية هذا الفن:

قال أبو عبد الله الحاكمُ (ت٤٠٤هـ):" معرفة علل الحديث، وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل...فإنّ معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"[١٥٣].

([١٥٢]) علل الأحاديث ص٤٣.

([١٥٣]) معرفة علوم الحديث ص١١٢.

فعلم العلل ثمرة علوم الحديث كلها مجتمعة، ورأس سنامها، وطالبوه في الناس كثر على مرّ العصور، لكن البارعين فيه قلّة في كل الدهور، وهو علم الذكور قال أبو بكر الهذلي: قال لي الزهري: " يا هذلي، أيعجبك الحديث؟ قلت: نعم قال: أما إنه يعجب ذكور الرجال، ويكرهه مؤنثوهم "[١٥٤].

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علةَ حديث-هو عندي- أحب إليّ من أنْ أكتب عشرين حديثاً ليس عندي"[١٥٥].

قال ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ):"سمعتُ أبي يقولُ: جرى بيني وبين أبى زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديثَ ويذكر عللها، وكذلك كنتُ أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا! ما أعز هذا! إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا! وربما أشك في شيء أو يتخالجنى شيء في حديث فإلى أن التقي معك لا أجد من يشفينى منه، قَالَ أبي: وكذاك كَانَ أمري"[١٥٦].

وقال أيضاً:" سمعتُ أبي يقول: الذي كان يحسن صحيح الحديثِ من سقيمه وعنده تمييز ذلك ويحسن عِلَل الحَدِيثِ أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعه كان يحسن ذلك، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً ؟ قال: لا"[١٥٧].

وقال ابن رجب الحنبلي: "وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طوي منذ أزمان"[١٥٨].

وقال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ):"معرفةُ العلل أجلّ أنواع علم الحديث..."[١٥٩].

---

(١٥٤) المحدث الفاصل ص ١٧٩.

(١٥٥) معرفة علوم الحديث ص١١٢.

(١٥٦) الجرح والتعديل ٣٥٦/١.

(١٥٧) المصدر نفسه ٢٣/٢.

(١٥٨) شرح العلل ٦٦٢/٢.

وقال ابن الصّلاح (ت٦٤٣هـ):"اعلم أنّ معرفةَ علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلعُ بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"[١٦٠].

وقال العلائي (ت٧٦١هـ):" وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما غايصاً واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وذاقهم كابن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأمثالهم."[١٦١].

وقال ابن رجب (ت٧٩٥هـ):" أعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجالهم وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين، لأن الثقات الضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث"[١٦٢].

والإمام محمد بن سيرين أوّل من نظر في الحديث وفتش عن الإسناد، ثم كان أيوب السختياني وابن عون، ثم كان شعبة، ثم يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ثم علي بن المديني وابنُ معين، وأحمد بن حنبل، ثم البخاريّ، ومسلم، وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة.

لما مات أبو زرعة قال أبو حاتم: "ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى، يعني: أبا زرعة ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا"[١٦٣].

---

(١٥٩) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٩٤.

(١٦٠) المقدمة ص٩٠.

(١٦١) النكت على ابن الصلاح ٢/٧٧٧.

(١٦٢) شرح العلل ٢/٦٦٤.

(١٦٣) الجرح والتعديل ١/٣٥٦.

ثم جاء بعد هؤلاء: العقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدّارقُطنيّ، وقلّ مَن جاء بعدهم مَنْ هو بارع في معرفة ذلك، حتى قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): "قل من يفهم هذا بل عُدم"[١٦٤].

وأوّل من ذكر هذا العلم كنوع من أنواع علوم الحديث في كتب المصطلح الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوريّ فإنه قَالَ في معرفة علوم الحديث[١٦٥]:"ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل".

([١٦٤]) الموضوعات ١٠٢/١.

([١٦٥]) معرفة علوم الحديث ص١١٢.

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

أولاً: العلة في اللغة: المَرضُ؛ ويقال لمن أَعَلَّهُ اللهُ بِمَرَض: مُعَلٌّ، وعَلِيلٌ [١٦٦].

قال ابن منظور [٢]:"وقد اعْتَلَّ العَليلُ عِلَّةً صَعْبةً، والعِلَّةُ: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، أي: مَرِضَ، فهو عَليلٌ، وأَعَلَّهُ اللهُ، ولا أعَلَّكَ الله، أي: لا أصابَكَ بعِلَّة"[١٦٧].

وجوز أهل العلم من المحدثين إطلاق مصطلح معلول على الحديثِ الذي فيه عِلَّةٌ، ويُسَمُّون كلَّ ما يقدح في الحديث علَّة ؛ أخذًا من المعنى اللغويِّ، ويقولون عن الحديثِ الذي فيه علَّة: معلول، ومثلهم الفقهاء والأصوليون؛ يقولون في باب القياسِ وغيرِهِ: "العلَّة والمعلول"[١٦٨].

وأنكره بعض علماء اللغة[١٦٩]، وبعض متأخري أهل الحديث؛ كابن الصلاح وغيره.

قال ابن الصلاح: "ويُسَمِّيه أهل الحديث: المعلول؛ وذلك منهم – ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: "العلَّة، والمعلول" – مَرْذولٌ عند أهل العربية واللغة"[١٧٠]، وتبعه بعد ذلك من تبعه[١٧١].

والخلاصة: فالخلاف هين، ولا زال أهل اللغة يستعملونها ووقع في كلام كثيرٍ ممن أهل العلم والعربية، كالخليل بن أحمد الفراهيدي، والزَّجَّاج والجوهري وغيرهم[١٧٢].

---

(١٦٦) ينظر "المحكم" لابن سيده ٤٦/١.

(١٦٧) لسان العرب ٤٧١/١١.

(١٦٨) ينظر مثلا: الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن الشيباني ١٨٩/١، و"أحكام القرآن" للجصاص ١٩/٢.

(١٦٩) ينظر مثلا: المحكم لابن سيدة ٤٦/١،و القاموس المحيط، للفيروز آبادي ٢١/٤.

(١٧٠) مقدمة علوم الحديث ٥٠٢/١.

(١٧١) ينظر مثلاً: تقريب النواوي بشرحه التدريب ٤٠٧/١.

(١٧٢) ينظر: كتاب الأفعال ص١٧و١٨٧، والصحاح ٧٧٤/٥، وحاشية الشهاب الخفاجي على "درة الغواص" ص٥٨٨ والمغرب٨٠/٢، وتاج العروس"٣١٨/٥.

ثانياً: العلّة اصطلاحاً[١٧٣]:

قال أبو عبد الله الحاكم في كتابه "معرفة علوم الحديث" في مبحث الحديث المعل: " علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل... وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل"[١٧٤].

وقال ابن الصلاح في حد الحديث المعل: "هو الذي أطلع فيه على عله تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها"[١٧٥].

وعرف العراقي العلة بأنها: "عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته"[١٧٦].

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ):"ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل"[١٧٧].

ونقل برهان الدين البقاعي عن الحافظ ابن حجر أنه قال:" خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح "[١٧٨].

واقرب هذه التعريفات ما نُقل عن الحافظ ابن حجر: "والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح".

فقوله "خبر" يشمل علة السند وعلة المتن.

وقوله "ظاهره السلامة" بيان أنّ الحديث (سندا ومتناً)جامع لشروط الصحة من حيث الظاهر.

وأما قوله "اطلع فيه بعد التفتيش": فدليل على خفاء القادح، وإمعان النظر ولا يكون ذلك إلا لمن ملك مقومات ذلك، وتأهل به.

---

(١٧٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٩٠، و"المنهل الروي" لابن جماعة ص٥٢، والشذا الفياح للأبناسي١/٢٠٢، والمقنع لابن الملقن ٢١٢/١، والنكت على ابن الصلاح ٧١٠/٢، وفتح المغيث للسخاوي (٢٦٠/١)، وتدريب الراوي للسيوطي (٤٠٨/١)

(١٧٤) المعرفة ص ١١٣.

(١٧٥) المقدمة ص٩٠.

(١٧٦) شرح ألفية الحديث (المطبوعة باسم شرح التبصرة والتذكرة) ٢٧٤/١.

(١٧٧) نزهة النظر ص٩١ بتصرف.

(١٧٨) النكت الوفيّة ٥٠١/١، وفتح الباقي، للشيخ زكريا الأنصاري ٢٦٣/١.

وقوله "على قادح": عموم القادح، فهو شامل لأنواع العلل المتعلقة بالراوي والمروي.

فالحديث المردود غير المقبول –في قواعد المصطلح- إما مردود لسقط في السند أو طعن في الراوي، أو ربما سلم من السقط والطعن، لكنه شذ بتفرد من لا يحتمل منه ذلك، لذا اشترطوا في الحديث الصحيح :اتصال السند، بنقل العدول الضابطين مع السلامة من الشذوذ .

وهذه كلها قوادح ظاهرة، ثم أضافوا بعدها شرط (السلامة من العلة)، لأن الإنقطاع باشكاله، والطعن في الراوي -عدالة او ضبطاً- وحتى الشذوذ هذه كلها لا تدخل في مفهوم العلة- اصطلاحاً- وهذا ما نصوا عليه، كما سيأتي قريباً قول الحاكم في الحديث المعلول، وأنه يعل من أوجه ليس للجرح فيها مدخل،وكذا قوله لما عرّف الشاذ :" وهو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته، أنه دخل حديثا في حديث، أو وهم فيه راو أو أرسله واحد، فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[١٧٩].

فما كان سبب رده ظاهراً لا يسمى معلولا، والا لصار اشتراطهم عدم العلة في حدّ الصحيح من قبيل اللغو!

فما يدرك بالظاهر ليس بعلة، إذ الحديث المعلّ قد يستحسن في ظاهره،يسلم من القوادح الظاهرة، وربما حمل الناظر فيه على قبوله ابتداءً ، لكن بعد التفتيش والتنقير تنكشف علته للناقد الفطن، وهذا معنى قول إبراهيم النخعي : "كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده"[١٨٠].

قال الخطيب : "عنى إبراهيم بالأحسن الغريب لأن الغريب غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة ولهذا قال شعبة بن الحجاج لما قيل له: ما لك لا

([١٧٩]) المعرفة ص١١٩.

([١٨٠]) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ١٠٠-١٠١.

تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررت " [١٨١].

فشرطا العلة إذن:

أ – الخفاء والغموض.

ويخرج بهذا القيد العلل الجلية ككذب الراوي وفسقه وسوء الحفظ...الخ.

ب - القَدْحُ في صحَّة الحديث.

ويخرج بهذا القيد العلل غير القادحة.

وفي هذين الشرطين خلاف بين أهل العلم:

فمنهم من يطلق العلة على كل قادح خفياً كان أم جلياً، فيعلون بكذب الراوي أو فسقه أو وهمه، ويعلون بظواهر الانقطاع كالسقط والأعضال والإرسال، وهذا ما تجده -واقعاً- في صنيع الأئمة النقاد، يقول الحافظ العراقي:" أنهم يعلون أيضا بأمور ليست خفية. كالإرسال، وفسق الراوي، وضعفه، وبما لا يقدح أيضا"[١٨٢].

وبنظرة سريعة في كتب العلل تجد مئات الأمثلة على ذلك فكم من علة ظاهرة جلية أعل بها ابن المديني أو أحمد أو أبو زرعة أو أبو حاتم أو الترمذي في عللهم !

يقول الدكتور مصطفى باجو:"وهذا الاستعمال إنما هو من باب التوسع فقط، واستعمال اللفظ بمعناه العام، وإلا فما حاز علم العلل هذه الشهرة وحظي بالتقديم والتبجيل دون سائر علوم الحديث إلا بخفاء العلل التي يبحث فيها ودقتها"[١٨٣].

ومنهم من يشترط الخفاء والغموض، يقول أبو عبد الله الحاكم:" وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة،

([١٨١]) المصدر نفسه.

([١٨٢]) شرح الألفية ٢٣٧/١.

([١٨٣]) أجناس العلة ص٢١.

فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير"[١٨٤].

وحاول الأمير الصنعاني التوفيق بين الرأيين فقال: "وكأن هذا تعريف أغلبي للعلة وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث ويأتي في آخر البحث تحقيق ذلك"[١٨٥].

والذي يظهر لنا في توجيهه:

أن الإشكال هو في إسقاط مصطلح متأخر على فعل متقدم ! ولهذا أمثلة كثيرة، فقد وقع مثله في غالب مصطلحات الحديث، فيأتيك متأخر يحاكم إمام متقدم وفق مصطلح استقر في القرن الرابع أو الخامس بل وربما في القرن الثامن !! فمصطلح الإرسال أو التدليس أو الانقطاع أو المنكر... الخ عند أئمة الحديث وفي كتب العلل لها مدولات تختلف عما أثبت في كتب المصطلح بعدُ، فمن يحاول إسقاط مصطلح مدلس التي يطلقها النسائي في كتابه على راوٍ من الرواة سيغلط لا محالة، لأن التدليس عنده يختلف عما استقر عليه المصطلح عند الحافظ ابن حجر العسقلاني، فالتدليس يطلقه النسائي وابن حبان والدارقطني -مثلاً- على المعاصرة بلا لقاء، وهذا ما يسميه الحافظ ابن حجر مرسلاً خفياً، فلو عنعن هذا المدلس فهل نتطلب له تصريحاً بالسماع؟! بالتأكيد لا، لأنه سيصبح كذباً حينئذٍ، فلابد من التنبه إلى اختلاف المعنيين، وهكذا في المرسل فالأئمة يطلقون الإرسال على كل معاني الانقطاع في السند، في حين يخصصه أهل المصطلح بقول التابعي قال رسول الله! وهذا ما يعرفه أصغر طالب علم نبه.

قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يزيد بن زريع، وخالد الواسطي، وزهير بن معاوية، ويحيى بن أيوب، وأبو بكر بن عياش؛ فقالوا كلهم: عن حميد، عن أنس؛ قال: عاد النبي (صلى الله عليه وسلم) رجلاً قد جهد حتى صار مثل الفرخ من شدة المرض، فقال: هل كنت

([١٨٤]) المعرفة ص ١١٢- ١١٣.

([١٨٥]) توضيح الأفكار ٢/٢٢.

تدعو الله بشيء؟، قال: نعم، كنت أقول: اللهم ما كنت معاقبي به في الآخرة فعجله لي في الدنيا...، الحديث؟

فقالا: الصحيح: عن حميد، عن ثابت، عن أنس.

قلت: من روى هكذا؟

فقالا: خالد بن الحارث، والأنصاري، وغيرهما.

قلت: فهؤلاء أخطؤوا؟

قالا: لا، ولكن قصروا، وكان – حميداً كثيرا ما يرسل[١٨٦] أ.هـ

فتأمل قول أبي زرعة وأبي حاتم (يرسل) وهو ما نسميه اليوم تدليساً، فهو سمع من أنس ومن ثابت، لكنه روى عن أنس مالم يسمعه منه، وإنما سمعه من ثابت فأسقطه.

فمن هنا أرى أن إسقاط حد المعلول على صنيع الأئمة النقاد لا يستقيم، ذلك أنهم يطلقون العلة على كل مانع من قبول الحديث بالمعنى العام، فهم يطلقونه على الانقطاع الظاهر الجلي وعلى الإرسال الخفي سواء بسواء.

لذا فاطلاق اسم العلة في كتب العلل يشمل ما فيه علّة ظاهرة أو خفية، سواء وقعت من ثقة أم ضعيف أم كذاب !

فمن ذلك:

عن الإمام أحمد أنه:" سئل عن حديث رواه يوسف القطان عن عبيد الله بن موسى عن ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن بن عباس أن رجلا كان يتعشق امرأة فذهب ليواقعها فصار معه مثل الهدبة فنزلت وأقم الصلاة طرفي النهار فقال ما أرى هذا إلا كذاب أو كذب وأنكره جدا"[١٨٧].

ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم:

"سألت أبي عن حديث رواه عمر بن يزيد الرفاء البصري، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ما بال أقوام يشرفون المترفين، ويستخفون

([١٨٦]) العلل (٢٠٧١).

([١٨٧]) العلل برواية عبد الله (٢٠٣٩).

بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم، وما خالف أهواءهم تركوه، فعند ذلك يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، يسعون فيما لا يدرك، بغير سعي: من القدر المقدور، والأجل المكتوب، والرزق المقسوم، ولا يسعون فيما لا يدرك إلا بالسعي: من الجزاء الموفور، والسعي المشكور، وتجارة لا تبور ؟فسمعت أبي يقول: هذا حديث كذب موضوع، وعمر بن يزيد كان يكذب، ضرب عمرو بن علي عليه في كتابي"[١٨٨].

ومنه:" وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي أويس؛ قال: حدثني أبي، عن عمر بن شيبة بن أبي كثير مولى أشجع، وثور بن زيد، وخاله موسى بن ميسرة؛ الديليين، وغيرهم، عن نعيم المجمر، وعن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة - رفعوا الحديث - قال النبي صلى الله عليه وسلم: يعود الإسلام كما بدأ، أي: إنه بدأ غريبا وسيعود غريبا، فطوبى للغرباء، فقيل: يا رسول الله، ومن الغرباء؟ قال: الذين يصلحون إذا فسد الناس؟ قال أبي: عمر بن شيبة مجهول، وهذا حديث موضوع " [١٨٩].

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن حمير، عن بشر بن جبلة، عن سوار بن الأشعث، عن محمد بن شرحبيل؛ أن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة المفقود: هي امرأته حتى يأتيها البيان ؟

قال أبي: هذا حديث منكر، ومحمد بن شرحبيل: متروك الحديث، يروي عن المغيرة ابن شعبة، عن النبي أحاديث مناكير أباطيل"[١٩٠].

ولا يشك أحد أن هذه قوادح ظاهرة جلية !

وأما عن قول ابن الصلاح أنّه قد يُطلق اسم العلة على النسخ، قال: "قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع

([١٨٨]) العلل (١٨٥٦).

([١٨٩]) العلل (١٩٦٦).

([١٩٠]) المصدر نفسه (١٢٩٨).

الجرح. وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث. ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والله أعلم"[١٩١].

فلعل مستنده ما ذكره الترمذي حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مرض، وحديثَ معاوية في قتل شارب الخمر في الرابعة، ثم قال: "وقد بيَّنَّا علَّةَ الحديثين جميعًا في هذا الكتاب"[١٩٢].

وبيانه جلي كما تعقب به الحافظ ابن رجب على هذه العبارة في فقال: "فإنما بيَّن ما قد يُسْتَدَلُّ به للنسخ، لا أنه بيَّن ضعف إسنادهما"[١٩٣].

وبمثله أجاب الحافظ ابن حجر فقال:" وأما قوله: وسمى الترمذي النسخ علة هو من تتمة هذا التنبيه، وذلك أن مراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسنادًا ومتناً طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمى المنسوخ معلولاً اصطلاحًا كما قررته"[١٩٤].

وليس هذا منهجا خاصاً بالترمذي، بل أئمة العلل يذكرون مثل ذلك – النسخ– في كتب العلل، فهي أوردت الحديث لا لضعف فيه وإنما لبيان انه منسوخ، ومن ذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم، قال "وسمعت أبي وذكر الأحاديث المروية في الماء من الماء، حديث هشام بن عروة؛ يعني: عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وحديث شعبة، عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ في: "الماء من الماء".

([١٩١]) مقدمة علوم الحديث ص ٩١-٩٢.

([١٩٢]) العلل الصغير بشرحه لابن رجب ١/٣٢٣-٣٢٤.

([١٩٣]) المصدر نفسه.

([١٩٤]) النكت على ابن الصلاح ٢/٧٧١.

فقال: هو منسوخ؛ نسخه حديث سهل بن سعد، عن أبي بن كعب"[١٩٥]..

فالعلة إذن استعملها الأئمة النقاد بمعنى عام يشمل الظاهرة والخفية، والقادحة وغير القادحة، وهو أوسع مما استقر عليه اصطلاحها بعدُ، إذ اشترطوا (الخفاء والقدح).

وإنما وضعوا ذلك لضبط المصطلح من حيث هو مصطلح، وللتفريق بين أنواع علوم الحديث الأخرى، مع إقرار الجميع بوجود وشائج تربط هذه العلوم، فالشذوذ والنكارة والتدليس والاضطراب والإرسال والإدراج...الخ لها صلة وثيقة بالمعلل، مع تفريقهم بينها في التأصيل المصطلحي، وسيأتي بيان ذلك.

([١٩٥]) العلل (١١٥). وانظر (٢٤٦).

المطلب الثاني: أهم المصنفات في العلل:

قال ابن رجب: "وقد صنفت فيه كتب كثيرةٌ مفردة، بعضها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحيى وغيرهم، وبعضها مرتبة: ثم منها ما رتب على المسانيد: كعلل الدارقطني، وكذلك مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة... ومنها ما هو مرتب على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي.." (١٩٦).

ومن أهم هاتيك الكتب:

١. العلل لعلي بن عبد الله بن المديني (ت ٢٣٤هـ)
٢. العلل للإمام أحمد (ت٢٤١هـ)،بروايات متعددة: كرواية عبد الله ابن الإمام أحمد، ورواية أبي بكر المروذي، وبرواية عبد الملك الميموني، ورواية صالح بن الإمام أحمد، ورواية الخلال، ولم يصلنا منه- رواية الخلال- سوى قطعة من انتخاب ابن قدامة.
٣. العلل لمحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي (ت٢٤٢هـ).
٤. العلل لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس (ت٢٤٩هـ).
٥. علل حديث الزهري" لمحمد بن يحيى الذهلي (ت٢٥٨هـ).
٦. العلل" لمسلم ابن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١هـ).
٧. "التمييز"، لمسلم ابن الحجاج النيسابوري.
٨. العلل لأبي بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ(٢٧٣هـ).
٩. المسند الكبير المعلل ليعقوب بن شيبة السدوسي (ت٢٦٢هـ)
١٠. علل أبي زرعة الرازي" لعبيد الله بن عبد الكريم أبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)
١١. العلل لأبي بشر إسماعيل بن عبدالله، المعروف بـ"سمويه" (ت٢٦٧هـ).

---

(١٩٦) شرح عِلَل الترمذي (٢/٨٠٥-٨٠٦).

١٢. العلل لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ).
١٣. العلل" لأبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت٢٧٧هـ).
١٤. العلل الكبير للإمام أبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)،وهو كتاب مستقل طبع بترتيب أبي طالب القاضي.
١٥. العلل الصغير الملحق آخر جامع الترمذي محمد بن عيسى ابن سورة.
١٦. العلل في الحديث، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري (ت٢٨١هـ).
١٧. علل حديث الزهري، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ).
١٨. المسند الكبير المعلل، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار (ت٢٩٢هـ).
١٩. العلل، لأبي علي البلخي عبد الله بن محمد (ت٢٩٤هـ).
٢٠. العلل لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري (ت٢٩٥هـ).
٢١. مسند حديث الزهري بعلله، والكلام عليه لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ).
٢٢. العلل لزكريا بن يحيى الساجي (ت٣٠٧هـ).
٢٣. المسند المعلل، لأبي العباس الوليد ابن أبان بن بونة الأصبهاني.
٢٤. العلل للخلال أحمد بن محمد بن هارون (ت٣١١هـ).
٢٥. علل الأحاديث في صحيح مسلم، لابن عمار الشهيد محمد بن أبي الحسين الجارودي، أبي الفضل الهروي (ت٣١٧هـ).
٢٦. علل الحديث، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ).
٢٧. العلل لأبي علي الحسين بن علي النيسابوري (ت٣٤٩هـ).
٢٨. مصنفات ابن حبان محمد بن حبان أبي حاتم البستي (ت٣٥٤هـ)
٢٩. المسند الكبير المعلل، لأبي علي النيسابوري الحسين بن محمد الماسرجسي (ت٣٦٥هـ).
٣٠. العلل، لأبي الحسين محمد بن محمد بن يعقوب النيسابوري، المقرئ، الحجاجي (ت٣٦٨هـ)

٣١. ٣١- العلل، لأبي أحمد الحاكم محمد ابن محمد بن إسحاق النيسابوري (ت٣٧٨هـ).
٣٢. العلل، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ).
٣٣. الأجوبة، لأبي مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت٤٠١هـ).
٣٤. العلل، لأبي عبد الله الحاكم محمد ابن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ).
٣٥. تصحيح العلل لابي الفضل محمد بن طاهر القيسراني (ت ٥٠٧ هـ).
٣٦. جزء فيه علل الحديث لابي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي النحوي (ت ٥٢١ هـ).
٣٧. المعتل من الحديث لعد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت٥٨٢ هـ).
٣٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ).
٣٩. العلل لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت ٧٤٤ هـ).
٤٠. الزهر المطلول في الخبر المعلول لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

قال الخطيب البغداديُّ –بعد ذكر عددٍ من كتب علي بن المديني في العلل وغيره-:"وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جمة وانقطاع فوائد ضخمة وَكَانَ علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه،...قَالَ أبوبكر: مثل هذه الكتب الجليلة كَانَ يجب إن يكثر بها النسخ ويتنافس فيها أهل العلم ويكتبوها لأنفسهم ويخلدوها أحرارهم ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به والله أعلم" (١٩٧).

فكتب العلل العتيقة كالعلل لابن المديني أو علل أحمد أو علل ابن أبي حاتم، تمتاز باختصار العبارة وعدم التشعب في شرح العلّة في الغالب، بل أحياناً

(١٩٧) الجامع للخطيب (٢/٣٠٢-٣٠٤).

يجيب على من يسأل من أين الخطأ؟ بقوله: لا أدري!! فهو يعرف انّ هذا الحديث خطأ وهذا لا يشبه حديث فلان...الخ، لكنه لا يعبر عن ذلك بعبارة،

واعزو أسباب هذا الإختصار في العبارة إلى سببين رئسين:

الأول: مستوى فهم طلاب العلم في تلك العصور لهذا الفن العسر، فتلامذة ابن المديني –مثلاً- أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والذهلي، ...الخ

وتلامذة أحمد بن حنبل : البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو حاتم، وأبو زرعة ..الخ فهل تظن يحتاج ابن المديني أو أحمد بن حنبل أن يتوسعا لمثل هؤلاء في بيان العلة!؟ والثاني: هو أن غالب الصنفات في العلل لم يصنفها أصحابها كمصنف مستقل في العلل، ولم يكتبوها أو يملوها كمصنف في العلل، وإنما جاءت –في الأعم الغالب- اجوبة لسؤالات بعض طلابهم، ولذا اتسمت بالاختصاروالإجمال،ولم نقف – إلى الآن- على مصنف لهم يتوسع في شرح العلة أسبق من كتاب العلل للدارقطني ت ٣٨٥هـ، باستثناء كتاب التمييز للإمام مسلم رحمه الله، على ما في النسخة من اختصار وتشويش من المختصر –غفر الله له- بخلاف صنيع الدارقطني –مثلاً- الذي يتوسع في إيراد الطرق ويشرح موضع الخطأ، وهذا أمر طبعي فالعلم يتناقص وهمم الناس تضعف، إضافة لكون المتأخر يجمع متفرقات من تقدمه على اختلافهم، وتنوعهم، وبهذا امتاز العلامة النحرير الدارقطني في كتابه العلل!

يقول الحافظ ابن كثير:" ومن أحسن كتاب وضع في ذلك وأجله وأفحله " كتاب العلل " لعلي بن المديني شيخ البخاري. وسائر المحدثين بعده، في هذا الشأن على الخصوص. وكذلك " كتاب العلل " لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه، و " كتاب العلل " للخلال. ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد. وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه

في ذلك، وهو من أجل كتاب، بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله وأكرم مثواه"[١٩٨].

(١٩٨) مختصر علوم الحديث بشرحه الباعث الحثيث ص٦٤.

المطلب الثالث: أقسام العلة :

تقسم العلة باعتبارات مختلفة، مرّةً باعتبار موضعها، وأخرى باعتبار قدحها، قال ابن الصلاح: " قد تقع العِلَّةُ في إسنادِ الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ثم ما يَقَعُ في الإسنادِ قد يَقْدَحُ في صِحَّةِ الإسنادِ والمتن جميعًا؛ كما في التعليلِ بالإرسال والوقف، وقد يقدَحُ في صحَّة الإسناد خاصَّةً من غير قدحٍ في صحَّة المتن" [١٩٩] فأما باعتبار موضعها فتقسم على قسمين:

- علة في السند.
- علة في المتن.

وباعتبار قدحها وتأثيرها فتقسم على:

١. علة تقع في الإسناد ولا تقدح مطلقا. كحديث مدلس بالعنعنة، فإن ذلك علة توجب التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.

وكذا إذا اختلف في الإسناد على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحف الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة.

٢. وعلة تقع في الإسناد وتقدح فيه دون المتن، كإبدال راو ثقة براو ثقة. مثاله: ما رَواه يَعلَى بن عُبَيد الطنافسي عَنِ الثَّوريّ عَن عَمرو بْنِ دِينَارٍ عَن ابْنِ عُمَر عَن النَّبي صَلى اللَّهُ عَليه وسَلمَ: " البيعان بالخيار "[٢٠٠].

فغلط يَعلَى في قوله: عَمرو بن دينار إنما هو عَبد الله بن دينار كما رَواه الأئمة من أَصحاب الثَّوري مثل الفضل بن دكين ومُحمَّد بن يوسف الفِرِيَابي ومَخْلَد بن يزيد وغيرهم.

فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن- أيضا- إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة.

ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقا للثقة في نعته.

---

(١٩٩) المقدمة ص٩١.

(٢٠٠) أخرجه الطبراني في الكبير ٣٤٣/١٢ (١٣٦٢٩).

ومثال ذلك ما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي أحد الثقات، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو من ثقات الشاميين قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة، عن ابن جابر وهما ثقتان فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد.

٣. وعلة تقع في المتن دون الإسناد، ولا تقدح فيهما:

كما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنها.

٤. وقد تقع العلة في المتن وتقدح في الإسناد، مثاله: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد.

٥. وقد تقع العلة في المتن ولا تؤثر في الإسناد، مثاله: ما انفرد به مسلم بإخراجه في حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة " بسم الله الرَّحمَن الرحيم " فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة، وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح ورأوا أن من رَواه باللفظ المذكور رَواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: " كانوا يستفتحون بالحمد لله " أنهم كانوا لا يبسملون، فرواه على فهم وأخطأ.

لان معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر البسملة.

المطلب الرابع: صور العلة وأسبابها:

أولاً: صور العلة:

ذكر الإمام مسلم رحمه الله تعالى في كتابه الماتع التمييز أنواعاً للعلل والأخطاء التي قد تقع من الرواة، ثقاتاً كانوا أم ضعفاء، وبيَّن أنها إنما تقع من جهتين رئيستين، الجهة الأولى: خطأ بين واضح كتصحيف اسم راوٍ معروف بين أهل العلم، أو لفظة في حديث، كتصحيف الإمام مالك حين روى فقال: عن الزهري عن عباد وهو من ولد المغيرة ابن شعبة فأخطأ، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان معروف النسب عند أهل العلم، وكتصحيف عبد القدوس حين صحف كلمة غرضاً إلى عرضاً فقال:" نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتخذ الروح عرضا". قال مسلم: فهذه الجهة التي وصفنا من خطأ الإسناد ومتن الحديث هي أظهر الجهتين خطأ وعارفوه في الناس أكثر"[٢٠١].

ثم ذكر الجهة الثانية فقال:" والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعون على روايته في الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وان كان حافظا على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث مثل شعبة وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أئمة أهل العلم "[٢٠٢].

وذكر أبو عبد الله الحاكم أجناساً للعلة، وهي باختصار [٢٠٣]:

الصورة الأولى: أَن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه. كحديث " كفارة المجلس ".

---

(٢٠١) التمييز ص ٨٨-٩٠.

(٢٠٢) المصدر نفسه ص ٨٨-٩٠.

(٢٠٣) المعرفة ص ١١٤، وينظر تدريب الراوي ١/ ٣٠٥.

الصورة الثانية: أَن يكون الحديث مُرسَلاً من وجه رَواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه ظاهره الصحة.

الصورة الثالثة: أَن يكون الحديث محفوظا عن صحابي ويروي عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا ومثاله: حديث: إني لاستغفر الله وأتوب إليه... الحديث.

فذكره مُوسى بن عُقْبَة عَن أَبي إِسحاق عَن أَبي بُردَة عَن أَبيه، والمحفوظ من رواية أبي بردة عن الأغز المزني.

الصورة الرابعة: أن يكون محفوظا عن صحابي، فيروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحته، بل ولا يكون معروفا من جهته.

الصورة الخامسة: أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة.

الصورة السادسة: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

الصورة السابعة: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

الصورة الثامنة: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

الصورة التاسعة: أن تكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم.

الصورة العاشرة: أن يروي الحديث مرفوعاً من وجه وموقوفاً من وجه.

فهذه الصور العشر تناقلها أهل العلم وكل من كتب في العلل من المعاصرين، بالشرح والتفصيل، وهي مختصرة، أراد أبو عبد الله الحاكم أن يجعلها أمثلة، فقال: "وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلنا هذه مثالا لأحاديث كثيرة".

ومن يتتبع صنيع الأئمة في كتب العلل يجد أسباباً ربما لا يستطيع كل من كتب ويكتب في العلل حصرها، ولا زال يزيد الآخر على الأول من الصور والأجناس ما لم يسبق إليه، ولعل إمكانات الأئمة النقاد وسعة اطلاعهم وكثرة القرائن التي قد لا يعبرون عنها بعبارة وراء هذا العجز عن سبرها وإحصائها، وقد سبقني إلى ذلك جملة من أهل الفضل والعلم من المعاصرين ممن حرر في هذا الباب[٢٠٤]، .

ثانياً: أسباب العلة :

يمكننا إجمال أهم أسباب العلة التي قد تقع في الروايات في ما يأتي:

١- الخطأ البشري والوهم العام:

وهذا سبب عام يشمل الثقات وغيرهم، كونهم بشر يخطئون ويصيبون، وقد ذكر ابن عبد البر حديث سهو النبي (صلى الله عليه وسلم) في الصلاة، ثم قال: "وفي هذا الحديث بيان أن أحدا لا يسلم من الوهم والنسيان؛ لأنه إذا اعترى ذلك الأنبياء، فغيرهم بذلك أحرى"[٢٠٥].

وقد وقع الخطأ من أعيان الطبقة الأولى، ووقوعه ممن هو دونهم من باب أولى ! فوهمت السيدة عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءا في ذلك.

وقد وهَّمَ سعيدُ بن المسيب شيخَه حبرَ الأمة عبد الله بن عباس في قوله:" تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم"[٢٠٦].

فالخطأ سمة عامة لكل البشر، قال مهنا للإمام أحمد: كان غندر يغلط؟ قال: "أليس هو من الناس"[٢٠٧].

وبهذا الصدد يقول سفيان الثوري:" ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ، فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط، ترك"[٢٠٨].

---

(٢٠٤) ينظر: مقدمة شرح علل الترمذي للدكتور همام سعيد، و العلة وأجناسها، للدكتور الفاضل مصطفى باحو، ومقدمة تحقيق علل الحديث لابن أبي حاتم، بإشراف الدكتور سعد الحميد.

(٢٠٥) الاستذكار ٥٢١/١.

(٢٠٦) المعرفة ص ١١٤.

(٢٠٧) الآداب الشرعية ١٤٥/٢.

وقال مالك: "ومن ذا الذي لا يخطئ؟" [٢٠٩].

وقال عبد الله بن المبارك: "من ذا يسلم من الوهم؟!"[٢١٠].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: "من يبرئ نفسه من الخطأ فهو مجنون"[٢١١].

وقال البويطي: سمعت الشافعي يقول: "قد ألفت هذه الكتب، ولم آل فيها، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ؛ إن الله تعالى يقول: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ [النساء: ٨٢]، فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنة، فقد رجعت عنه"[٢١٢].

وقال يحيى بن معين: "من لا يخطئ في الحديث، فهو كذاب"[٢١٣].

وذكر عنه أيضا أنه قال: "لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما العجب ممن يحدث فيصيب"[٢١٤].

وقال أحمد بن حنبل: "ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد –يعني القطان- ولقد أخطأ في أحاديث، ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟!"[٢١٥].

وقال الإمام الترمذي: "وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبيت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، مع حفظهم"[٢١٦].

---

(٢٠٨) تهذيب الكمال ١٦١/١.

(٢٠٩) المصدر نفسه.

(٢١٠) شرح علل الترمذي ٤٣٦/١.

(٢١١) الآداب الشرعية ١٤٥/٢.

(٢١٢) المصدر نفسه.

(٢١٣) تاريخ الدوري ٥٤٩/٣.

(٢١٤) المصدر نفسه ١٣/٣.

(٢١٥) تاريخ بغداد ١٤٠/١٤.

(٢١٦) العلل آخر الجامع ٢٤٣/٦.

وقال الإمام مسلم: "فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وان كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا واتقانا لما يحفظ وينقل الا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله"[٢١٧].

وقال الذهبي في معرض تعقبه الإمام العقيلي: "وأنا أشتهى أن تعرفني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه.....ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ"[٢١٨].

فلم يسلم من الخطأ أعيان الحفاظ كالزهري والثوري وشعبة، ومالك...الخ، وان كانت هاتيك الأخطاء نسبية، لكن الجميع أخطأ وهذا من طبع البشر، وفطرتهم، والراوي كلما كثر حديثه كان مظنة الوقوع في الخطأ، فمن يروي حديثاً أو عشرة ليس كمن يروي مئة! فما بالك بمن يروي ألفاً بل آلاف !؟ ثم يخطئ بحديث أو عشرة أو سبعين ؟! وسيأتي تفصيل ذلك في محله.

وقال أحمد بن حنبل في أبي حصين الكوفي: "كان قليل الحديث، وكان صحيح الحديث. قيل له: أيهما أصح حديثاً هو، أو أبو إسحاق؟ قال: أبو حصين أصح حديثاً لقلة حديثه، وكذا منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه"[٢١٩].

ومن ذلك على سبيل الإيضاح: ما أخرجه الترمذي [٢٢٠]فقال: حدثنا سويد بن نصر، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، قال: أخبرنا الليث بن سعد، قال: حدثنا عبد ربه بن سعيد، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الله بن نافع ابن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين، وتخشع، وتضرع، وتمسكن، وتقنع يديك، يقول: ترفعهما إلى ربك، مستقبلا ببطونهما وجهك، وتقول: يا رب يا رب، ومن لم يفعل ذلك فهو كذا وكذا".

([٢١٧]) التمييز ص٨٤.

([٢١٨]) ميزان الاعتدال ٣/١٤٠- ١٤١.

([٢١٩]) تهذيب الكمال ١٩/(٣٨٢٨). وينظر: المعرفة والتاريخ ٢/١٧٤.

([٢٢٠]) الجامع (٣٨٥).

-قال الترمذي-:"وقال غير ابن المبارك في هذا الحديث: من لم يفعل ذلك فهي خداج.

سمعت محمد بن إسماعيل يقول: روى شعبة هذا الحديث عن عبد ربه بن سعيد فأخطأ في مواضع، فقال: عن أنس بن أبي أنس، وهو عمران بن أبي أنس، وقال: عن عبد الله بن الحارث، وإنما هو عبد الله بن نافع ابن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، وقال شعبة: عن عبد الله بن الحارث، عن المطلب، عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو عن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، عن الفضل بن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال محمد: وحديث الليث بن سعد أصح من حديث شعبة".أ.هـ

فشعبة هو هو لكنه وهم ههنا وأخطأ، فرجّح الإمام البخاري رواية الليث بن سعد على روايته.

٢ – تفرد الراوي:

قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك[٢٢١].

فالتفرد في أصله علة إلى حين اختباره، فليس كل تفرد علةٌ، وإنما ينظر من المتفرد؟ وبم تفرد، وهل يحتمل منه ذلك؟ إذ كان الأئمة يستنكرون على الثقات تفردهم، (وغير الثقات من باب أولى)، ويعلّون الحديث بإن راويه تفرد به ولم يتابع، ويستعينون بذاك التفرد على كشف علة الحديث، لكن كما قلنا إذا كان هذا المتفرد ممن لا يحتمل منه ذلك.

قال أبو بكر البرديجي:" فأما أحاديث قتادة التي يرويها (الشيوخ)؛ مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي؛ ننظر في الحديث: فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن أنس بن مالك من وجه آخر؛ لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا من طريق عن أنس، إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك؛ كان منكرا"[٢٢٢].

([٢٢١]) المقدمة ص ٩٠.

([٢٢٢]) شرح علل الترمذي ٢/٦٥٤.

ويقول الحافظ ابن رجب:" وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن (لم) يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[٢٢٣].

فإذن يجب أن ينظر من المتفرد، وهل يحتمل منه هذا التفرد؟

فمن ذلك استنكار أبي حاتم لتفرد ضمرة بن ربيعة الفلسطيني كونه لا يحتمل منه ذلك،قال ابن ابي حاتم : "وسألت أبي عن حديث رواه ضمرة، عن ابن شوذب، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلين يتعاطيان بينهما سيفاً مسلولاً، فقال: "ألم أنه عن هذا؟! لعن الله من فعل هذا" ؟قال أبي: هذا حديث منكر، لا يحتمل ضمرة مثل هذا الحديث"[٢٢٤].

أما من كان واسع الرواية كثيرها، مع ضبط ودراية احتمل أهل العلم تفرده، كالزهري وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي، وأضرابهم، وقد سبق وذكرنا كلام مسلم رحمه الله تعالى [٢٢٥].

ومن ذلك قول أبي حاتم الرازي لما ذكر اختلاف أصحاب أبي إسحاق السبيعي الثقات عليه في حديث أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر.." الحديث، فروي على عدة وجوه، فمرة:

رواه شعبة والحجاج بن أرطاة عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه وكيع، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب، به.

ورواه غير وكيع عن الثوري عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب، به.

([٢٢٣])شرح علل الترمذي ٥٨٢/٢.

([٢٢٤]) العلل (٢٧٥٢).

([٢٢٥]) صحيح مسلم ١٢٦٨/٣.

ورواه زهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة، وجرير بن حازم، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبيه، عن أبي بن كعب به.

-قال أبو حاتم-: كان أبو إسحاق واسع الحديث؛ يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير، وسمع من العيزار عن أبي بصير...."[٢٢٦].

ومثله في حديث وقع فيه اختلاف بين أصحاب قتادة على وجوه ثلاثة في حديث أبي هريرة: فيمن أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس، فطلعت الشمس، فليصلِّ إليها أخرى.

قال أبو حاتم:" أحسب الثلاثة كلها صحاح، وقتادة كان واسع الحديث"[٢٢٧].

ومن منهج الأئمة النقاد أنهم ينظرون بماذا تفرد ذاك الراوي الثقة، فقد لا يقبلون ما يتفرد به؛ لأن الحديث في الأحكام، ومما تعم به البلوى، فلا يحتملون التفرد في حكم شرعي إلا بعد التدقيق والتفتيش، قال ابن أبي حاتم: "قال أبي: كان شعبة يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان؛ من حسن حديثه ! وكان يهاب هذا الحديث؛ يقول: حكم من الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يشاركه أحد"[٢٢٨].

ومن ذلك استنكار الإمام أحمد على مالك زيادة (من المسلمين) في حديث صدقة الفطرة، إذ قال الإمام أحمد:" كنت أتهيب حديث مالك " من المسلمين " يعني حتى وجدته من حديث العمريين، قيل له: أمحفوظ هو عندك: " من المسلمين ". قال: نعم "[٢٢٩]. وكذا قوله في حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: في النهي عن بيع الولاء وهبته... [٢٣٠].

([٢٢٦]) العلل (٢٢٧).

([٢٢٧]) المصدر نفسه (٢٢٨).

([٢٢٨]) العلل (٢٤٨).

(٢٢٩) مسائل أبي داود (١٩٩٣).

(٢٣٠) ينظر: مسائل الكوسج (٣١٦٩).

والذي يعنينا ههنا أن أهل العلم بالحديث كثيراً ما يعلون بالتفرد ؛ ويعبرون عن ذلك بعبارت مختلفة: فيقولون مثلاً: (لا يتابع عليه) أو (تفرد به فلان)، أو ربما يقولون(غريب من حديث فلان)،(لم يروه إلا فلان) فلابد من الوقوف بتأن عند مثل هذه العبارات وعدم تنزيل مفاهيمنا المصطلحية على تلك العبارات، قال الترمذي في العلل الكبير في بيان علّة حديث شبابة في حديث الدُبَّاء: "سألت محمدًا -يعني البخاري- فقال: هذا حديث شبابة عن شعبة، لم يعرفه إلا من حديث شبابة. قال محمد: ولا يصحُّ هذا الحديث عندي" (٢٣١).

وقارنه بقوله في علله الصغير: "هذا حديث غريب من قِبَل إسناده، لا نعلم أحدًا حدث به عن شعبة غير شبابة، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدُبَّاء والمزفَّت، وحديث شبابة إنما يُستغرَب؛ لأنه تفرَّد به عن شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بُكَيْرِ بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الحجُّ عَرَفَة"، هذا الحديث صحَّ عند أهل الحديث بهذا الإسناد" (٢٣٢).

٣- النسيان:

جبل الإنسان على النسيان، وقيل إنما سمي الإنسان إنساناً لأنه ينسى،حتى قيل(٢٣٣):

لا تنسين تلك العهود فإنما... سميت إنسانا لأنك ناسي

وقد ينسى المحدث بعض حديثه، لمرض يلم به، كما قال سليمان الأعمش: "سمعت من أبي صالح ألف حديث، ثم مرضت فنسيت بعضها"(٢٣٤).

---

(٢٣١) العلل (٥٧٥).

(٢٣٢) العلل آخر الجامع ٢٥٧/٦.

(٢٣٣) البيان والتبيان ٢٩٧/٣.

(٢٣٤) الكفاية ص٣٨٣.

وقد ينسى الرجل لتقدم في السنِّ كما قال أبو موسى محمد بن المثنى: "سمعت رياح بن خالد يقول لسفيان بن عيينة في المسجد الحرام سنة إحدى وتسعين: يا أبا محمد، أبو معاوية يحدث عنك بشيء ليس تحفظه، ووكيع يحدث عنك بشيء ليس تحفظه! فقال: صدقهم؛ فإني كنت قبل اليوم أحفظ مني اليوم"[٢٣٥].

وهذا أمر طبعي قد يقع فيه كل إنسان فينسى فإذا ذُكّر رجع أو اعترف بنسيانه، لكن بعض المحدثين ينسى وينكر أنه حدث بذاك الحديث، فمن ذلك ما أخرجه الخطيب من طريق أبي بكر ابن عياش، عن الأعمش، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود؛ قال: استدانت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مئة درهم ليس عندها وفاؤها، فنهيتها عن ذلك، فقالت: إني سمعت رسول الله يقول: "من أدان دينا يريد أداءه؛ أعانه الله عليه". قال أبو بكر: أتيت حصينا أسمع هذا منه، فقال: أنا لم أحدث الأعمش بهذا، فرجعت إلى الأعمش فأخبرته، فقال: كذب والله! لقد حدثني"[٢٣٦].

وربما نسي الشيخ الحديث، ثم ذهب يحدث به عن الراوي عنه، كما حصل مع سهيل بن أبي صالح:

قال الإمام الشافعي: "أخبرنا عبد العزيز ابن محمد الدراوردي، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد". قال عبد العزيز: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة، عني - وهو ثقة - أني حدثته إياه، ولا أحفظه. قال عبد العزيز: وكان أصاب سهيلا علة أذهبت بعض عقله، ونسي بعض حديثه، وكان سهيل يحدثه عن ربيعة، عنه، عن أبيه"[٢٣٧].

([٢٣٥]) المصدر نفسه.

([٢٣٦]) الكفاية ص ١٣٨.

([٢٣٧]) الأم ٦/٢٥٥.

وأخرجه أبو داود، من طريق سليمان بن بلال التيمي، عن ربيعة، وفيه يقول سليمان: فلقيت سهيلا، فسألته عن هذا الحديث؟ فقال: "ما أعرفه، فقلت له: إن ربيعة أخبرني به عنك! قال: فإن كان ربيعة أخبرك عني، فحدث به عن ربيعة، عني"[٢٣٨].

وقال ابن أبي حاتم: "قيل لأبي: يصح حديث أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليمين مع الشاهد؟ فوقف وقفة، فقال: ترى الدراوردي ما يقول؟ يعني: قوله: قلت لسهيل، فلم يعرفه. قلت: فليس نسيان سهيل دافع لما حكى عنه ربيعة، وربيعة ثقة، والرجل يحدث بالحديث وينسى. قال: أجل هكذا هو، ولكن لم نر أن يتبعه متابع على روايته، وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة، ليس عند أحد منهم هذا الحديث" [٢٣٩].

ومن ذلك أن ينسى الشيخ والتلميذ، فيذكر الشيخ تلميذه بالحديث، كما حصل لمعتمر بن سليمان مع شيخه، قال عباس الدوري: حدثنا يحيى ؛ قال: حدثنا معتمر بن سليمان، قال: حدثني منقذ، قال: حدثتني أنت، عني، عن أيوب، عن الحسن؛ قال: "ويح كلمة رحمة"[٢٤٠].

٤ – كسل الراوي:

ونعني به فتور المحدث عن رواية الحديث بتمامه سنداً أو متناً لسبب ما، كأن يكون مرضاً أو شغلاً، فيفتر المحدث عن الاتيان بالحديث على وجهه، فيختصر متنه، أو يقتطعه أو يأتي بالسند موقوفاً أو مرسلاً، مع وجوده عنده مرفوعاً أو متصلاً، وهو ما يعبر عنه المحدثون بالكسل، فيقولون: كسل عنه فلان ونحوها.

قال مسلم مبيناً طريقة الأئمة في رواية الأخبار: " كانت لهم تارات يرسلون فيها الحديث إرسالا، ولا يذكرون من سمعوه منه، وتارات ينشطون فيها، فيسندون الخبر على هيئة ما سمعوا، فيخبرون بالنزول فيه إن نزلوا، وبالصعود إن صعدوا، كما شرحنا ذلك عنهم "[٢٤١].

([٢٣٨]) سنن أبي داود (٣٦١١).

([٢٣٩]) العلل(١٣٩٢).

([٢٤٠]) تاريخ الدوري (٤٢٢٦).

([٢٤١]) مقدمة صحيحه ٣٢/١.

قال الإمام أحمد : "ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة! أسندوا عنه أشياء، قال: وما أرى ذاك إلا على النشاط؛ يعني: أن هشاما ينشط تارة فيسند، ثم يرسل مرة أخرى" [٢٤٢].

مثال ذلك: قول عبد الرحمن بن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه الحكم ابن عتيبة، عن يحيى بن الجزار، عن صهيب أبي الصهباء، عن ابن عباس؛ قال: كنت راكبا على حمار، فمررت بين يدي النبي صلى الله عليه وهو يصلي؟

قال أبي: رواه عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباس، ولم يذكر صهيبا.

قلت لأبي: أيهما أصح؟

قال: هذا زاد رجلا، وذاك نقص رجلا؛ وكلاهما صحيحان"[٢٤٣].

وقال ابن حبان في حديث اختلف فيه على مالك بن أنس: "رفع هذا الخبر عن مالك أربعة أنفس: الماجشون، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قتيلة، وأشهب بن عبد العزيز، وأرسله عن مالك سائر أصحابه، وهذه كانت عادة لمالك؛ يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مرارا، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى؛ على حسب نشاطه؛ فالحكم أبدا لمن رفع عنه وأسند، بعد أن يكون ثقة حافظا متقنا"[٢٤٤].

وقال الدارقطني في حديث اختلف فيه على قيس بن أبي حازم:"وجميع رواة هذا الحديث ثقات، ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسنده، ومرة يجبن عنه فيقفه على أبي بكر"[٢٤٥].

وقال في موضع آخر: "وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين - من توقيه وتورعه - تارة يصرح بالرفع، وتارة يومئ، وتارة يتوقف؛ على حسب نشاطه في الحال" [٢٤٦].

([٢٤٢]) شرح علل الترمذي ٦٧٩/٢.

([٢٤٣]) العلل (٢٤١).

([٢٤٤]) صحيحه ٥٩١/١١.

([٢٤٥]) العلل (٤٧).

وقال الحافظ المنذري:" ويمكن أن يقال: إنه تذكر السماع بعد ذلك، فصرح بالتحديث، أو أن الراوي ينشط مرة فيسند، ويفتر مرة فلا يسند، ويسكت عن ذكر الشخص مرة، ويذكره أخرى لما يقتضيه الحال"[٢٤٧]

وقد نبه ابن عبد البر على هذه النكتة المهمة فقال: "كان ابن شهاب رحمه الله أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن، فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة، فحدث به مرة عنهم ومرة عن أحدهم، ومرة عن بعضهم، على قدر نشاطه في حين حديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض، كما صنع في حديث الإفك وغيره، وربما لحقه الكسل فلم يسنده وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة، فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كبيراً في أحاديثه، ويبين لك ما قلنا روايته لحديث ذي اليدين، رواه عنه جماعة، فمرة يذكر فيه واحدا ومرة اثنين ومرة جماعة ومرة جماعة غيرها ومرة يصل ومرة يقطع " [٢٤٨].

وقال في حديث أبي هريرة "السفر قطعة من العذاب"، وقد وقع فيه خلاف بين أصحاب مالك:" هكذا هو في الموطأ عند جماعة الرواة بهذا الإسناد، ورواه ابن مهدي وبشر بن عمر عن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "السفر قطعة من العذاب" الحديث، مرسلاً، وكان وكيع يحدث به عن مالك هكذا أيضا مرسلاً حينًا وحيناً يسنده، كما في الموطأ عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا إنما هو من نشاط المحدث وكسله، أحياناً ينشط فيسند وأحياناً يكسل فيرسل على حسب المذاكرة"[٢٤٩].

فالإمام مالك كان من أشهر من يفعل ذلك، وهو ليس توعيرًا للرواية، ولا كسلاً بمعناه العام، وإنما هي منهجيته الفقهية في إيراد الرواية، والتي تقوم على التركيز على الدليل في المسألة، والحجة في الرواية، فلم يكن يأتي بالإسناد على وجهه إلا إذا سئل.

([٢٤٦]) العلل (١٨٢٧).

([٢٤٧])جوابه عن أسئلة في الجرح والتعديل ص٨٥.

([٢٤٨]) التمهيد ٤٥/٧.

([٢٤٩]) المصدر نفسه ٣٣/٢٢.

يقول الحازمي في الناسخ والمنسوخ: "إنَّ المحدث قد ينشط تارة فيسوق الحديث على وجهه، وقد يتكاسل في الأوقات فيقتصر على البعض، أو يرويه مرسلا، إلى غير ذلك من الأسباب، وهذا الضرب يوجد كثيرا في حديث مالك بن أنس؛ ولهذا قدمنا يونس بن يزيد الأيلي في الزهري على النعمان بن راشد وغيره من الشاميين من أصحاب الزهري؛ لأن يونس كان كثير الملازمة للزهري، حتى كان يزامله في أسفاره، وطول الصحبة له زيادة تأثير، فيرجح به"[٢٥٠].

والجدير بالذكر أن مثل ذلك قد يقع للإمام البخاري فمنهجيته أيضاً منهجية (فقهية حديثية) قريبة إلى حدٍ ما من منهجية الإمام مالك، يقول الحافظ ابن حجر واصفاً تقطيع البخاري للرواية وتكراره لها:"... وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه فهذا كله في التقطيع"[٢٥١].

وكذا قوله تعليقاً على رواية البخاري الموقوفة عقب المرفوعة في حديث أبي هريرة "إنكم ستحرصون على الامارة.... الحديث [٢٥٢]:ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع؛ لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف"[٢٥٣].

٥- تصحيف الراوي:

يعد الحافظ ابن حجر العسقلاني أوَّل من فرّق بين مصطلحي (التصحيف) (التحريف)، فأطلق التصحيف على ما كان فيه تغيير في النقط، والتحريف على ما كان التغيير فيه في شكل الحرف، فقال: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرّف"[٢٥٤].

([٢٥٠]) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ص ١٢.

([٢٥١]) هدي الساري ١٥/١.

([٢٥٢]) صحيح البخاري (٧١٤٨).

([٢٥٣]) فتح الباري ١٢٥/١٣.

([٢٥٤]) نزهة النظر ص٩٦.

وإنما كان أئمة الحديث من قبله يطلقون مصطلحي المصحف والمحرف على شيء واحد، فهذا التفريق طارئ على علوم الحديث [٢٥٥].

ولم يسلم من التصحيف كبار الحفاظ، قال أحمد بن حنبل: "من تفلَّت من التصحيف"[٢٥٦]؟! فقد صحّف شعبة، ومالك، وسفيان، وابن مهدي، والبخاري، فمن الناس بعدهم!

يقول الصفدي: "فإن التصحيف والتحريف قلما سلم منهما كبير، أو نجا منهما ذو إتقان ولو رسخ في العلم رسوخ ثبير، أو خلص من معرتهما فاضل ولو أنه في الشجاعة عبد الله بن الزبير، أو في البراعة عبد الله بن الزبير، خصوصا ما أصبح النقل سبيله أو التقليد دليله، فقد صحف جماعة هم أئمة هذه الأمة، وحرف كبار بيدهم من اللغة تصريف الأزمة، منهم من البصرة أعيان كالخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، وأبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي الحسن الأخفش وأبي عثمان الجاحظ...الخ"[٢٥٧].

ويقع التصحيف أكثر ما يقع في أسماء الرواة، قال علي بن المديني: "أشد التصحيف التصحيف في الأسماء"[٢٥٨].

والتصحيف من حيث وقوعه على قسمين:

أحدهما في المتن: كرواية ابن لهيعة، عن كتاب موسى بن عقبة إليه، بإسناده عن زيد بن ثابت " أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - احتجم في المسجد "، وإنما هو بالراء " احتجر في المسجد بخص أو حصير حجرة يصلي فيها "، فصحفه ابن لهيعة، لكونه أخذه من كتاب بغير سماع[٢٥٩].

والثاني في الإسناد: ومنه: حديث شعبة عن العوام بن مراجم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: " لتؤدن الحقوق إلى أهلها... " الحديث، صحَّف يحيى بن معين

([٢٥٥]) ينظر: حاشية الشيخ أحمد محمد شاكر على ألفية السيوطي ص١٧٤.

([٢٥٦]) الجامع للخطيب ١/ ٢٧٠.

([٢٥٧]) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص٤.

([٢٥٨]) تلخيص المتشابه ١/ ٢.

([٢٥٩]) ينظر كشف الفجاج ص١٤٥.

فقال: " ابن مزاحم " بالزاي والحاء، فرد عليه، وإنما هو " ابن مراجم " بالراء المهملة والجيم[٢٦٠].

ومن حيث نوعه هو على قسمين أيضاً:

أحدهما: تصحيف البصر، كما سبق من تصحيف ابن لهيعة لما أخذ من كتاب موسى بن عقبة.

والثاني: تصحيف السمع، نحو ما ذكره النسائي عن يزيد بن هارون، عن شعبة، عن عاصم الأحول، عن أبي وائل، عن ابن مسعود بحديث: "أي الذنب أعظم؟... الحديث". قال النسائي: حديث يزيد خطأ، إنما هو عن واصل[٢٦١].

وكذلك ذكره الخطيب[٢٦٢] من طريق مهدي بن ميمون، عن عاصم الأحول، والصواب: واصل الأحدب مكان عاصم الأحول من طريق شعبة، ومهدي، وغيرهما.

وينقسم أيضاً إلى قسمة ثالثة من حيث اللفظ:

أ. تصحيف اللفظ: وهو غالب التصحيف وأكثره، ومنه: قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: قدم داود بن أبي هند الكوفة فقام مستملي أهل الكوفة ليستملي لهم، فقال حديث سعيد بن المسيب: "يكفن النبي في خرقة". صحف أراد أن يقول: الصبي، فقال: النبي"[٢٦٣].

ب. تصحيف المعنى: كرواية محمد بن المثنى أبا موسى العنزي حدث بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم -: " لا يأتي أحدكم يوم القيامة ببقرة لها خوار " فقال فيه: " أو شاة تنعر " بالنون، وإنما هو " تيعر " بالياء المثناة من تحت"[٢٦٤].

---

(٢٦٠) علل أحمد برواية عبد الله ٢/٥٤٠.

(٢٦١) السنن ٧/٩٠.

(٢٦٢) الفصل للوصل المدرج في النقل ٢/٨٢٣.

(٢٦٣) العلل (٤٥٨٣).

(٢٦٤) تصحيفات المحدثين ١/٢٢١.

٦ – سبق النظر أو القلم:

وسبق النظر نوع من التصحيف بسبب انتقال البصر الذي قد يقع لبعض نساخ الكتب، ولا سيما إن كانت هناك كلمة مشتركة أو جملة في سطرين متواليين، أو متقاربة، وهو شائع معروف لكل المشتغلين بتحقيق المخطوطات.

ولم يسلم من سبق النظر كبار النساخ، إذ وقع لأئمة العلم ورؤوسه، وكذا سبق القلم، فهو أن يكتب المؤلف أو الناسخ ما لا يقصده، وأنما يسبق قلمه ما في ذهنه، وهي أيضاً لتقارب المعنيين في الذهن.

ومن الأمثلة على هذا: قال ابن أبي حاتم في علله: سألت أبا زرعة عن حديث رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن السائب، عن أبي واقد الليثي؛ قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يجبون أسنام الإبل، ويقطعون أليات الغنم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما قطع من البهيمة وهي حية، فهو ميتة". وروى معن القزاز، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال أبو زرعة: جميعاً وهمين[٢٦٥] ! والصحيح: حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن النبي، مرسل"[٢٦٦].

فقوله (عن ابن عمر) آخر سطر سبق قلم من الناسخ، وكذا هو في جميع النسخ، وهو غلط بلا شك، إذ حول الإسناد إلى متصل بينما هو في أصله مرسل! فحق العبارة إذن أن تكون:" والصحيح: حديث هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسل". وقد أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" عن معمر، عن زيد بن أسلم مرسلاً، ليس فيه ذكر لابن عمر ولا لغيره[٢٦٧]. وذكر الدارقطني في العلل الخلاف على زيد بن أسلم في هذا الحديث، وفي آخره قال: "وقال سليمان بن بلال: عن زيد، عن

([٢٦٥]) الجادة:(وهمان)، قال محققوا الكتاب: (كذا في جميع النسخ).

([٢٦٦]) العلل (١٤٧٩).

([٢٦٧]) المصنف (٨٦١١).

عطاء مرسلا. وقال هشام بن سعد: عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، والمرسل أشبه"[٢٦٨].

ومنه ما وقع في ذيل ابن النجار على تاريخ بغداد، في ترجمة: عبد الملك بن صالح بن علي أخو عبد اللَّه بن العباس بن عبد المطلب، أبو عبد الرحمن الهاشمي أخو عبد الله بن صالح الذي ذكره الخطيب في التاريخ.." [٢٦٩].

هكذا جاءت في كل النسخ (أخو عبد الله بن عباس..) وهم غلط بلا شك والصواب (ابن عبد الله بن العباس..)، وسببه انتقال بصر المؤلف أو ربما الناسخ من سطر إلى سطر فصحف (ابن عبد الله) إلى (أخو عبد الله).

قلت: ولم يسلم من هذا الخطأ كبار أهل العلم، كما وقع للحافظ ابن عدي الجرجاني في ترجمة عبد الله بن عمر بن حفص العمري، قال:" حدثنا محمد بن علي، حدثنا عثمان بن سعيد- الدارمي-، قلت ليحيى بن معين: عبد الله العمري ما حاله في نافع؟ قال: ثقة صالح"[٢٧٠].

وما في نسخة الدارمي (صالح) بلا ثقة، ولعله سبق نظر من ابن عدي، إذ جاء عبارة ابن معين في سؤال سبق هذا السؤال، قال الدارمي: قلت: فالليث، أعني ابن سعد كيف حديثه عن نافع؟ فقال: صالح ثقة "[٢٧١].

فتكررت كلمة " صالح " في ترجمتين متتاليتين، فسبق نظر ابن عدي[٢٧٢] أو ربما من ناسخ نسخته، من الترجمة الأولى إلى الثانية، والله أعلم.

ومن أمثلة ما وقع في متن الحديث:

([٢٦٨]) العلل (١١٥٢).

([٢٦٩]) الذيل ٢٥/١٦.

(٢٧٠) الكامل(٩٧٦).

(٢٧١) سؤالات الدارمي(٥٢٤).

(٢٧٢) وقد تبع ابن عدي علي هذا الحافظان الذهبي في الميزان٤٦٥/٢، وابن حجر في التهذيب ٣٢٨/٥.

ما جاء في مستخرج أبي عوانة[٢٧٣]:حديث السيدة عائشة في صفة وتر النَّبي صلى الله عليه وسلم: قالت: كنا نُعِدُّ له سواكَه وطهورَه، من الليل، فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه، فيتسوَّك ويتوضأ، ثم يصلي تسعَ ركعات لا يقعد فيها إلا عند الثامنة، فيقعد، فيحمد الله، ويذكره، ويدعوه، ثم ينهض ولا يسلم تسليمًا يسمعنا، ثم يصلي التاسعة، فيقعد فيحمد الله ويذكره، ويدعوه، ثم يسلم تسليمًا يسمعنا، ثم يصلي ركعتين وهو قاعد بعد ما يسلم، فتلك إحدى عشرة ركعة..."الحديث.

إذ وقع سبق نظر في عبارة (تسليماً يسمعنا) الأولى، إذ هذه العبارة تخالف المحفوظ وتغيير المعنى، والغالب على الظن أنها سبق نظر من الناسخ فقد جاءت العبارة متقاربة وقريبة في سطر ثانٍ، وقد أخرج الحديث[٢٧٤] عبد الرزاق وأحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم دونها، على الوجه الصحيح.

وقد ينبه المحدث –نفسه– إلى وقوع السبق منه.

٧– الشك في الحديث:

حرص المحدثون على سماع الحديث ونقله، ورحلوا من أجل السماع إلى المشرق والمغرب، هجروا الفرش الوطي، وزخارف الدنيا والعيش الرغيد من أجل سماع حديث النبي صلى الله عليه وسلم، قال سعيد بن المسيب: "إن كنت لأسير ثلاثا في الحديث الواحد"[٢٧٥].

وقال أبو قلابة: "أقمت بالمدينة ما لي بها حاجة إلا رجل عنده حديث واحد لأسمعه منه"[٢٧٦].

والمحدث يحرص على أداء الحديث على نحو مما سمع فلا يُتخيل أن يأتي المحدث ليرسل ما سمعه موصولاً أو يوقف مرفوعه، بل جرت العادة أنّ بعض الرواة يتقصد رفع الحديث الموقوف، كـ علي بن زيد بن جدعان

---

(٢٧٣) مستخرج أبي عوانة (٢٣٤٨).

(٢٧٤) ينظر: المصنف (٤٧١٤)، ومسند أحمد (٢٤٢٦٩)، ومسلم (٧٤٦)، وأبو داود (١٣٤٣).

(٢٧٥) المحدث الفاصل ص٢٢٣.

(٢٧٦) المصدر نفسه.

ويزيد بن أبي زياد القرشي، وإبراهيم بن مسلم الهجري، والوليد بن مسلم القرشي، وغيرهم.

ومقابل هؤلاء كان كبار القوم وحفاظهم إذا شكوا في رفع حديث أو وقفه أنقصوه! لشدة خوفهم وورعهم، قال الشافعي رحمه الله: "الناس إذا شكوا في الحديث ارتفعوا ومالك إذا شك فيه انخفض"[٢٧٧]. ويقول الدارقطني:"ومن عادة مالك إرسال الأحاديث، وإسقاط رجل"[٢٧٨]. فالإمام مالك من عادته ينقص الإسناد أو المتن عندما يشك.

ومن أكثر من عرف بهذه الصفة من الأئمة -أيضاً - محمد بن سيرين، وأيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وحماد بن زيد.

قال المروزي: "سألته – يعني أحمد - عن هشام بن حسان؟ فقال: أيوب وابن عون أحب إلي، وحسن أمر هشام، وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها، وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه" [٢٧٩].

وقال يعقوب بن شيبة: "حماد بن زيد أثبت من ابن سلمة، وكل ثقة، غير أنَّ ابن زيد معروف بأنه يقصر في الأسانيد، ويوقف المرفوع، وكثير الشك بتوقيه، وكان جليلاً لم يكن له كتاب يرجع إليه[٢٨٠]، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه"[٢٨١].

وذكر الدارقطني حديثاً اختلف في رفعه ووقفه، ثم قال: "ورفعه صحيح، وقد عرفت عادة ابن سيرين: أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقيا" [٢٨٢].

([٢٧٧]) المراسيل ص٤٤.

([٢٧٨]) العلل (٩٨٠).

([٢٧٩]) علل أحمد، المروذي (٧٢).

([٢٨٠])لم يكن لحماد كتاب إلا عن شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري، وكان يخلط فيه! ينظر: شرح علل الترمذي ٤٦٣/١.

([٢٨١]) تهذيب التهذيب ١٠/٣.

([٢٨٢]) العلل (١٨٢٩).

وقال أيضا: "ورفعه صحيح؛ لأن ابن سيرين كان شديد التوقي في رفع الحديث"[٢٨٣].

وقال في موضع آخر: "فرفعه صحيح، ومن وقفه فقد أصاب؛ لأن ابن سيرين كان يفعل مثل هذا؛ يرفع مرة، ويوقف أخرى"[٢٨٤].

وقال ابن رجب : "وليس وقف هذا الحديث مما يضر؛ فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيرًا ولا يرفعها، والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها" [٢٨٥].

وتأمل بعد في صنيع الدارقطني وحنكته، فهو يقدم المرفوع والموصول على الأنقص مع جلالة من أنقص وتقدمه لهذه القرينة المهمة، ويرجح الأنقص على الزيادة في مواضع أخرى لقرينة أخرى، لا كما نسب إليه بعض أهل العلم، كقول الزركشي:" الظاهر من تصرف الدارقطني في العلل الكبير فإنه قل ما ذكر حديثًا من طريقين مسند ومرسل أو مرفوع وموقوف إلا ورجح الأنقص " ! [٢٨٦].

وفي كلام الإمام الزركشي نظر، فالإمام الدارقطني يسير على طريقة المحدثين النقاد، ويعتمد القرائن المعتبرة في كل حديث باستقلال تام، ويرجح حسب ما يترجح عنده حسب القرائن ، وليس حسب القواعد الصماء! فمرة يرجح المرسل اذا ترجح عنده انه الأصوب وأخرى يرجح المتصل اذا رأى غير ذلك، وهذه الطريقة لا يرتضيها أهل الفقه والأصول؛ لأنهم يروون أن الزائد إذا كان ثقة فيجب ترجيح زيادته سواء انفرد أم

([٢٨٣]) المصدر نفسه.

([٢٨٤])المصدر نفسه (١٨٣١).

([٢٨٥]) شرح العلل ٢/٧٠٠.

([٢٨٦]) انظرالأحاديث : (١٤٥ و٢٠٥و٣١٦ و٣٧٩و ٤١٤و٤٦٧و٧٠٤و ٧٥٢و ٨٥٩ و ٨٧٧و ٩٠٥و ٩٢٨و٩٢٩و٩٥٨و١٠٤٤و١٣٦٥و١٤٣١و١٤٤١و١٥١٢و١٥٢٣و١٦٥٦و١٦٧٤و ١٧١٢و١٨٢٠، ١٨٢٢و١٨٨٢٩و١٨٣٣و١٩٦٠و١٩٧٣و١٩٨٣و ٢٠١٠و٢٠٤٦و٢١٠١و ٢١٢٩و٢١٤٩و ٢١٧٧ و٢١٩٥و ٢٢٠٢ و٢٢٦١و ٢٨٢١و ٢٩٧٢ و٢٩٧٩و ٢٩٩٣ و ٢٩٩٥ و٣٠٩٩و٣١١٧و٣١٩٠و٣٢٠٥و٣٢٥٣و٣٢٥٤و ٣٣٦٦و٣٣٦٩و٣٤٠٠و٣٤١٧و٣٥٤٤ و ٣٥٥٣ و٣٥٧٦ و٣٦١٥ و٣٧٢٣ و٣٧٢٣ و٣٧٥٤ و٣٧٧٧) .

توبع، خولف أم لم يخالف، وقد نصَّ عليه الخطيب ورجحه وتابعه عليه كل من صنف في مصطلح الحديث !

ثم ببحث سريع في كتاب العلل للدارقطني للفظة واحدة (رفعه صحيح) -مثلاً- تجده قد رجح الرفع على الوقف في اثنتين وستين موضعاً من كتابه[٢٨٧]، وفي هذا أبلغ الرد على من يشنع على طريقة النقاد وينسب إليهم مالا يصح عنهم ! وقد اطلنا النفس في بطلان هذه الدعوى في غير هذا الموضع.

ونعود فنقول :إن الشك من الراوي يعد قرينة أحياناً على وجود علّة في الحديث يجب التعامل معها وعدم إهمال الشك والاختلاف بحجة أنّ الزائد ثقة! يقول الإمام شعبة:" شك ابن عون أصدق عندي من حديث آخر عندكم"[٢٨٨].

وهذا كله تبع لما عرف به الراوي، من كونه وقافاً عند شكه، أو ينقص في الإسناد ،وبالمحصلة فإن معرفة ذلك يرجع إلى السبر والتتبع لحال الراوي، ولكل حديث قرائنه الخاصة، فلابد من مراعاة القرائن وملاحظة هذا الشاك لم شك؟ وكيف شك ؟ ومن خالفه في شكه هذا؟ فليس كل شك علّة، ولكن شك الراوي قد ينبه إلى وجود علّة.

فمثلاً:

أخرج الطيالسي قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرني عبد الملك بن ميسرة، قال: سمعت النزال بن سبرة، يحدث عن عبد الله بن مسعود، قال: قرأت آية وقرأ رجل خلافها فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له. -فقال شعبة-: فأكبر علمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما: "لا

---

(٢٨٧) ينظر علل الدارقطني :(١٤٥ و٢٠٥و٣١٦و٣٧٩و ٤١٤و٤٦٧و٧٠٤و ٧٥٢و ٨٥٩و ٨٧٧و ٩٠٥و ٩٢٨و٩٢٩و٩٥٨و١٠٤٤و١٣٦٥و١٤٣١و١٤٤١و١٥١٢، و١٥٢٣و ١٦٥٦و١٦٧٤و١٧١٢و١٨٢٠،١٨٢٢و١٨٨٢٩و١٨٣٣و١٩٦٠و١٩٧٣و١٩٨٣و٢٠١٠و٢٠٤٦و٢١٠١و ٢١٢٩و٢١٤٩و ٢١٧٧ و٢١٩٥و ٢٢٠٢ و٢٢٦١و ٢٨٢١و ٢٩٧٢ و٢٩٧٩و ٢٩٩٣ و ٢٩٩٥ و٣٠٩٩و٣١١٧و٣١٩٠و٣٢٠٥و٣٢٥٣و٣٢٥٤و ٣٣٦٦و٣٣٦٩و٣٤٠٠و٣٤١٧و٣٥٤٤ و ٣٥٥٣ و٣٥٧٦ و٣٦١٥ و٣٧٢٣ و٣٧٢٣ و٣٧٥٤ و٣٧٧٧) .

(٢٨٨) التمييز ص٩٩.

تختلفا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا"، شك شعبة في: (لا تختلفوا)، فأما الباقي فصحيح"[٢٨٩].

ومن ذلك: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي (صلى الله عليه وسلم): بين العبد والكفر ترك الصلاة؟ فقال أبو زرعة: هذا خطأ؛ رواه بعض الثقات من أصحاب حماد؛ فقال: حدثنا حماد؛ قال: حدثنا عمرو بن دينار - أو حدثت عنه - عن جابر، موقوف.

قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: ما أدري؟ يحتمل أن يكون حدث حماد مرة كذا، ومرة كذا. قلت: فبلغك أنه توبع أبو الربيع في هذا الحديث؟ فقال: ما بلغني أن أحدا تابعه.

وقال أبي: رواه بعضهم مرفوع بلا شك، وهو أبو الربيع، وبعضهم بالشك غير مرفوع، وكأن بالشك غير مرفوع أشبه"[٢٩٠].

٨- تحمّل الحديث حال المذاكرة:

المذاكرة في أصلها هي مراجعة حفظ الحديث لضبطه وتثبيته في الذاكرة، كما يفعل في مراجعة حفظ القرآن الكريم، الغرض الأساس هو ضبط ما سمعه الراوي من شيخه، وهي عادة قديمة لدى المحدثين، يضبطون من خلالها مروياتهم بعد سماعهم من الشيوخ، فروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: "تذاكروا؛ فإن الحديث يذكر الحديث"[٢٩١].

وقال علقمة: "تذاكروا الحديث؛ فإن حياته ذكره"[٢٩٢].

وقال عطاء بن أبي رباح: "كنا نكون عند جابر بن عبدالله، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا، فكان أبو الزبير أحفظنا لحديثه" [٢٩٣].

([٢٨٩]) مسند الطيالسي(٣٨٧).

([٢٩٠]) العلل(٢٩٨).

([٢٩١]) أخرجه الرامهرمزي (٧٢٢)، والخطيب في الجامع (١٨٨٣).

([٢٩٢]) أخرجه الدارمي (٦٢٧)، والخطيب في الجامع ٢٨٨/٢.

([٢٩٣]) الجامع، للخطيب ٢٣٧/١.

وقال إبراهيم النخعي: "من سره أن يحفظ الحديث، فليحدث به، ولو أن يحدث به من لا يشتهيه؛ فإنه إذا فعل ذلك كان كالكتاب في صدره"[٢٩٤].

ومنه ما روي عن ابن شهاب الزهري أنه كان يسمع العلم من عروة وغيره، فيأتي إلى جاريةٍ له وهي نائمة، فيوقظها، فيقول: "اسمعي، حدثني فلان كذا، وحدثني فلان كذا"، فتقول: ما لي وما لهذا الحديث؟! فيقول: "قد علمتُ أنك لا تنتفعين به، ولكني سمعته الآن، فأردت أن أستذكره"[٢٩٥].

وقد تكون المذاكرة بقصد الامتحان، ومعرفة حفظ التلامذة وضبطهم.

ومن ذلك مار واه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، قال : سأل ابن مهدي عن هذين الحديثين، فقال من سمعهما من هشيم؟ فقلت أنا :حدثنا هشيم، قال: أخبرنا حصين، عن إبراهيم، فقال: "كان يُكره نتف الشعر". حدثني أبي، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا مغيرة، عن الشعبي. ويونس، عن الحسن :"إنهما- يرد الشعبي والحسن- كرها نتف الشيب" قال أبي: فقال لي ابن مهدي: هكذا هو هكذا هو".[٢٩٦].

وهذه المراجعة قد تكون فردية، بأن يذاكر المحدث مع نفسه، ومنه:

قال الليث بن سعد: "جلس الزهري ذات ليلة يذاكر نفسه الحديث، فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح"[٢٩٧].

وروى عبدالرزاق، قال: "كان سفيان الثوري عندنا ليلةً، وسمعت قرأ القرآن من الليل وهو نائم، ثم قام يصلي، فقضى جُزأه من الصلاة، ثم قعد، فجعل يقول: "الأعمش، والأعمش، والأعمش، ومنصور، ومنصور، ومنصور، ومغيرة، ومغيرة، ومغيرة"، فقلت له: يا أبا عبدالله ما هذا؟! قال: "هذا جزئي من الصلاة، وهذا جزئي من الحديث"[٢٩٨].

---

(٢٩٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٦١٢٨)، والدارمي (٦٣٠)، وغيرهما.

(٢٩٥) الجامع للخطيب ٢٦٨/٢

(٢٩٦) العلل (١٢٧٧).

(٢٩٧) أخرجه أبو طاهر المخلِّص (٢١٤٨).

(٢٩٨) الجامع للخطيب ٢٦٥/٢.

وقد تكون المذاكرة ثنائية، ومنه:

قال عبد الله بن أحمد: قال لي أبو زرعة: "أبوك يحفظ ألف ألف حديث. فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب. " [٢٩٩].

أو قد تكون جماعية أكثر من اثنين، ومنه:

قال حماد بن زيد: "سمعت أيوب ويحيى بن عتيق وهشامًا يتذاكرون حديث محمد -يعني: ابن سيرين"[٣٠٠].

وقد تأتي المذاكرة على الأبواب الفقهية كما قال الإمام أحمد: "وقتَ التقينا على باب ابن علية إنما كنا نتذاكر الفقهَ والأبواب، لم نكن تلك الأيام نتذاكر المسند، كنا نتذاكر الصغار وأحاديث الفقه والأبواب"[٣٠١].

وقال أبو حاتم الرازي: كنت عند والينا إبراهيم بن معروف، وحضر محمد بن مسلم، فقال -يعني: الوالي-: "يا أبا حاتم ويا أبا عبدالله؛ لو تذاكرتما؛ فكنت أسمع مذاكرتكما"، فقلت: لا تتهيَّأ المذاكرة ما لم يَجرِ شيء. فقال: "أنا أُجريه: قد حُبِّبت إليَّ الصدقة، فما تحفظون فيه؟....."[٣٠٢].

أو تكون على مسانيد المشايخ، كما قال أبو علي النيسابوري الحافظ: "خرجنا يومًا من عند أبي محمد ابن صاعد، وهو -يعني: أبا بكر الجعابي- يُسايرني، وقد توجهنا إلى طريقٍ بعيد، فقلت له: يا أبا بكر، أيش أسند الثوري عن منصور؟ فمَرَّ في الترجمة، فقلت له: أيش عند أيوب السختياني عن الحسن؟ فمَرَّ فيها، فما زلت أجُرُّه من حديث مصر، إلى الشام، إلى العراق، إلى أفراد الخراسانيين، وهو يجيب، فقلت له: أيش روى الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد بالشركة، فأخذ يسرد هذه الترجمة، حتى ذكر بضعة عشر حديثًا، فحيَّرني حفظه".قال أبو القاسم

([٢٩٩]) سير أعلام النبلاء ١١/١٨٧، قال الذهبي معلقاً:" فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يعدون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فسر، ونحو ذلك. وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك".

([٣٠٠]) علل أحمد، رواية عبد الله(٣٠٥٩).

([٣٠١]) الجرح والتعديل ٩/١٦٩.

([٣٠٢]) الجرح والتعديل ١/٣٥٨.

الداركي - في حكايةٍ له لمذاكرة أبي أحمد العسال والطبراني وأبي إسحاق ابن حمزة وغيرهم-: "فأخذوا في مذاكرة الأبواب، ثم ثنَّوا بذكر تراجم الشيوخ.." [٣٠٣].

فالهدف من المراجعة تثبيت الحفظ، ولا سيما عندما تتشعب الأسانيد، وتكثر الطرق، أو يكون الشيخ ممن لا يملي على طلابه، فهم لا يستطيعون الكتابة في مجلسه، فيتذاكرون بعد انصرافهم من مجلسه، قال يزيد بن زريع: "كان يحيى بن سعيد الأنصاري لا يملي، فلما قدم علينا البصرة أتيناه، فكان لا يملي علينا، وكان يحدث، فإذا خرجنا من عنده قعدنا على باب الدار، فتذاكرنا بيننا؛ ذا عن ذا، وذا عن ذا..." [٣٠٤].

وقال العباس بن محمد الدوري: "رأيت أحمد بن حنبل في مجلس روح بن عبادة - سنة خمس ومائتين - يسأل يحيى بن معين عن أشياء؛ يقول له: "يا أبا زكريا، كيف حديث كذا؟ وكيف حديث كذا؟"، يريد أحمد أن يستثبته في أحاديث قد سمعوها، فكلما قال يحيى؛ كتبه أحمد" [٣٠٥].

فلما لم تكن المذاكرة مجلساً للتحديث، صارت مما يُتسمح فيها، ولا يفتش فيها عن الأسانيد التفصيلية في الغالب، اللهم إلا إذا جاءت المذاكرة على سبيل المناظرة أو الاختبار، كما جرى للإمام البخاري في بغداد، فحينئذٍ يتطلب فيها التنقير عن الأسانيد، لإحجاج المناظر، أو لكشف ضبط الشيخ ومدى حفظه.

قال ابن حبان: "الحفاظ الذين رأيناهم؛ أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، ولقد كنا نجالسهم برهةً من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمةً واحدة يشيرون إليها..." [٣٠٦].

وإنما يفعلون ذلك، لأن المتذاكرين يعرفون هاتيك الأحاديث فلا يحتاجون إلا إلى طرف ذلك الحديث أو كلمة منه، أو اسم الراوي الأعلى للحديث.

([٣٠٣]) سير أعلام النبلاء ٨٧/١٦.

([٣٠٤]) المعرفة للفسوي ٨٣٠/٢.

([٣٠٥]) الجامع للخطيب ٧٩/١.

([٣٠٦]) المجروحين ٩٣/١.

وقال ابن عبد البر -في ذكر ما يبعثُ على إرسال الحديث-: "أو تكون مذاكرة، فربما ثَقُل معها الإسناد، وخَفَّ الإرسال؛ إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث، واشتهاره عندهم....."[٣٠٧].

وقال الخطيب: "ومنهم من يكتبها مُسندةً، ويرويها مرسلةً على معنى المذاكرة والتنبيه؛ ليُطلب إسنادُها المتصل، ويُسأل عنه، وربما أرسلوها اقتصارًا وتقريبًا على المتعلم؛ لمعرفة أحكامها -كما يفعل الفقهاء الآن في تدريسهم-، فإذا أُريد الاستعمال؛ احتيج إلى بيان الإسناد"[٣٠٨].

وقال ابن حجر -فيما يَحمِل مَنْ لا يرسل إلا عن ثقةٍ على الإرسال-: "ومنها: ألا يقصد التحديث؛ بأن يذكر الحديث على وجه المذاكرة، أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن؛ لأنَّه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إن كان السامع عارفًا بمن طَوَى ذِكرَه؛ لشهرته"[٣٠٩].

ولذا فكان أهل العلم يحذرون من الرواية عن الشيخ وقت المذاكرة، قال البرذعي: قلت لأبي زرعة: إنَّ أحمد بن جعفر الزنجاني حدثنا عن يحيى بن معين، عن رفدة بن قضاعة؛ بحديث الأوزاعي في الرفع. فقال: "إن هذا يَحتاج إلى أن يُحبس في السجن!". قلت: إنه يقول: حدثنا يحيى، عن رفدة. فقال: "لم يسمع يحيى من رفدة شيئًا، ولم يسمع من هشام بن عمار شيئًا". فكتبت إلى ابن جعفر بذلك، فقال لي: "إنما رأيت يحيى يُذاكر به، ويقول: "رواه رفدة"، ولا أدري ممن سَمِعَه"[٣١٠].

فالمحدث قد يروي حال المذاكرة عن شيخ لا يرتضي الرواية عنه، وإنما أتى به لكيلا يغرب عليه بهذا الوجه، أو لبيان علّته، ومنه:

قال سفيان الثوري: "إذا جاءت المذاكرة؛ جئنا بكُلٍّ، وإذا جاء التحصيل؛ جئنا بمنصور بن المعتمر"[٣١١].

---

[٣٠٧] التمهيد ١/١٧.

[٣٠٨] الكفاية ص ٣٩٦.

[٣٠٩] النكت على ابن الصلاح ٢/٥٥٥.

[٣١٠] سؤالات البرذعي ٢/٧٦٩.

[٣١١] تهذيب الكمال ٢٨/٥٥٣.

ولذا قال أبو زرعة الرازي: "... ذاكرهم سفيان -الثوري-، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة؛ مرسلاً، ولعل الثوري إنما ذكره تعجبًا من الكلبي حين حدث بهذا الحديث؛ مستنكرًا على الكلبي"[٣١٢].

فمن لا يفهم معنى المذاكرة ومقصودها قد يرويه عن الثوري مسنداً، أو يزعم أنَّ الثوري لما روى عن الكلبي فقد مشاه ! ولذا جُعلت المذاكرة من أسباب العلة.

وقد يكون إنما جاء بهذا الطريق حال مذاكرته ليغرب به على الناس، يقول المعلمي: "كان من عادة المحدِّثين التباهي بالإغراب؛ يَحرِص كلٌّ منهم على أن يكون عنده من الروايات ما ليس عند الآخرين؛ لتظهر مزيَّته عليهم، وكانوا يتعنَّون شديدًا لتحصيل الغرائب، ويَحرِصُون على التفرد بها...، وكانوا إذا اجتمعوا تذاكروا، فيَحرِص كل واحدٍ منهم على أن يَذكُر شيئًا يُغرِبُ به على أصحابه؛ بأن يكون عنده دونهم، فإذا ظفر بذلك؛ افتخر به عليهم، واشتدَّ سروره وإعجابه وانكسارهم..." [٣١٣].

ولذا منع أهل العلم التحمّل حال المذاكرة، قال عبد الله بن المبارك: "لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا"[٣١٤].

وقال أبو زرعة الرازي: " قَعَدتُ إلى أبي الوليد يومًا، فحملت عنه ثمانية عشر حديثًا -وحدثنا مذاكرةً-؛ من غير أن كتبت منه حرفًا، وتحفَّظت عنه كله"[٣١٥].

وقال أحمد: وقال لي أبو زرعة: "لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا"[٣١٦].

([٣١٢]) العلل (١٩٩٠).

([٣١٣]) التنكيل ٢/٦٥٩.

([٣١٤]) جامع الخطيب ١/٣٧.

([٣١٥]) الجرح والتعديل ١/٣٣٢.

([٣١٦]) جامع الخطيب ٢/٣٧.

وكذا فعل عبدالله بن أحمد بن حنبل قال في زوائده: "وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده: حدثنا بكر بن يزيد، وأظني قد سمعته منه في المذاكرة فلم أكتبه... "[٣١٧].

وقال ابن الصلاح: "وكان جماعةٌ من حفاظهم يمنعون من أن يحمل عنهم في المذاكرة شيء...؛ وذلك لما قد يقع فيها من المساهلة، مع أن الحفظ خوَّان"[٣١٨].

وقال الذهبي: "إذا قال :حدثنا فلان مذاكرةً"؛ دلَّ على وهنٍ ما؛ إذ المذاكرة يُتَسمَّح فيها"[٣١٩].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ المذاكرة قد تنفع المحدث في ضبط كتابه، قال ابن نمير" :كان وكيع إذا كان في كتابه حديثٌ يُنكره؛ أمسك عنه، لم يحدِّث به، فإذا جاء إليه بنو أبي شيبة والحفاظ؛ ذاكرهم بشيءٍ منه، فإن ذكروه، وقالوا: "حُدِّثنا به عن فلان"؛ ذَكَرَه، وإن شَكُّوا فيه؛ أمسك عنه"[٣٢٠].

ومذاكرة الشيوخ تبين مقدار ضبطهم لراوياتهم، وقد يعرف بها حال الشيخ الثقة من غيره، قال أبو عبد الله الحاكم: "مذاكرة الحديث والتمييز بها، والمعرفة عند المذاكرة بين الصدوق وغيره، فإن المجازف في المذاكرة يجازف في التحديث، ولقد كتبتُ على جماعةٍ من أصحابنا في المذاكرة أحاديث لم يَخرُجوا من عهدتها قط، وهي مُثْبَتَةٌ عندي، وكذلك أخبرني أبو علي الحافظ وغيره من مشايخنا، أنهم حفظوا على قومٍ في المذاكرة ما احتجُّوا بذلك على جَرحهم"[٣٢١].

وقال أبو بكر ابن أبي شيبة: "كنا نجتمع للمذاكرة وفينا الشاذكوني، وكان إذا مرَّ حديثٌ لم يكن عندي عَلِقته، فإن كان صاحبه الذي سمع منه حَيّ؛ سمعت منه، وإلا ضربت عليه، فتذاكرنا يومًا، فقال الشاذكوني: "حدثنا

([٣١٧]) المسند برقم (١٦٨٧٩).

([٣١٨]) المقدمة ص ٢٣٤.

([٣١٩]) الموقظة ص٦٤.

([٣٢٠]) جامع الخطيب ٢/٤٥.

([٣٢١]) معرفة علوم الحديث ص١٤٠.

معاذ بن معاذ..."، فعَلِقته، فذهبت إلى معاذ لأسأله، فقال: "ما لهذا أصل!"[٣٢٢].

وقال عبدالرحمن بن مهدي قال: "ذاكرني أبو عوانة بحديث، فقلت: ليس هذا من حديثك، فقال: لا تفعل يا أبا سعيد، هو عندي مكتوب! قلت: فهاته. قال: يا سلامة، هاتي الدَّرج، ففتَّش، فلم يجد شيئًا.فقال: من أين أُتِيت يا أبا سعيد؟، فقلت: هذا ذوكرت به وأنت شاب، فعَلِق بقلبك، فظننتَ أنك قد سمعته." [٣٢٣].

وقال يحيى بن معين: " لقيت علي بن عاصم على الجسر، فقلت :كيف حديث مطرف عن الشعبي من زوج كريمته؟ فقال: حدثنا مطرف، عن الشعبي. فقلت: لم تسمع هذا من مطرفٍ قطّ، وليس هذا من حديثك. قال فأَكذب؟، فاستحييت منه، وقلت: ذوكرت به، فوقع في قلبك، فظننت أنك سمعته، ولم تسمعه، وليس من حديثك"[٣٢٤].

ولذا كانوا يستحبون لمن أخذ عن شيوخه شيئا حال المذاكرة أن يبين ذلك:

قال الخطيب البغدادي: "واستحب لمن حفظ عن بعض شيوخه في المذاكرة شيئا وأراد روايته عنه أن يقول: حدثناه في المذاكرة، فقد كان غير واحد من متقدمي العلماء يفعل ذلك"[٣٢٥].

ومنه: روى الترمذي حديثاً، فقال: "حدثني الحسن بن علي بهذا - أو شبهه - في المذاكرة"[٣٢٦].

وأصبح المحدثون يكشفون علل الأحاديث أحيانا بهذا؛ فينظرون في غلط المحدث، مع كيفية تلقيه للحديث، فإن كان أخذه في مجلس المذاكرة؛ عرفوا أن العلة وقعت بسبب تحديث الشيخ بهذا وهو غير متهيئ للتحديث،

([٣٢٢]) طبقات المحدثين بأصبهان ١٢٤/٢.

([٣٢٣]) المجروحين ٥٤/١.

([٣٢٤]) سؤالات البرذعي ٣٩٥/٢.

([٣٢٥]) جامع الخطيب ٣٠/٢.

([٣٢٦]) جامع الترمذي (٦٦٦).

وكم من حديث أعلّه الأئمة النقاد بتحملّه أثناء المذاكرة، ومن أمثلته ما قاله الترمذي في حديث أبي أسامة، عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن جده أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معنى واحد". قال: وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديث أبي كريب، عن أبي أسامة، ولم نعرفه إلا من حديث أبي كريب، عن أبي أسامة. فقلت: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعل يتعجب ويقول: ما علمت أن أحدا حدث بهذا غير أبي كريب! قال محمد: وكنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة "[٣٢٧].

قال ابن رجب معلقاً على ما مرَّ من كلام الترمذي: "وما حكاه الترمذي عن البخاري ههنا أنه قال: كنا نرى أن أبا كريب أخذ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة. فهو تعليل للحديث؛ فإن أبا أسامة لم يرو هذا الحديث عنه أحد من الثقات غير أبي كريب، والمذاكرة يجعل فيها تسامح بخلاف حال السماع أو الإملاء"[٣٢٨].

٩ – التدليس:

مشتق من الدَّلَسِ، وهو في أصل معناه الظلام، ثم استعمل التدليس في اللغة، بمعنى إخفاء العيب في المبيع ونحوه؛ وإنما استعملت هذه اللفظة في مصطلح المحدثين بالمعنى الآتي شرحه؛ لأن المدلس – مهما كان نوع تدليسه – كأنه قد أظلم شيئاً من أمر الحديث على الناظر بتغطية وجه الصواب فيه.

ولم أقف على تعريف يجمع كل الأقسام، وإنما يُعرّف دوماً بشر أنواعه وهو تدليس الإسناد، والجامع بين تلك الأقسام هو إخفاء العيب، فلعل أقرب المعاني إلى ذلك ما قاله الطيبي في خلاصته وهو أن الحديث المدلس: (ما أخفي عيبه) [٣٢٩].

([٣٢٧]) علل الترمذي آخر الجامع ٢٥٦/٦.

([٣٢٨]) شرح علل الترمذي ٦٤٧/٢.

([٣٢٩]) الخلاصة ص٧٤،وينظر ظفر الأماني، اللكنوي ص ٣٧٣.

وذكر أبو عبد الله الحاكم ستة أقسام للتدليس[٣٣٠]:

١. من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه الا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين تقبل أخبارهم فمنهم من التابعين أبو سفيان طلحة بن نافع وقتادة....
٢. قوم يدلسون الحديث فيقولون قال فلان، فإذا وقع إليهم من ينقر سماعاتهم ويلح ويراجع ذكروا فيه سماعاتهم.
٣. قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدرى من هم ومن أين هم.
٤. قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يُعرفوا.
٥. قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه.
٦. قوم رووا عن شيوخ لم يَرَوْهم قط، ولم يسمعوا منهم، وإنما قالوا: قال فلان، فحُمل ذلك منهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل.

يقول البلقيني:" الأقسام الستة الذي ذكرها الحاكم داخلة تحت القسمين السابقين: فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخلة تحت القسم الأول -أي تدليس الإسناد-.والرابع: عين القسم الثاني - أي الشيوخ- "[٣٣١].

وذهب الحافظ ابن الصلاح إلى تقسيمه على قسمين رئيسين[٣٣٢]، استقر عليهما مصطلح التدليس في كتب المصطلح، هما:

١. تدليس الإسناد.
٢. تدليس الشيوخ.

([٣٣٠]) معرفة علوم الحديث ص ١٠٥ – ١٠٨ بتصرف.

([٣٣١]) محاسن الاصطلاح بتحقيقنا ص ١٦٥.

([٣٣٢]) المقدمة ص ٦٦، وزاد الحافظ العراقي قسماً ثالثاً (تدليس التسوية) وهو يدخل ضمن أنواع تدليس الإسناد، وينظر تعليقنا على ذلك في كتابنا الوجيز النفيس في معرفة التدليس ص٥-٦.

وقد زاد بعض أهل العلم بعد ابن الصلاح أقساماً أخرى، وكل هذه الأقسام التي ذكرها أهل العلم من الحاكم إلى يوم الناس هي في حقيقيتها داخلة ضمن هذين القسمين الرئيسين[٣٣٣].

وتدليس الإسناد هو: أن يروي الراوي عن من لقيه ما لم يسمعه منه بصيغة محتملة السماع.

ومنه تدليس القطع: وهو أن يحذف الراوي الصيغة ويقتصر على قوله، مثلا: الزهري عن أنس.

ومنه: تدليس العطف: وهو أن يصرح الراوي بالتحديث في شيخ له ويعطف عليه شيخا آخر له ولا يكون قد سمع ذلك من الثاني[٣٣٤].

وأما تدليس التسوية: فهو أن يروي مدلس حديثاً عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة فيسند المدلس الذي سمع من الثقة ويذكر شيخه الثقة الأول، ويسقط الضعيف الذي في السند بين ثقتين ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الإسناد كله ثقات[٣٣٥].

قال الحافظ العلائي: "وهو مذموم جداً من وجوه كثيرة منها أنه غش وتغطية لحال الحديث الضعيف وتلبيس على من أراد الاحتجاج به. ومنها أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمله عنه لأنه لم يسمع منه الحديث إلا بتوسط الضعيف ولم يروه شيخه بدونه.

ومنها أنه يصرف على شيخه بتدليس لم يأذن له فيه، وربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا تتحقق عليه أنه رواه عن الواسطة الضعيف ثم يوجد ساقط في هذه الرواية فيظن أن شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث وليس كذلك"[٣٣٦].

وقد أطلقوا التدليس على من روى عمن لم يلقه، وهو ما يسميه الحافظ المرسل الخفي، ومن ذلك قول الدوري: "سمعت يحيى يقول لم يلق يحيى بن

---

(٣٣٣) ينظر كتابنا الوجيز النفيس في معرفة التدليس ص٤.

(٣٣٤) طبقات المدلسين ص١٤.

(٣٣٥) ينظر الوجيز النفيس ص ٩.

(٣٣٦) طبقات المدلسين ص١٤.

أبي كثير زيدَ بن سلام وقدم معاوية بن سلام عليهم فلم يسمع يحيى بن أبي كثير أخذ كتابه عن أخيه ولم يسمعه فدلسه عنه"[٣٣٧].

وقال ابن حبان في ترجمة سليمان بن موسى الأسدي: "وقد قيل إنه سمع جابراً وليس ذاك بشيء تلك كلها أخبار مدلسة" [٣٣٨].

فهنا أطلق ابن معين عبارة تدليس على من عاصر ولم يسمع، وأطلقها ابن حبان على من يشك في معاصرته أصلاً، وسماه تدليساً، فالمتقدمون كانوا يتجوزون في هذه العبارات ولا مشاحة فيها عندهم، فهذا مثلا (سليمان بن موسى) وصفه ابن حبان بالتدليس، ولو اطلع على هذا احدنا اليوم لوصفه بالتدليس وربما ضعف كل حديثه ما لم يصرح بسماعه، ولربما استدركه على العلائي وابن حجر كما فعل محقق كتاب طبقات المدلسين، إذ زاد في آخر الكتاب بعض من ذكرهم ابن حجر في تقريبه ولم يسرد أسماءهم في الطبقات!؟ في حين أنّ الحافظ في التقريب اعتمد كلام ابن حبان أو غيره في قوله يدلس، وهو على مذهب الحافظ ابن حجر مرسل خفي، وقد نص الأئمة كالبخاري وغيره على أنّه لم يسمع من جابر – رضي الله عنه – ولا غيره من الصحابة [٣٣٩]،ولم يذكره أحد بالتدليس بتاتاً، فتأمل.

ومنه قول ابن حبان في ترجمة إسماعيل بن أوسط البجلي –مثلاً– :"والي الكوفة لا يصح له صحبة لصحابي وتلك كلها أخبار مدلسة لا أعتمد على شيء منها"[٣٤٠].

فالرجل ليس مدلساً، ولم يصفه أحد من الأئمة بالتدليس، لأنه لم يثبت له سماع أصلاً من الصحابة، وإنما حديثه من قبيل المرسل الخفي، فلا نتطلب له سماعاً! وإنما نبحث عنه في كتب المراسيل.

لذا فلا يصح أن نصف كل من وصفه الأئمة بالتدليس بأنه مدلس – عندنا– بل يجب تدقيق النظر، ومن ذلك الإمام النسائي مثلا حينما يذكر

([٣٣٧]) تاريخ الدوري ٤٠٧/٤.

([٣٣٨]) مشاهير علماء الأمصار ص ٧٩.

([٣٣٩]) ينظر العلل الكبير للترمذي، وتهذيب الكمال ٩٣/١٢،وجامع التحصيل ص ١٩٠.

([٣٤٠]) مشاهير علماء الأمصار ص٢٥٨.

راوياً في كتابه (المدلسين)،فلا يعني به أنه (يروي عمن سمع منه ما لم يسمع)،بل قد يريد به المرسل الخفي أو من يروي عمن لم يعاصر أصلا ؟

وقال مسلم بن الحجاج: "وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم: إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث، وشهر به، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه؛ كي تنزاح عنهم علة التدليس" [٣٤١] ا.هـ

ومن النكت المهمة التي يذكرها أهل العلم هي أن النقاد يعدون تدليس الثقة شرًا من تدليس الضعيف، لما قد يقع من إيهام من كونه ثقة، بخلاف الضعيف أو المتكلم فيه، أو روايته مضعفة بأمر آخر، فالأمر هين، وإن كان ثقة استوجب ذلك منهم مزيد بحث؛ حتى لا يغتر الناظر في الإسناد بظاهره، فيحكم بصحته، كما أنه ليس كل عنعنة من راو وصف بالتدليس ترد؛ لأنه يترتب على ذلك رد كثير من السنن الصحيحة، وهذا يشعر بصعوبة الحكم على الحديث بالصحة، كما يشعر بصعوبة الإعلال بالتدليس.

كما في ابن جريج، قال الحاكم: سُئل الدارقطني عن تدليس ابن جريج؟ فقال: "يتجنب تدليسه، فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما"[٣٤٢].

وقال في المؤتلف والمختلف: "ثقة حافظ، وربما حدث عن الضعفاء ودلس أسماءهم، مثل أبي بكر بن أبي سبرة، وإبراهيم بن أبي يحيى، وغيرهما"[٣٤٣].

والذي يهمنا هنا هو أن الرواة الثقات قد يقع منهم التدليس، فيحتاج إلى ناقد بصير يتمكن من الوقوف على علة الإسناد؛ والإعلال بالتدليس ليس بالأمر اليسير لذا سلطنا عليه الضوء ههنا.

قال الترمذي في علله: حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا محمد بن سواء، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال:

([٣٤١]) مقدمة الصحيح ص٣٢.

([٣٤٢]) سؤالات الحاكم ص ١٧٤.

([٣٤٣]) ٥٣٢/١.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "استذكروا القرآن فإنه أشد تفصيا من صدور الرجال من النعم من عقلها". الحديث، فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث مشهور من حديث الأعمش، ولكن لا أعرفه من حديث سعيد بن أبي عروبة، ولا أعرف لسعيد بن أبي عروبة سماعاً من الأعمش وهو يدلس ويروي عنه"[٣٤٤].

ولنوضح ببعض الأمثلة من كتب العلل:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل :حدثني أبي، قال :حدثنا هشيم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال:" كنا لا نتوضأ من الموطي". سمعت أبي يقول :هذا لم يسمعه هشيم من الأعمش، ولا الأعمش سمعه من أبي وائل"[٣٤٥].

ومما يجدر التنبيه عليه أن تصريح المدلس بالتحديث لا يعني بالضرورة سلامة الحديث كما قد يشكل على كثير من الباحثين اليوم، بل يتوجب النظر والتأمل وتفقد الرواية، فإن تصريح المدلس قد لا يكون منه بل ممن هم دونه (تلامذته) ، ومن ذلك قول ابن أبي حاتم في العلل: سمعت أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق؛ قال: حدثنا بقية بن الوليد؛ قال: حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من أصيب بمصيبة من سقم أو ذهاب مال، فاحتسب ولم يشكُ إلى الناس ؛ كان حقا على الله أن يغفر له".

قال أبي: هذا حديث موضوع لا أصل له، وكان بقية يدلس؛ فظنوا هؤلاء أنه يقول في كل حديث: حدثنا، ولا يفتقدون الخبر منه"[٣٤٦].

قال ابن رجب الحنبلي:" ذكر أبو حاتم الرازي أن بقية بن الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه، فيظن أصحابه أنه سمعه، فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرحون بسماعه لها، من شيوخه، ولا يضبطون ذلك.

([٣٤٤]) العلل (٦٤٦).

([٣٤٥]) العلل ومعرفة الرجال (٢١٥٥).

([٣٤٦]) العلل (١٨٧١).

وحينئذ ينبغي التفطن لهذه الأمور ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد، فقد ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا له غير شيء يذكر فيه الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً"[٣٤٧].

١٠- سلوك الجادة:

ونعني بها: أن يروى الحديث على وجوه، فيجريه أحد الرواة على المعتاد في أسانيد شيخه المشهورة.

فهذا من أسباب الوقوع في الخطأ، وتجد النقاد يعللون مثل ذلك بعبارات مختلفة: فيقولون مثلاً: (لزم الطريق)، أو (أخذ طريق المجرة)، ونحوها من العبارات.

قال ابن رجب: "فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه، لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً. فيسلكه من لا يحفظ"[٣٤٨].

فهناك مدارات للرواية، ومخارج رئيسة للطرق في كل بلد، تلتقي عندها غالب الأسانيد.

وكل راوٍ إذا أراد أن يحفظ أحاديثه يحفظها على الأبواب كما سبق الإشارة إليه، وأحياناً على المدارات، فيحفظ أحاديث نافع عن ابن عمر، وأحاديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة...الخ

وقد يغلط بعضهم في سياق طريق غير الجادة بطريق الجادة، ويحيله عليه، قال أحمد بن حنبل في مثال هذا: " أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يحيلون عليهما "[٣٤٩].

فمثلاً: طريق ثابت عن أنس طريق مشهور مألوف، فقد يأتي راو ما ويروي حديثاً من هذا الطريق المألوف فيغلط، إذ المحفوظ من غير هذه

([٣٤٧]) شرح العلل ٢/ ٥٩٤.

([٣٤٨]) المصدر نفسه ٢/٨٤١.

([٣٤٩]) الكامل(١١٣٤).

الجادة، ومن ذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم فقال:" وسألت أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا أحب الرجل أخاه فليعلمه"؟ قال أبي: ورواه حماد بن سلمة، عن ثابت، عن حبيب بن سبيعة الضبعي، عن رجل حدثه عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسل.

قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح، وذاك لزم الطريق"[٣٥٠].

ومنه أيضاً: طريق عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر.

فهذا اسناد مشهور جداً، وعبيد الله من المقدمين في نافع، فقد يأتي راو ما ويروي حديثاً من هذه الجادة المشهورة فيغلط، لأن المحفوظ من غيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه: أن النقاد قد يجعلون ما روي على غير الجادة؛ قرينة على ضبط الراوي للحديث ؛ قال الحافظ ابن حجر في رواية لعبد العزيز بن أبي سلمة: "الذي يجري على طريقة أهل الحديث: أن رواية عبد العزيز شاذة؛ لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه" [٣٥١].

ويقول السخاوي: "فسلوك غير الجادة دال على مزيد التحفظ؛ كما أشار إليه النسائي" [٣٥٢].

فقد تكون رواية من روى ليس بالطريق المعتاد، قرينة على إتقانه وضبطه! فمثل ذلك يحتاج حفظه إلى مزيد احتياط، ولا يتفطن إليه متيقظ، بخلاف ما جاء على الجادة.

قال ابن عدي: " الحديث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر خطأ، إنما يرويه عبيد الله عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، على أنه قد روي عن هشام بن حسان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وهذا خطأ أيضاً، وهذا الطريق كان أسهل عليه إذا قال: عبيد الله عن نافع عن ابن عمر؛ لأنه

([٣٥٠]) العلل (٢٢٣٧).

([٣٥١]) فتح الباري ٢٦٩/٣.

([٣٥٢]) فتح المغيث ٢١٥/١.

طريق واضح، وبهذا الإسناد أحاديث كثيرة، من أن يقول: عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة "[٣٥٣].

وتأمل في تعليق ابن رجب عقب قول أبي حاتم في حديث اختلف فيه أصحاب ثابت البناني عليه: "مبارك لزم الطريق". فقال –ابن رجب-:" يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلاَّ حافظ"[٣٥٤].

١١- قبول التلقين من الشيخ:

التلقين في أصله من طرق تحمل الراوية، فالتلميذ يلقن شيخه بعض حديثه، فيقره عليه أو ربما ينكره إن لم يكن من حديثه، كأن يقول التلميذ: آحدثكم شيخكم فلان.. أو أنت سمعته من فلان؟ أو نحوها، وقد عقد الحافظ الرامهرمزي باباً بعنوان التلقين، وأورد فيه قوله: حدثنا يحيى بن معاذ التستري، ثنا محمد بن منصور الجواز، قال: قيل لسفيان بن عيينة: " هذه الأحاديث كيف سمعتها من أبي الزناد؟ قال: كنت أسأله حديثا حديثا، فيقول: أخبرني الأعرج.

-ثم قال الرامهرمزي -:حدثنا عبد الله بن علي، حدثنا أبو موسى، حدثنا أبو داود، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس قال: "صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخلف أبي بكر وعمر، وخلف عثمان، فلم يكونوا يستفتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم" قال شعبة: قلت لقتادة: أسمعت من أنس؟ قال: نعم، نحن سألناه عنه "[٣٥٥].

ومن صور التلقين أن يُلقن الشيخ رواية ليست من حديثه، فيحدث به على أنه منها، وهذه الصورة هي التي اشتهر به هذا المصطلح – أعني التلقين- وصارت من أسباب العلة التي قد تعلّ بها الروايات.

([٣٥٣]) الكامل ١٤٤/٢.

([٣٥٤]) شرح العلل ٨٤٢/٢.

([٣٥٥]) المحدث الفاصل ص٦٠٤.

وأسباب قبول التلقين مختلفة، كالغفلة أو ضعف حفظ الراوي، سيما إن كان اعتماده في الحفظ على الكتاب، ثم يحدث من غيره، أو يثق بمن لا يوثق فيه! فيلقنه، أو يبتلى بابن سوء أو حفيد سوء أو جار سوء أو جارية سوء تدخل عليه في كتبه ماليس منه

والذي يهمنا هنا: بيان هذا السبب الذي يوقع العلل الخفية في بعض الأحاديث؛ بسبب قبول بعض الثقات الحفاظ للتلقين، ولم يكثر منهم ذلك، ولا عرفوا به حتى يكون علة ظاهرة.

وقد عرفه الحافظ العراقي:" وهو أن يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه"[٣٥٦].

قال قتادة: " إذا أردت أن تُغلّط صاحبك فلقنه"[٣٥٧].

وقال سلمة بن علقمة: "إذا أردت أن يكذب صاحبك فلقنه" [٣٥٨].

فليس كل من لُقن سقط حديثه، فرد الشيخ التلقين دليل على اتقانه وضبط، كما حصل للبخاري في بغداد وللعقيلي، ولأبي الحجاج المزي، فإذا رفض الشيخ التلقين امتدح فيقال فيه: لا يلقن[٣٥٩] !

فكان الطلاب يختبرون حفظ شيوخهم بين الفينة والأخرى، ليطمئنوا أنّ شيوخهم لم يتغير حفظهم أو يختلطوا، وفي ذلك قصة لطيفة أوردها الخطيب بسنده، إلى أحمد بن منصور الرمادي قال:" خرجت مع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق، خادما لهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أختبر أبا نعيم- الفضل بن دكين الكوفي- فقال له أحمد بن حنبل: لا تريد، الرجل ثقة، فقال يحيى بن معين: لا بد لي، فأخذ ورقة، فكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه، ثم جاءوا إلى أبي نعيم، فدقوا عليه الباب، فخرج، فجلس على دكان طين حذاء بابه، وأخذ أحمد بن حنبل فأجلسه عن يمينه، وأخذ يحيى بن معين فأجلسه عن يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحيى بن معين الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو

([٣٥٦]) شرح التبصرة والتذكرة١/٣٦٦.

([٣٥٧]) الكفاية للخطيب ص٢١٦.

([٣٥٨]) مسند أبي يعلى (٢٦٤٥).

([٣٥٩]) الجرح والتعديل ٦٢/٧.

نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أبو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي، فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث، فتغير أبو نعيم، وانقلبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بن معين، فقال له: أما هذا، وذراع أحمد في يده، فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا يريدني، فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل، وأقل لك: إنه ثبت، قال: والله لرفسته إلي أحب إلي من سفري"[٣٦٠].

ومنهم من يقبل التلقين فيغلط ثم يعود مباشرة ويصحح، وهذا حافظ مثل سابقه، ومنهم من يقبل التلقين ويعرف به، فهذا ساقط الرواية.

وأما من قبل التلقين مرة واحدة وسائر حديثه مستقيم، فذكر ابن حزم، أنه ساقط الرواية، قال:" "ومن صح أنه قبل التلقين ولو مرة سقط حديثه كله؛ لأنه لم يتفقه في دين الله عز وجل، ولا حفظ ما سمع،..."[٣٦١]. وفي كلامه نظر، قال عبد الله بن الزبير الحميدي: "ومن قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه، وأخذ عنه ما أتقن حفظه، إذا علم ذلك التلقين حادثا في حفظه لا يعرف به قديماً، فأما من عرف به قديما في جميع حديثه فلا يقبل حديثه، ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن"[٣٦٢].

وفصل الحافظ ابن رجب الناس في قبول التلقين على أقسام ثلاثة[٣٦٣]:

أ. حافظ متقن يحدث من حفظه، فهذا لا كلام فيه.

ب. حافظ نسي، فلقن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب، فرجع إليه حفظه الذي كان نسيه وهذا أيضا حكمه حكم الحافظ. وكان شعبة أحيانا يتذكر حديثه من كتاب.

([٣٦٠]) تاريخ بغداد ١٤/٣٠٧.

([٣٦١]) الإحكام ١/١٢٧.

([٣٦٢]) الكفاية ص ١٤٩.

([٣٦٣]) شرح العلل ١/٥١١.

ج. من لا يحفظ شيئا، وإنما يعتمد على مجرد التلقين، فهذا هو الذي منع أحمد ويحيى من الأخذ عنه.

ويقول المعلمي:"التلقين القادح في الملقن هو أن يوقع الشيخ في الكذب ولا يبين، فإن كان إنما فعل ذلك امتحاناً للشيخ وبين ذلك في المجلس لن يضره، وأما الشيخ فإن قبل التلقين وكثر ذلك منه فإنه يسقط. دخل حفص بن غياث ويحيى بن سعيد القطان على موسى بن دينار المكي فوجدا عنده أبا شيخ جارية بن هرم الفقيمي فجعل حفص يقول لموسى امتحاناً: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا؟ وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا؟ وحدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بكذا؟ ويذكر أحاديث قد علم أن موسى لم يسمعها ممن ذكر فأجابه موسى بالإثبات، وكان أبو شيخ مغفلاً، فكتبها فلما فرغ حفص مد يده إلى ما كتبه أبو شيخ فمحاه وبين له الواقع"[٣٦٤].

ولنمثل ببعض الأمثلة من كتب العلل:

قال ابن أبي حاتم: وسئل أبو زرعة عن حديث رواه حفص بن عمر الحوضي؛ قال: حدثنا أبو الغصن الدجين بن ثابت، عن أسلم مولى عمر؛ قال: كنا نقول لعمر: حدثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ يقول: إني أخشى أن أزيد أو أنقص، وقد سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من كذب علي، فليتبوأ مقعده من النار؟ قال أبو زرعة: كان الدجين يحدث عن مولى لعمر بن عبد العزيز، فلقن: أسلم مولى عمر، فتلقن، ثم لقن: عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فتلقن"[٣٦٥].

وقال وسألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار، عن حاتم بن إسماعيل، عن عبد الرحمن بن عطاء، عن عبد الملك بن جابر بن عتيك ؛ قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الأجلين قضى موسى ؟ قال: قضى أوفاهما؟

([٣٦٤]) التنكيل ٤٣٨/١.

([٣٦٥]) العلل (٢٥٠٢).

قال أبي: رأيت هذا الحديث قديماً في أصل هشام بن عمار: عن حاتم، هكذا مرسل، ثم لقنوه بأخرة: عن جابر، فتلقن، وكان مغفلا"[٣٦٦].

ومنه قول الإمام أحمد في حديث البراء بن عازب -رضي اللَّه عنه-:" إذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لا يعود" إذ قال: "هذا حديث واه، قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه: ثم لا يعود. فلما لقنوه تلقن، فكان يذكرها"[٣٦٧].

ومنه: قال ابن أبي حاتم: وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ليث بن سعد، فاختلف عن ليث: فروى أبو الوليد، عن ليث، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يحيى بن بكير، عن ليث، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نهيك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ليس منا من لم يتغن بالقرآن ؟قال أبو زرعة: في كتاب الليث في أصله: سعيد بن أبي سعيد، ولكن لقن بالعراق: عن سعد"[٣٦٨].

فالليث بن سعد ثقة إمام لا يعرف عنه قبول التلقين، لكنه لما رحل إلى العراق لم يكن معه كتاب، فلقن هذا فتلقنه.

١٢- المتابعة على الخطأ: وهو أن يتابع الراوي راوياً آخر على غلطه، ثقة منه بحفظ ذاك المتابَع وظبطه، وهذا نوع دقيق من العلل قلّ من يفهمه، ناهيك أن يقف عليه! وكم من متابعة يظنها بعض المتأخرين والمعاصرين، أنها متابعة، وهي ليست مما يفرح بها! كونها متابعة على التوهم والخطأ.

ومثاله:

متابعة أبي عوانة لشعبة بن الحجاج في حديث النهي عن الدُبَّاء والحنتم والمزفَّت، قال ابن أبي حاتم

([٣٦٦]) العلل (١٧٤٣).

([٣٦٧]) التلخيص الحبير ١/٥٤٥.

([٣٦٨]) العلل (٥٣٨).

:"وسألت أبي عن حديث رواه أبو عوانة، عن مالك بن عرفطة، عن عبد خير، عن عائشة؛ قالت: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الأوعية.... فقال أبي: كان شعبة يخطئ في اسم خالد بن علقمة، وكان أبو عوانة يقول: خالد بن علقمة، فقال شعبة: "لم يكن بخالد بن علقمة؛ وإنما كان: مالك بن عرفطة ؛ فلقنه الخطأ، وترك الصواب، وتلقن ما قال شعبة، لم يجسر أن يخالفه"[٣٦٩].

ونقل المزي عن أبي داود - في رواية ابن العبد – "أنّ أبا عوانة رجع عن غلطه بعد أن نبّه عليه أبو داود: قال أبو عوانة يوماً: حدثنا مالك بن عرفطة، عن عبد خير، فقال له عمرو الأعصف: رحمك الله يا أبا عوانة! هذا خالد بن علقمة، ولكن شعبة مخطئ فيه! فقال أبو عوانة: هو في كتابي: خالد بن علقمة، ولكن قال شعبة: هو مالك بن عرفطة.

قال أبو داود: حدثنا عمرو بن عون؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن مالك بن عرفطة. قال أبو داود: وسماعه قديم. قال أبو داود: حدثنا أبو كامل؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن خالد بن علقمة، وسماعه متأخر، كان بعد ذلك رجع إلى الصواب"[٣٧٠]. اهـ.

وتأمل قول أبي عوانة: "هو في كتابي: خالد بن علقمة، ولكن قال شعبة: هو مالك بن عرفطة"، يتضح لك كيف أنه تابع شعبة على غلطه، مع أنّ أصل الحديث في كتاب أبي عوانة على الصحيح، لكنه وثق بحفظ شعبة ولم يجسر على مخالفته، كما قال أبو حاتم.

وقال الخطيب: "فيشبه أن يكون أبو عوانة كان يتابع شعبة على روايته عن مالك بن عرفطة، ثم تبين له أن الصواب خالد بن علقمة، فرجع إليه في آخر أمره، والله أعلم"[٣٧١].

وهذا السبب -المتابعة على الخطأ- كما يقع من الثقات يقع من الضعفاء من باب أولى، وهي تقع في الغالب بين الأقران والأصدقاء، من ذلك، ما

([٣٦٩]) العلل (١٧٤٣).

([٣٧٠]) تحفة الأشراف ٤١٧/٧.

([٣٧١]) موضح أوهام الجمع والتفريق ٧٨/٢-٧٩.

رواه عبد الله بن المبارك، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن عبد الله بن صفوان، عن عبد الله بن يزيد، قال: كنا وقوفاً بعرفات، فجاء ابن مِرْبَع، فقال: كونوا على مشاعركم -... الحديث.

قال الفسوي:" فذكرت ذلك لصدقة بن الفضل، فقال: هذا من ابن المبارك؛ غَلِطَ فيه. قلت له: فإن علي بن الحسن بن شقيق قال: سمعته من سفيان مثله؟ فقال صدقة: اتَّكَل على سماع غيره "[٣٧٢].

فعلي بن الحسن المروزي من كبار المحدثين الأثبات، لكنه تابع رفيق طلبه عبدالله بن المبارك وتوكأ على حفظه، فزلق.

فالراوي –ثقة أو غير ثقة- يكسل أحياناً ويتابع غيره فيتساهل في مجلس سماعه من الشيخ، فلا يحفظ، ولا يكتب! ثم إذا احتاج أن يروي ما سمعه، توكأ على سماع غيره ممن سمع معه، فيروي بنحو روايته، فيأتي طريقه بصورة متابعة له، وقد يغتر بها من يغتر ممن لم يحسن الصنعة!

ولا تقتصر المتابعة على واحد، فقد يجتمع اثنان على المتابعة على الخطأ، كما تابع أبو عوانة وحمادُ بن سلمة شعبةَ في قوله (مالك بن بحينة) والصواب (عبد الله بن بحينة) الصحابي المعروف رضي الله عنه، فتابعاه على غلطه!

١٣- التحديث من كتاب الغير:

وهي قريبة من سابقتها، لكنها تشمل ما سمعه وما لم يسمعه، فقد يقع له كتاب لشيخه أو ربما ليس بشيخه أصلاً!

ومثاله: قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يقول: ما كان يضع الانصاري عند أصحاب الحديث إلا النظر في الرأي، وأما السماع فقد سمع، وذكر الحديث الذي رواه الأنصاري، عن حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس، رضي الله عنه، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم، فضعفه، وقال: كانت كتب الأنصاري ذهبت في

([٣٧٢]) المعرفة والتاريخ ٢/٢١٠.

فتنة، أظنه قال: المصيبة، فكان بعد يحدث من كتب غلامه أبي حكيم، أراه قال: فكان هذا من ذاك "[٣٧٣].

فمحمد بن عبد الله الأنصاري ثقة، لكن لما تلف كتابه في فتنة أيام المنتصر ولم يكن بالحافظ راح يحدث من كتاب غلامه فدخل له حديث في حديث.

قال النسائي: "هذا حديث منكر؛ لا أعلم أحداً رواه عن حبيب غير الأنصاري، ولعله أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة"[٣٧٤].

ومن ذلك ما روي عن أبي التقي عبد الحميد بن إبراهيم، أنه لقن أحاديث شيخه عبد الله بن سالم الزبيدي، فكان يروي من كتاب ابن زبريق، قال أبو حاتم:" كان في بعض قرى حمص، لم أخرج إليه، وكان ذكر أنه سمع كتب عبد الله بن سالم الزبيدي، إلا أنها ذهبت كتبه، فقال: لا أحفظها، فأرادوا أن يعرضوا عليه، فقال: لا أحفظ، فلم يزالوا به حتى لآن، ثم قدمتُ حمص بعد ذلك بأكثر من ثلاثين سنة، فإذا القوم يروون عنه هذا الكتاب، وقالوا: عُرض عليه كتاب ابن زبريق ولقنوه، فحدثهم بهذا، وليس هذا عندي بشيء؛ رجل لا يحفظ، وليس عنده كتاب! "[٣٧٥].

١٤- اختصار الحديث وروايته بالمعنى:

اختلف أهل العلم في جواز اختصار الحديث وروايته بالمعنى، فمنهم من ذهب إلى جوازه، وبه قال أكثر الأئمة كالحسن البصري وعامر الشعبي، والزهري، والشافعي، وسفيان الثوري، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

يقول يحيى بن سعيد القطان: " أخاف أن يضيق على الناس تتبع الألفاظ؛ لأن القرآن أعظم حرمة، ووسع أن يقرأ على وجوه إذا كان المعنى واحداً "[٣٧٦].

([٣٧٣]) الضعفاء للعقيلي (١٦٤٤).

([٣٧٤]) السنن الكبرى (٣١٢٨).

([٣٧٥]) الجرح والتعديل ٨/٦.

([٣٧٦]) الكفاية ص٣١٦.

وحجتهم: "أن الله تعالى قد قص من أنباء ما قد سبق قصصاً، كرر ذكر بعضها في مواضع بألفاظ مختلفة والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي، وهو مخالف لها في التقديم والتأخير، والحذف والإلغاء، والزيادة والنقصان، وغير ذلك "[٣٧٧].

ومنهم من منعه، رُوي ذلك عن ابن سيرين ومالك وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم، مستدلين ببعض الروايات[٣٧٨]، كحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نضر الله عبدا سمع كلامي (ثم لم يزد فيه)، فرب حامل فقه إلى أوعى منه" [٣٧٩]، وبما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان:" إذا سمع الحديث لم يزد فيه ولم ينقص منه، ولم يجاوزه ولم يقصر عنه "[٣٨٠].

ومنهم من شرط لقبوله شروطاً: فجوزوه لمن كان عالما بتمام معناه؛ على أن يكون ما اختصره منفصلا عن القدر الذي ذكره منه، غير متعلق به؛ ولا يختل معه البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما حذفه. قال ابن الصلاح: "والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزا عما نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى ؛ لأن الذي نقله والذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر. ثم هذا إذا كان رفيع المنزلة، بحيث لا يتطرق إليه في ذلك تهمة، نقله أولا تمامًا، ثم نقله ناقصًا، أو نقله أولا ناقصًا، ثم نقله تامًا..." [٣٨١].

([٣٧٧]) المحدث الفاصل ص٥٣٠.

([٣٧٨]) ينظر: الكفاية للخطيب ص١٧١.

([٣٧٩]) الحديث صحيح دون لفظة (ثم لم يزد فيه)، وأخرجه بهذا الزيادة الطبراني في الكبير ٨٢/٢٠(١٥٥)، من حديث معاذ بن جبل، وأبو نعيم في المستخرج (١١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وأسنادهما ضعيف، والله أعلم.

([٣٨٠]) أخرجه الحميدي(٥٠٧)،وغيره.

([٣٨١]) المقدمة ص٢١٦.

واختصار الحديث ليس بالأمر الهين، لأن يحتاج إلى فقيه مطلع، وصاحب لغة عالية، يميز ما يحيل المعاني، ودقة في اختيار الألفاظ المناسبة التي تجمل الرواية، لذا فلا عجب أن يزلق فيه أئمة كبار!

وممن عرف بإتقانه الإمام سفيان الثوري رحمه الله إذ كان يروي الأحاديث على الاختصار لمن قد رواها له على التمام؛ قال عبد الله بن المبارك وعبد العزيز ابن أبان: "علمنا سفيان الثوري اختصار الحديث"[٣٨٢].

وكذا سفيان بن عيينة رحمه الله، كان ممن يتقن هذا، وتأمل في هذا المثال:

أخرج البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك، أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته له، فأكل منه، ثم قال: "قوموا فلأصل لكم" قال أنس: فقمت إلى حصير لنا، قد اسود من طول ما لبس، فنضحته بماء، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصففت واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين، ثم انصرف"[٣٨٣].

ثم أخرجه في من طريق سفيان بن عيينة مختصراً، فقال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا ابن عيينة، عن إسحاق بن عبد الله، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: "صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم، فقمت ويتيم خلفه وأم سليم خلفنا"[٣٨٤].تأمل في براعة اختصار ابن عيينة للحديث، أتى به على وجهه !

والإمام البخاري من أشهر من عرف عنه اختصار الحديث، وروايته بالمعنى، وجرى على ذلك في مواضع عدة من صحيحه، حسب حاجته في كل باب بما يناسبه، ومن ذلك:

([٣٨٢]) أخرجه البغوي في "الجعديات" (١٨٢٣)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٥٤٣).

([٣٨٣]) صحيح البخاري (٣٨٠).

([٣٨٤]) الصحيح (٨٧١).

أخرج في باب ترك القيام للمريض، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا سفيان، عن الأسود، قال: سمعت جندبا، يقول: "اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقم ليلة أو ليلتين"[385]. هكذا مختصراً، بما يناسب الباب (ترك القيام).

لكنه أتى به بطوله في باب (كيف نزول الوحي وأول ما نزل) بما يناسب ترجمة الباب -كيف نزل وأول ما نزل- فبين أنّ القرآن قد ينزل جوابا على حادثة، وأن سورة الضحى من أوَّل ما نزل، فقال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن الأسود بن قيس، قال: سمعت جندبا، يقول: " اشتكى النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يقم ليلة - أو ليلتين - فأتته امرأة، فقالت: يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فأنزل الله عز وجل: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ[386] "[387].

والأمثلة كثيرة لمن يتطلب الزيادة.

والذي يهمنا ههنا أنّ الرواية بالمعنى قد تكون من أسباب إعلال الحديث، ولا سيما إذا اختصرها من ليس بضابط، أو ممن لا يحسن الإختصار، كما وقع لهشيم بن بشير، فقد روى سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو قال سمعت أبا فاتخة سعيد بن علاقة يقول سمعت ابن عباس يقول: "يصوم المجاور المعتكف".

فحكى سفيان أن هشيماً يقوله عن عمرو عن أبي فاتخة أن ابن عباس قال: لا اعتكاف إلا بصوم. قال سفيان: "أخطأ هشيم، وهو كما قلت لك"[388].

فهشيم ههنا اختصر الحديث فأخطأ، ولعله رواه من حفظه.

وكذا عبد الرزاق الصنعاني، فإنه كان إذا اختصر الحديث أخطأ، فمن ذلك ما أخرجه الترمذي في علله، قال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال

([385]) الصحيح (١١٢٤).

([386]) سورة الضحى/١-٣.

([387]) الصحيح (٤٩٨٣)

([388]) المعرفة ليعقوب (٣/١١٠).

رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من حلف فقال: إن شاء الله لم يحنث ". سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: جاء مثل هذا من قبل عبد الرزاق وهو غلط. إنما اختصره عبد الرزاق من حديث معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة سليمان بن داود حيث قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة"[٣٨٩].

فالحديث رواه عبد الرزاق بتمامه على الوجه الصحيح، ثم لمّا اختصره، أخل بمعناه، قال الحافظ العراقي: "الذي جاء به عبد الرَّزَّاق في هذه الرِّواية ليس وافياً بالمعنى الذي تضمَّنته الرِّواية التي اختصره منها، فإنه لا يلزم من قوله صلى الله عليه وسلم لو قال سليمان: إن شاء الله لم يحنث أن يكون الحكم كذلك في حقِّ كل أحد غير سليمان، وشرط الرِّواية بالمعنى عدم التَّخالف، وهنا تخالف بالخصوص والعموم"[٣٩٠].

ولذا فمن المهم الوقوف على المُخْتَصِر للرواية، فلعله ممن لا يحسن هذا، ثم ندرك بذلك اختلاف الرواة في لفظ الحديث، وكشف العلة إن كانت هناك علّة، ويتبين ذلك من خلال جمع الطرق للحديث لواحد، ومن ذلك:

ما أخرجه البخاري قال: حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أعتق نصيبا - أو شقيصا - في مملوك، فخلاصه عليه في ماله، إن كان له مال، وإلا قوم عليه، فاستسعي به غير مشقوق عليه" تابعه حجاج بن حجاج، وأبان، وموسى بن خلف، عن قتادة اختصره شعبة"[٣٩١].

فسياق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أطول من سياق شعبة، فنبه البخاري إلى أن سعيداً توبع على ذلك، وأن زيادة لفظه على لفظ شعبة لا يضر، كون شعبة اختصره، وهو تنبيه حسن من البخاري فهو أصلاً لم يخرج لفظ شعبة، لكنه نبّه على هذا الاختلاف، وقد أخرج طريق شعبة مسلم -وغيره- في صحيحه، باسناده، وفيه: شعبة، عن قتادة، عن النضر

---

(٣٨٩) العلل الكبير (٤٥٦).

(٣٩٠) الصحيح (١٩٨).

(٣٩١) صحيح البخاري (٢٥٢٧).

بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" في المملوك بين الرجلين، فيعتق أحدهما، قال: "يضمن"[٣٩٢].

ومرة بلفظ: "من أعتق شقيصا من مملوك، فهو حر من ماله"[٣٩٣].

ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث وكيع بن الجراح، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها في الحيض: "انقضي شعرك واغتسلي"[٣٩٤].

فاختصره وكيع من حديث طويل، فأخطأ فيه! قال ابن رجب:" وهذا مختصر من حديث عائشة الذي خرَّجه البخاري[٣٩٥]، وقد ذُكِر هذا الحديث المختصر للإمام أحمد، عن وكيع، فأنكره. قيل له: كأنه اختصره من حديث الحج؟ قال: ويحل له أن يختصر؟ ! وقال –مرة-: "هذا باطل"[٣٩٦].

قال أبو بكر الخلال: إنما أنكر أحمد مثل هذا الاختصار الذي يخل بالمعنى، لا أصل اختصار الحديث"[٣٩٧].

وقال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن منصور، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ مثل حديث يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: في الرجل لا يقدر أن ينفق على امرأته، قال: يفرق بينهما؟

([٣٩٢]) صحيح مسلم (١٥٠٢).

([٣٩٣]) المصدر نفسه (١٥٠٣).

(٣٩٤) المصنف (٨٦٥).

([٣٩٥]) ما أخرجه البخاري وغيره (٣١٧) قال: حدثنا عبيد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: خرجنا موافين لهلال ذي الحجة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أحب أن يهل بعمرة فليهلل، فإني لولا أني أهديت لأهللت بعمرة" فأهل بعضهم بعمرة، وأهل بعضهم بحج، وكنت أنا ممن أهل بعمرة، فأدركني يوم عرفة وأنا حائض، فشكوت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "دعي عمرتك، وانقضي رأسك، وامتشطي وأهلي بحج"، ففعلت حتى إذا كان ليلة الحصبة، أرسل معي أخي عبد الرحمن بن أبي بكر فخرجت إلى التنعيم، فأهللت بعمرة مكان عمرتي قال هشام: "ولم يكن في شيء من ذلك هدي، ولا صوم ولا صدقة".

([٣٩٦]) فتح الباري ٢/١٠٥، وينظر شرح العلل ١/٤٢٧-٤٢٨.

([٣٩٧]) شرح العلل ١/٤٢٧-٤٢٨.

قال أبي: وهم إسحاق في اختصار هذا الحديث؛ وذلك أن الحديث إنما هو: عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ابدأ بمن تعول... ؛ تقول امرأتك: أنفق علي أو طلقني...، فتأول هذا الحديث"[٣٩٨].

١٥- تشابه الرواة في الأسماء:

ضبط أسماء الرواة ومعرفة المتشابه، من الفنون الدقيقة العميقة، ولذا صنفت فيها مصنفات عدة، وأولى أهل العلم ضبطها عناية خاصة، يقول أبو إسحاق النجيرمي إبراهيم بن عبد الله: "أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده شيء يدل عليه"[٣٩٩].

ويقول أبو عبد الله الحاكم:" ومن تهاون بمعرفة الأسامي، أورثه مثل هذا الوهم"[٤٠٠].

فتصحيف الأسماء أشد أنواع التصحيف كما قال ابن المديني، وشرّه أن يبدل راوٍ ضعيف براوٍ ثقة.

قال الحافظ ابن حجر: "فإن أُبدل راو ضعيف براو ثقة، وتبين الوهم فيه؛ استلزم القدح في المتن أيضا - إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة - ومن أغمض ذلك: أن يكون الضعيف موافقا للثقة في نعته"[٤٠١].

فمن ذلك:

قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه زهير ابن معاوية ؛ قال: حدثنا واصل بن حيان، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكمأة والحبة السوداء، وقول النبي: عرضت علي الجنة...

([٣٩٨]) العلل (١٢٩٣).

([٣٩٩]) مشيخة أبي عبد الله الرازي لأبي طاهر السلفي ص٢٤٤.

([٤٠٠]) معرفة علوم الحديث ص١١٧.

([٤٠١]) النكت على ابن الصلاح ٢/٧٤٧.

؟فقال: أخطأ زهير مع إتقانه؛ هذا هو صالح بن حيان، وليس هو واصل، وصالح بن حيان ليس بالقوي، هو شيخ، ولم يدرك زهير واصلا.." [٤٠٢].

فزهير بن معاوية مع اتقانه وضبطه انقلب عليه اسم شيخه صالح بن حيان (الضعيف) فإبداله بثقة (واصل بن حيان) مع أنه لم يدركه.

قال يحيى بن معين: "سمع زهير من صالح بن حيان، وقلب صالح بن حيان، فجعلها كلها عن واصل بن حيان" [٤٠٣].

قال الإمام أحمد: "انقلب على زهير بن معاوية اسم صالح بن حيان، فقال: واصل بن حيان"[٤٠٤].

ومثال ذلك أيضاً ما وقع لأحد الثقات وهو أبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي لما روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وهو من أهل الشام الثقات قدم الكوفة، فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة شيئاً.

ثم قدم الكوفة بعد ذلك رجل آخر اسمه عبدالرحمن بن يزيد بن تميم وهو من ضعفاء الشاميين فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه، فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر (الثقة)، فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه فيقول: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر، مع أنّ أبا أسامة وابن جابر ثقتان، فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد، فميزوا ذلك ونصوا عليه؛ كالبخاري وأبي حاتم وأضرابهم[٤٠٥].

وبعد: فهذه أهم أسباب العلة أجملتها، وهناك أسباب أخرى ربما تندرج تحت هذه الأسباب من وجهة أو أخرى تركتها خشية التطويل والإسهاب.

([٤٠٢]) العلل (٢١٨٢).

([٤٠٣]) تاريخ الدوري ٤٣٤/٣.

([٤٠٤]) الكامل لابن عدي ٨١/٥.

([٤٠٥]) ينظر النكت على ابن الصلاح ص٧٤٧-٧٤٨.

المطلب الخامس: طرق الكشف عن العلة

للوقوف على علّة الحديث لابد من مراعاة الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: جمع طرق الحديث:

قال عبد الله بن المبارك: "إذا أردتَ أن يصحَ لكَ الحديث فاضرب بعضه ببعض"[٤٠٦].

وقال أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه... " [٤٠٧].

وقال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[٤٠٨].

وقال يحيى بنُ معين -رحمة الله عليه-:"اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة"[٤٠٩].

وقال أبو حاتم الرازي: "لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً ما عقلناه"[٤١٠].

وقَالَ الخطيبُ البغداديّ -رحمة الله عليه-:"والسبيلُ إلى معرفةِ علةِ الحديث أنْ يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[٤١١].

ويفضل للدارس المبتدئ رسم شجرة تفصيلة بالطرق ليتضح له اختلاف الأسانيد وتشعبها، فبعض الأحاديث لا يمكن الوقوف على عللها بشكل دقيق دون رسم الشجرة التفصيلة، حتى للمتخصص الحاذق.

الخطوة الثانية: تحديد موضع التفرد في الإسناد (مدار الحديث):

وأهمية معرفة موضع التفرد (المدار) في الإسناد تحديد الالمتابعات التامة والقاصرة للرواة.

ولابد من الوقوف على الترجمة التفصيلة للراوي المدار من اسمه وكنيته ووطنه وأصحابه، وأحواله، فإن كان من المشاهير كقتادة أو الزهري أو

([٤٠٦]) الجامع للخطيب ٢/٤٥٢.

([٤٠٧]) المصدر نفسه ٢/٣١٥.

([٤٠٨]) المصدر نفسه ٢/٣١٦.

([٤٠٩]) المصدر نفسه ٢/٢١٢.

([٤١٠]) فتح المغيث ٢/٣٧٠.

([٤١١]) الجامع للخطيب ٢/٤٥٢.

أبي إسحاق السبيعي أو مالك...إلخ فلا يحتاج إلى تطويل ذكر الترجمة، نعم لابد من المعرفة، لكن لا يحتاج إلى تثبيته خطأً دائمًا؛ كونه من الزيادة غير المحمودة في البحث اللهم إلا إذ اقتضت الحاجة.

ولابد من ضبط الترجمة بدقة عالية، سواء كانت للمدار أو لغيره، خشية الوقوع في اللبس براو آخر، وهذا كثير الوقوع في الرسائل والاطاريح هذه الأيام.

يقول المعلميُّ اليماني: "الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها...وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر.."[٤١٢].وقد سبق وبينا ذلك في موضعه.

والمهم ههنا أن ننظر في حال مدار الرواية: فإن كان ضعيفاً، فهو:

- إما متفق على تضعيفه فحينئذ هو علة الحديث ابتداءً.
- أو مختلف على ضعفه، فيدرس الرجل بمقارنة أقوال النقاد، والوصل إلى حكم واضح في الرجل، فإن ظهر أنه مستقيم الرواية صار لزاماً دراسة من فوقه ومن دونه، فقد يكون الوهم منهم أو منه، مع ملاحظة أسباب الاختلاف في تضعيفه، والأقوال في ذلك، ومراعاة من قال، وطريقة القول، فلعله خرج على سبيل المقارنة بغيره (التوثيق النسبي)، وهل هو خلاف حقيقي أم متوهم !، وأعني بالخلاف المتوهم، أن يوثقه كبار النقاد، ولا يضعفه إلا متأخر بجرح لم يلتفت إليه النقاد! فلا خلاف حقيقي حينئذٍ، وإنما هو خلاف متوهم!

([٤١٢]) التنكيل ١/٢٥٠-٢٦٢.

وأما إن كان المدار مستقيم الرواية مقبولها، فحديثه على وجهين:

أ- اتفق عليه أصحابه المعرفون في سياق الحديث سنداً ومتناً، وحينئذ لا اشكال.

ب- اختلفوا عليه.

وحينئذ ننظر إلى حاله، هل لحديثه حالة واحدة (في الأصل) أم له أكثر من حالة، فابن المسيب أو الزهري أو شعبة أو مالك -وأضرابهم من الثقات الأصل أن لحديثهم حالة واحدة، نعم قد يخطئون لكن الأصل أن حديثهم مستقيم، فننظر إلى أصحابه ممن اختلف عليه، ونراعي ما ياتي:

١. الدراسة والتدقيق في صحة جميع الطرق المختلفة إلى المدار، صحة الإسناد إليه، فإن لم يصح فلا عبرة بهذا الاختلاف.

٢. تمييز المخالف ؟ والتعريف به بشكل واف.

٣. ما منزلة المخالف أمام أصحاب الشيخ الآخرين، وهل فيهم من أصحابه المعروفين بالملازمة، المختصين به؟

٤. هل انفرد أو توبع؟ مع دراسة الطريق المتابع بشكل دقيق وعدم الاكتفاء بوجود هذه المتابعة، إذ قد تكون المتابعة ضعيفة لا ترتقي للتقوية أو متابعة على الخطأ أصلا.

٥. فإن تبين لك صحة الطريقين المختلفين (أو ربما أكثر من طريقين) إلى المدار على اختلافهم عليه، بأنواع الاختلاف من زيادة أو نقصان في السند أو المتن، لزم الدراسة المستفيضة لهذا الاختلاف.

وهذا إن كان مدار الحديث حاله واحد، وحديثه واحد، فأما إن كان الشيخ (مدار الرواية) له أكثر من حالة واحدة، وحاله مختلف باختلاف أسباب الضبط، فبعض الشيوخ يختلف حاله باعتبار شيخ معين دون غيره: كأبي معاوية الضرير، فحديثه صحيح إذا روى عن الأعمش، ومضطرب في غير الأعمش. أو باعتبار بلد دون بلد: كـ معمر بن راشد: حديثه في اليمن صحيح، وحديثه في البصرة فيه أغاليط. ويزيد بن هارون فحديثه بواسط أصح من حديثه ببغداد.

أو باعتبار احتراق كتبه: كعبد الله بن لهيعة، فحديثه قبل احتراق كتبه أصح منه بعد الاحتراق.

أو باعتبار ذهاب بصره: كـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

أو باعتبار اختلاطه: أي تغير فصار حفظه وضبطه خفيفاً، كسعيد بن أبي عروبة وعطاء بن السائب، وغيرهما، فمن سمع منهم قبل الاختلاط أصح ممن سمع منهم بعده، وهكذا.

فإن كان مدار الرواية هكذا حاله فحينئذ ندرس الطرق المختلفة إلى المدار -كما سبق – ثم نتبع ما يأتي بشكل خطوات:

أ. ملاحظة حالة الراوي (المدار) التي عرف بها، كاختلاط عطاء بن السائب -مثلاً- فلعله حدث به بعد اختلاطه.

ب. معرفة أصحاب الراوي من عرف منهم بالاختصاص والإتقان أو ممن غلط عليه، والوقوف على تاريخ الرواة لتمييز بين من سمع من الراوي بعد الاختلاط إن عرف به أو التلقين أو لعله ممن سمع منه في البلد الذي خلّط فيه، والأولى على طالب العلم حفظ تفصيلات الرواة المشهورين، ومعرفة أصحاب كل واحد منهم، وتمييز سماعاتهم، وقد مر ذكر بعض ذلك بشكل واضح.

ج. مقارنة هذه الروايات ومعارضتها ببعضها، ودراستها بشكل مفصل، فاحتمال الوهم من أصحاب الراوي وارد كمثل احتماله من الراوي نفسه، وليست هناك قاعدة كلية تحسم الأمر في مثل هذا.

د. ملاحظة المتابعات هل هي متابعات حقيقية تسهم في تقوية الحديث وجبر القصور في الراوي أو أنها متابعات موهومة، لا يفرح بها؟ فنجد بعض المشتغلين بهذا الفن يصححون ويقوون بكثرة الطرق، بل بعض الأئمة من المتأخرين ينصّ على هذا، فكم من حديث صححوه تحت قاعدة (وكثرة الطرق تدل على أنّ للحديث أصلاً)! متجاهلين تعليلات النقاد الأفذاذ، وكأنهم أحاطوا بما لم يحط بهم أولئك الجهابذة، ولا يلتفتوا إلى طبيعة هذه المتابعات، ولم تغافل عنها الأئمة النقاد، ولم يلتفتوا إليها.

وتأمل بعد في قول أبي داود السجستاني، قال: "سمعت أحمد، وذكر له حديث بريد هذا، فقال أحمد: يطلبون حديثا من ثلاثين وجهاً، أحاديث

ضعيفة، وجعل ينكر طلب الطرق نحو هذا. قال: هذا شيء لا تنتفعون به، أو نحو هذا الكلام"[٤١٣].

قال ابن رجب معقباً: "وإنما كره أحمد تطلب الطرق الغريبة الشاذة المنكرة: وأما الطرق الصحيحة المحفوظة فإنه كان يحث على طلبها، كما ذكرناه عنه في أول الكتاب"[٤١٤].

وقد نبه على هذه النكتة الحافظ الزيلعي بقوله:" قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفًا، وإنما ترجح بكثرة الرواة إذا كانت الرواة محتجًا بهم من الطرفين"[٤١٥].

وقبل الحكم على الحديث بأي حكم معين يجب:

هـ. مراجعة أقوال الأئمة النقاد أطباء العلل المتقدمين في كتب الرواية، وكتب العلل، وملاحظة اتفاقهم على الحديث أو اختلافهم عليه، فإن اتفقوا على قول واحد تصحيحًا أو تضعيفًا فلا عبرة بمخالفتهم حينئذٍ، ويجب التسليم لهم، لأن عملهم يقوم على القرائن المحضة، التي لا تندرج تحت قاعدة، لأنهم عاينوا الأصول وعرفوا الطرق المختلفة وتفصيلات الرواة، وهذه القرائن انتهت الى عهد ابن خزيمة (٣١١هـ) كما نص على ذلك الأئمة.

وأما إن اختلفوا بينهم – أقصد النقاد- أو سكتوا فلابد من مراجعة أقوال الأئمة من بعدهم من أهل العلم ولا سيما من عرف منهم بالعلم الواسع والقدم الراسخ، كالعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، والبيهقي، والنووي، وابن عبد الهادي، وابن رجب، والذهبي، وابن حجر... الخ، ودراسة اختلافهم وفق القواعد المقررة المستفادة من قرائن الأئمة، فلا يقبل من باحث مخالفة الأئمة بحجة معرفته بالقرائن ؟! لأن القواعد المقررة اليوم تلزمنا جميعاً، ونص في موضع الخلاف (بيننا).

ومما يجب ملاحظته ما يأتي:

([٤١٣])شرح العلل ٦٤٧/٢.

([٤١٤]) المصدر نفسه.

([٤١٥])نصب الراية ٣٦٠/١.

- أن المنهج النقدي لنقاد الحديث الأوائل كابن المديني وابن معين وأحمد والبخاري ومسلم.. وهلم جرا يقوم على أساس القرائن، ولكل حديث قرينة خاصة، وهذه الطبقة تنتهي بابن خزيمة(٣١١هـ)، بخلاف منهج متأخري الفقهاء القائم على أساس القواعد، كما سياتي تفصيله.
- التنبه للفرق بين مصطلحات الأئمة النقاد المتقدمين في إعلالهم للأحاديث وبين مصطلحات متأخري الفقهاء، كمصطلح المرسل- مثلاً- فأئمة النقد يطلقونه على مطلق الانقطاع، بينما خصصه أهل المصطلح بما يرفعه التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم، أو اطلاق النقاد المتقدمين للمنكر على مطلق الخطأ، بينما خصصه أهل المصطلح بنوع معين.. وهكذا

فلا يعارض قولهم –مثلاً- (منكر) بأنه شاذ ؟ كما فعله بعض الأفاضل من المعاصرين.

- كثير من العلل التي يعلل بها المحدثون النقاد أهل القرائن لا يقبلها متأخرو الفقهاء، ولا يعدونها عللاً قادحة!! كتعارض الوصل والإرسال أو الوقف والرفع، أو زيادة لفظة معينة، تحت قاعدة (الزيادة من الثقة مقبولة على اطلاقها)! وقد نصّ ابن دقيق العيد في حد الحديث الصحيح بقوله:" وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذا ولا معللا وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء فإن كثيرا من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء"[٤١٦].

ثم تأمل قوله في الحديث المقلوب:" وهو أن يكون الحديث معروفا برواية رجل معين فيروى عن غيره طلبا للاغتراب وتنفيقا لسوق تلك الرواية، مثل أن يكون معروفا برواية مالك بن نافع عن ابن عمر فيرويه عن مالك بن عبد الله بن دينار عن ابن عمر. وهذا فيه على طريقة الفقهاء أنه يجوز أن يكون عنها جميعا لكن يقوم عند المحدثين

([٤١٦]) الاقتراح ص٥.

قرائن وظنون يحكمون بها على الحديث أنه مقلوب وقد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث..." [٤١٧].

والأمثلة العملية كثيرة جداً على رد أصحاب منهج متأخري الفقهاء تعليلات النقاد بأنها لا تجري على طريقة الفقهاء.

والذي يظهر أنّ السبب الرئيس في هذا الخلاف بين المنهجين أعني منهج النقاد ومنهج متأخري الفقهاء نبع من اختلافهم في معنى المخالفة أصلا! فتعدد وجوه الرواية واختلاف أصحاب الشيخ عليه كأن يروى مرة عن نافع عن ابن عمر وأخرى عن سالم عن ابن عمر لا يعده أهل الفقه والأصول مخالفة! ما داما ثقتين، بينما يعده أهل النقد من المحدثين مخالفة للمحفوظ، ويعللون بمثلها، ومجي الحديث مرة مرسلا وأخرى متصلاً، أو مرفوعًا وأخرى موقوفًا، أو مجيئه مرة بزيادة رجل وأخرى بنقصانه، أو مجيئه مرة بذكر فلان من الرواة وأخرى بغيره، فهذه علل قادحة عند المحدثين، بينما لا تعد عند متأخري الفقهاء مخالفة أصلا! وهذا هو أساس الاختلاف بين المنهجين، وقد نص كثير من أهل العلم على ذلك، كابن الصلاح وابن دقيق العيد وابن حجر، وغيرهم.

([٤١٧]) المصدر نفسه ص٢٥.

المطلب السادس: الفرق بين القرائن والقواعد

على طالب العلم الوقوف بتأمل للفارق المنهجي الذي نبهنا عليه قبل قليل، إذ منهج النقاد الأوائل المتقدمين يقوم على القرائن، ومنهج متأخري الفقهاء يقوم على القواعد، فما الفرق بين الطريقتين؟ إذ يترتب على هذا التفريق بين المنهجين، معرفة الفارق المنهجي بين ترجيحات الأئمة النقاد أهل الدراية وترجيحات من بعدهم، ولاسيما فيما وقع فيه اختلاف بين أحكامهم على الروايات.

فنقول: القاعدة هي:"حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه"أي:" قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[٤١٨].

وقال القرافي:" وكذلك اشتراطه القرينة فإن المفتي يتبع الأسباب والمقاصد دون القرائن وإلا فيلزم مخالفة القواعد ويتعذر الفرق بين ما ذكر من النظائر."[٤١٩].

أما القرينة فعرفها الجرجاني: "أمر يشير إلى المطلوب"[٤٢٠].

وقيل: الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الوضعي إلى المعنى المجازي. وقيل هي: ما يدل على المراد من غير أن يكون صريحًا فيه.

وأعرفها: هي أمارات تغلب على ظن الناقد تحمله على الترجيح في حكمه على الراوي والمروي، ولا تجري على قانون واحد. وهي قد تكون ظاهرة أو خفية، وقد تكون مادية أو معنوية.

فأئمة الحديث النقاد لم يعتمدوا على القواعد لأنها ثابتة جامدة، وإنما اعتمدوا في أحكامهم على القرآئن المحتفة بالراوي والرواية، بخلاف

([٤١٨])التلويح على التوضيح، التفتازاني، ١/٢٠.

([٤١٩]) الفروق٢/٣٠٢.

([٤٢٠]) التعريفات ص١٧٤.

متأخري الفقهاء والأصوليين[٤٢١]، وجمهور أهل مصطلح الحديث الذين اعتمدوا على القواعد وساروا عليها في تصحيح الأحاديث أو المقارنة بين الطرق.

فأهل القواعد درسوا كلام الأئمة وخرجوا من بعض أقوالهم بقواعد جعلوها كلية، ففي تعارض الوصل والإرسال مثلاً قدموا الوصل وجعلوه قاعدة! أو في تعارض الأحفظ مع الأكثر يقدم الأكثر على الواحد الثقة، وفي تعارض ضبط الكتاب مع ضبط الصدر يقدمون ضبط الكتاب مطلقاً! وفي تعارض أصحاب الرجل يعتمدون على نصوص معينة للأئمة في تقديم فلان في شيخه مطلقاً !! وعليه جرى عامة طلبة العلم والمشتغلين بالعلل.. وهكذا.

وهذا وإن كان مستساغاً -أعني عمل القواعد- فيما اختلف فيه الأئمة عندنا وعند من سبقنا من العصور المتأخرة، لكنه مرفوض إذا عورض به صنيع الأئمة ونقدهم، ثم منازعتهم في أحكامهم!

لذا فمن يزعم اليوم أنه يعرف القرآئن التي تعامل بها النقاد مع الروايات فهو واهم ! فكل ما نصنعه اليوم هو استقراء أقوال الأئمة واستنباط القواعد حسب؛ لأن القرآئن لا تقوم على قاعدة معينة وإنما تقوم على جملة معطيات متراكمة في ذهن الناقد من خلال سبر حال الراوي والمروي، فيصرح ببعضها أحياناً ويسكت عنها غالباً.

لذا فبعضنا وإن اعترف بوجود هذه القرآئن إلا أنه يخطئ خطأ جسيما حينما يجعل قرينة معينة ما قاعدة مطردة في كلِّ الروايات، فمثلاً: مالك مقدم في الزهري على كل أصحاب الزهري.. فيأتي ناقد من النقاد الأوائل

([٤٢١]) أنما جعلنا (المتأخرين) قيداً يخرج به أئمة الفقه الأوائل، كمالك والشافعي وأحمد..الخ، فهم رؤوس الحديث رؤوس الفقه.

فيقدم من هو دون مالك على مالك في حديث ما، ويحكم بغلط حديث مالك، ثم يأتيك متأخر أو معاصر ويعارض حكم ذاك الناقد بقاعدة (أن مالكا أوثق أصحاب الزهري) ويدعي أنها (قرينة!!) وهذا محض وهم ؛ لأنه صيّر القرينة قاعدة، لأن ذاك الناقد قد يكون رجح رواية غير مالك–مثلا- على رواية مالك أو ابن عيينة في الزهري لقرينة أخرى لم يصرح بها ذاك الناقد ! وصنيع الأئمة جلي لم تتبعه.

ومن ذلك تقديم عبيد الله العمري على جميع أصحاب نافع، فهل هي قاعدة مطردة؟ الجواب لا، فربما يرجح الأئمة طريق غيره عليه في نافع نفسه!

لذا جاء في علل الدارقطني:"وَسُئِلَ عن حديث نافع، عن ابن عمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تسافر امرأة ثلاثا إلا مع ذي محرم". فقال: يرويه عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً. وقال يحيى القطان: ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا حديثا واحداً، وذكر هذا الحديث. ورواه أخوه عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفا.." [٤٢٢].

ولسنا بصدد تخطئة كلام القطان أو قبوله، فالحديث صحيح متفق عليه من طريق عبيد الله العمري، ولكن لتوضيح أنّ ابن القطان قدم رواية من دون عبيد الله على عبيد الله هنا وهو ممن نص على تقديمه في نافع !

فعلى المتصدي للعلل أن يلحظ الشيخ ومن فوق الشيخ ومن دون الشيخ قبل أن يخطئ حكم الناقد أو يخالفه! فقد يكون الرجل مقدم في شيخه ولكن الوهم من قبل من روى عنه، فعبيد الله العمري وإن كان مقدماً في نافع، لكن قد يكون رواه عنه: شريك القاضي أو علي بن ظبيان أو غيرهما من الكوفيين ! وفي رواية الكوفيين عنه كلام؟ أو قد يكون من رواية بقية بن الوليد أو يحيى بن سليم أو سعيد بن بشير.. الخ

([٤٢٢]) العلل(٢٩٤٤).

إذن لابد من ملاحظة جملة معطيات حول رواية الراوي قبل أطلاق الحكم، ولا يصح التعميم وفق القواعد العامة التي أطلقها بعض أهل العلم ثم مشاححة النقاد الجهابذ كأنهم لم يطلعوا على تلك الأقوال التي يتعكز عليها المتوهمون!!

ومن ذلك على سبيل التمثيل: ما نصّ عليه بعض أهل العلم من أنّ حماد بن سلمة أثبت أصحاب ثابت البناني والمقدم فيهم عند الاختلاف، قال أبو حاتم:": أَضْبَطُ النَّاسِ لِحَدِيثِ ثَابِتٍ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، بَيَّنَ خَطَأَ النَّاسِ".[٤٢٣]

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: قالَ أَحمَدُ بن حَنبَلٍ: "أَعلَمُ النّاسِ بِحَدِيثِ ثابِتٍ، وعليِّ بن زَيدٍ، وحميدٍ، حَمّادُ بن سَلَمَةَ".[٤٢٤]

وحكى الإمام مسلم إجماع أهل المعرفة على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت[٤٢٥].

فهذه وإن كانت قرينة، يرجح بها الأئمة مع قرائن أخرى تحتف بالحديث، فلا يصح تحويلها إلى قاعدة، وحيثما عورض حماد في ثابت قُدِّم على غيره!

لذا تجد أبا حاتم –مثلاً- وهو ممن نصّ على تقديم حماد، قد خالف ذلك لقرينة أخرى بدت له !! قال ابن أبي حاتم في علله: وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ ؛ رواهُ حمّادُ بن سلمة، عن ثابِتٍ، عن أنسٍ، أنَّ أُسيد بن حُضيرٍ، قال: بينما أنا فِي مشربةٍ أقرأُ سُورة البقرةِ، إذ سمِعتُ وجبةً، فخشِيتُ أن يكُون فرسِي استطلقت، فنظرتُ فإذا مِثلُ قنادِيلِ المسجِدِ بين السّماءِ والأرضِ، فما ملكتُ نفسِي أن أتيتُ النَّبِيّ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ فأخبرتُه، فقال: ذلِك ملائِكةٌ نزلُوا يستمِعُون القُرآن.

([٤٢٣]) العلل (١٢١١).

([٤٢٤]) العلل(٢١٨٥).

([٤٢٥]) التمييز بتحقيقنا ص١٩٥.

قُلتُ لأبِي: رواهُ سُليمانُ بن المُغِيرةِ، فقال: عن ثابِتٍ، أنَّ أُسيد بن حُضيرٍ لم يذكُر أنسًا. فقال أبِي: سُليمان أحفظ من حمّاد لحديث ثابِت"[٤٢٦].

فتأمل هنا في تقديم أبي سعيد سليمان بن المغيرة البصري على حماد بن سلمة في ثابت.

ومن أمثلته أيضاً: تقديم النقاد لسعيد بن أبي عروبة في قتادة، فأورد ابن أبي حاتم قال: وسألت أبي عن حديث رواه عبد الأعلى ، عنسعيد ، عن قتادة، عن سليمان اليشكري ، عن جابر، عن النبي قال: تسموا باسمي، ولا تكتنوا بكنيتي؟ قال أبي: رواه شعبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قلت: أيهما أشبه؟

قال: سعيد بن أبي عروبة لحديث قتادة أحفظ"[٤٢٧].

فهنا قدم أبو حاتم سعيداً على شعبة في قتادة السدوسي!!؛ لاختصاصه به، وأنه من أكثر من لازمه وحفظ عنه، فهي قرينة مع قرائن أخرى احتفّت بالرواية لم يصرح بها أبو حاتم أو أبو زرعة، والخطأ يكمن كما قلنا سابقا في تحويلها إلى قاعدة عامة!، ثّم نرد أحاديث صححها النقاد بزعم أنه قد نص على تقديم فلان على فلان!

ولهذا فقد يقدم من هو دون شعبة في الحفظ والمنزلة على سعيد بن أبي عروبة في حديث آخر لقرينة أخرى ربما يصرح بها الناقد، وربما يشير إليها، والغالب يسكت عنها!

ومن ذلك ما أورد ابن أبي حاتم في العلل قال: "وسألت أبِي، وأبا زرعة، عن حديث ؛ رواهُ المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن أنسٍ، قال: كانت عامة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حِين حضره

([٤٢٦]) العلل (١٦٨٧).

([٤٢٧]) المصدر نفسه (٢٢٥١)

الموتُ:" الصّلاة وما ملكت أيمانكم". قال أبِي: نرى أنَّ هذا خطأٌ ؛ والصّحيحُ حديثُ همّامٍ، عن قتادة، عن صالح أبِي الخلِيلِ، عن سفِينة، عن أُمِّ سلمة، عنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وقال أبُو زُرعة: رواه سعِيد بن أبِي عروبة، فقال عن قتادة، عن سفينة، عن أُمِّ سلمة، عنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وقال: وابنُ أبِي عروبة أحفظ، وحديث همّامٍ أشبهُ، زاد همّامٌ رجلاً "[٤٢٨].

ومنه أيضاً: قال: وسألت أبِي عن حدِيثٍ ؛ رواه عبّاد بن العوّام، عن سعيد بن أبِي عروبة، عن قتادة، عن أنسٍ: أنَّ أُمّ سُليمٍ حاضت بعدما أفاضت يوم النّحرِ، فأمرها النَّبِيُّ أن تنفِر".

قال أبِي: هذا خطأٌ، إنّما هو قتادةُ، عن عكرمة، عنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، مرسلٌ في قصّة صفيّة؛رواهُ الدّستوائِيُّ، وغيرُهُ وهذا هو الصحيح"[٤٢٩].

فالأمامان الرازيان قدما هماماً بن منبه وهشاماً الدستوائي على (سعيد بن أبي عروبة) مع كونه أخص أصحاب قتادة السدوسي وأحفظهم لحديثه، لقرآئن لم يصرحا بها، قد جعل ابو زرعة زيادة همام لرجل في الإسناد قرينة على ضبطه، لأنه أصعب عليه ! وقدم أبو حاتم حديث هشام الدستوائي ومن تابعه المرسل على حديث ابن أبي عروبة المتصل .

وقد سبق تقديم أبي حاتم لسعيد بن أبي عروبة على إمام الدنيا شعبة بن الحجاج في قتادة لاختصاصه بها!

فكل حديث له بيئته وظروفه وقرائنه المستقلة، ولذا فالقرائن لا يمكن إحصاؤها؛ لأن القليل منها فسر وبُيّن من خلال الأسئلة التي تلقى على الناقد، وأكثرها لم تفسر ولم تبين! ومن ذلك ما أورده ابن أبي حاتم قال: وسألتُ أبي، عن حديثٍ، رواه عنبسة بن عَبد الواحد، عن سعيد بن أبي

([٤٢٨]) العلل (٣٠٠).

([٤٢٩]) العلل (٧٩١).

عَرُوبة، عن قتادة، عن أنس قال إياكم ومجالس الطرق فإن كان لاَ محالة فأدوا الطريق حقه.

قال أبي: حَدَّثناه يزيد بن أبي يزيد القطان عن عنبسة.

ورواه أبان، عن قتادة أَنه بلغه أن رسول الله صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ قال.

قلتُ لأَبي: أيهما أصح ؟

قال: إن كان ذلك محفوظا فهو حسن وما أخوفني أن يكون قد أفسد حديث أبان ذلك الحديث"[٤٣٠].

والسؤال: حسب القاعدة فإن سعيداً مقدم على كل أقرانه في قتادة، وههنا رواه أبان العطار مرسلاً فلم لا نقدم رواية سعيد ههنا؟ أكيد أن هناك أسباباً جانبية وقرائن أخرى هي سبب في استشكال أبي حاتم بطريق أبان المرسل على طريق سعيد المتصل، وليس هذا مبحثنا، وإنما قصدنا أن نبين أنّ بعضنا يتوهم من معرفته بعض القواعد أنه صار عارفاً بالقرآئن منضبطاً بها!

فالقرائن التي وقرت في ذهن الناقد هي من رجحت عنده تقديم سعيد هنا وتأخيره هناك، وهي من جعلته يرد الروايتين أو يستشكلهما أو ربما يقبلهما جميعاً!

فالأئمة عندهم من الروايات ويعرفون مخارجها ويحفظون طرقها، يعرفون مرويات فلان ومن روى عنه وكم روى عنه وفي أي بلد روى عنه، وهل حديثه هذا يشبه أحاديثه المحفوظة أو لا يشبه؟ ومن سمع منه قبل اختلاطه ومن لم يسمع... وهكذا.

فالأئمة يحكمون على الرواية باستقلال عن الرواية الأخرى، وقرآئن قبول رواية فلان من الشيوخ (عطاء بن السائب مثلاً) تختلف عن قرآئن قبول الرواية عن أبي إسحاق السبيعي، ولهذا تجدهم مرة يستنكرون تفرد

([٤٣٠]) العلل (٢٢٧٢).

راو عن شيخ، ومرة يقبلون تفرده في شيخ آخر، ومرة يستنكرون طريق راو عن شيخ ويعلونه بالوقف وأخرى يعلون بالاتصال، ومرة يقولون: طريق حماد بن زيد أصح قصر به، وأخرى يقولون: طريق حماد بن زيد أصح زاد رجلاً! فكل كلامهم ذاك قائم على أساس القرآئن المحتفة بالحديث.

والأعجب من كل هذا أنك تجدهم يعلّون رواية ويعرفون غلطها ولا يستطيعون التعبير عن تلك العلة بعبارة صريحة، فيقال لأبي حاتم مثلا: ممن الخطأ ؟ فيقولون: لا أعرف. فأبو حاتم يعرف إنها غلط من خلال ما يحفظه ويعرفه من الروايات والطرق، ولكنه قد لا يعرف من أين جاء الغلط، وعلى من يحمل، كما جاء في قصة الصيرفي، فالصيرفي يعرف الدينار مزيفاً مغشوشاً ولكنه قد لا يعرف من زوره!! لله درهم من جهابذ أفذاذ !

ومن ذلك قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبِي عَن حدِيثٍ ؛ رواهُ زهير، عن حميد الطويل، عن أبِي رجاء، عَن عَمِّه أبِي إدريس، عن بلال، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فِي المسح على الخفين والخِمار.

فقال أبِي: هذا خطأٌ، إنّما هُو حميد، عن أبِي رجاء مولى أبِي قِلابة، عن أبِي قِلابة، عن أبِي إدريس، عن بلال، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قُلتُ لأبِي: الخطأُ مِمّن هُو ؟قال: لاَ يُدرى[٤٣١].!!

ولنتأمل في هذا الحوار بين سامقتين من أهل هذا الفن!

قال ابن أبي حاتم:" وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ!

([٤٣١]) العلل (٥٢)

فَقِيلَ لأَبِي: إِنَّ أَبَا زُرْعَةَ، قَالَ: هَذَا خَطَأٌ. قَالَ أَبِي: الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ بِخَطَأٍ، وَكُنْتُ أَرَى قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. قيل لأبي: كذا قاله أَبُو زُرْعَةَ قَالَ أَبِي: وليس هو عندي كذا، الذي عندي أنه صحيح، الذي كان الحديثان جميعا كانا عند معاوية بن صالح، وكان الثَّوْرِيّ حافظا، وكان حفظ هذا أسهل على الثَّوْرِيّ من حديث العلاء، فحفظ هذا ولم يحفظ ذاك ومما يدل على أن هذا الحديث صحيح هو أن هذا الحديث يرويه الحمصيون، عَنْ عبد الرحمن بن جبير، عن عقبة، ومحال أن يغلط بين الإسناد إلى إسناد آخر، وإنما أكثر ما يغلط الناس إذا كَانَ حديثا واحدا من اسم شيخ إلى شيخ آخر، فأما مثل هؤلاء فلا أرى يخفى على الثَّوْرِيّ"[٤٣٢].

لذا فالأئمة لهم نقد مستقل وقرائن معينة في كل حديث، ولو رأيت ظاهر الإسناد يشبه الإسناد، لذا فالذي يجب التنبه عليه أنّ صنيع الأئمة يقوم على القرآئن لا غير، ومن ألزمهم ببعض أقوالهم وجعلها قاعدة مطردة في عمله ثم راح يحاكمهم عليه فهو لم يعرف صنيع القوم! ومن نازعهم في أحكامهم فهو مخطئ واهم، لأنهم يعرفون الطرق ويحفظون التفريعات، وقفوا على الأصول وعاينوها، فهذا البخاري لم يقبل من إسماعيل بن أبي أويس إلا بعد أن عاين أصوله وانتقى منها، وكذا أخرج لخالد القطواني لأنه عاين أصوله وانتقى منها رواياته عن المدنيين، وكذا لفليح بن سليمان.. فلا ينازع في إخراجه لهم في صحيحه وتركه أحاديث مثل حماد بن سلمة؛ لأن له من القرآئن ما دعته إلى مثل ذلك.

وهذه القرائن ليست مقتصرة على الروايات بل تشمل الرواة أيضاً، فهم يعرفون تفصيلات ودقائق يعيش أحدنا الدهر وهو لا يدرك معشارها ! وكانوا يتحرون معرفة الرواة ويفتشون عنهم، ومن ذلك-مثلاً- قال أبو

([٤٣٢]) العلل (١٦٦٧).

العباس ابن محرز: "سمعت يحيى وسئل عن داود بن عمرو الضبى فقال: لا أعرف من أين هذا. قلت: ينزل المدينة. قال: مدينتنا هذه أو مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ قلت: مدينة أبى جعفر. قال: عمن يحدث. قلت: عن منصور بن الأسود وصالح بن عمر ونافع بن عمر. فقال: هذا شيخ كبير، من أين هو؟ قلت: من آل المسيب. فقال: قد كان لهؤلاء نفسان متقشفان: أحدهما يتصدق، والآخر يبيع القصب، لا أعرفه. أما لهذا أحد يعرفه؟ قلت: بلى، بلغني عن سعدويه أنه سئل عنه فقال: ذاك المشؤوم ما حدث بعد وعرفه. فقال: سعدويه أعرف بمن كان يطلب الحديث معه منا ثم بلغني أن يحيى سأل سعدويه عنه فحمده "[٤٣٣].

لذا فمثل هؤلاء القوم لا يعارضون أو ينازعون في أقوالهم وأحكامهم، وإنما تأخذ على التسليم، اللهم إلا فيما اختلفوا فيه.

قال أبو عبد الله الذهبي: "وهذا في زماننا يَعْسُرُ نقدُه على المحدِّث، فإنِّ أولئك الأئمة - كالبخاريّ وأبي حاتم وأبي داود - عايَنُوا الأصول، وعَرَفوا عِلَلَها. وأمَّا نحن، فطالَتْ علينا الأسانيدُ، وفُقِدَتْ العباراتُ المتيقَّنَة. وبمثلِ هذا ونحوِه، دَخَل الدَّخَلُ على الحاكم في تَصَرُّفِهِ في "المستدرك"[٤٣٤].

وقال أبو الفضل ابن حجر: " وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه "[٤٣٥].

فهل ينازع مثل البخاري –مثلاً- في حديث صححه، أو رجل ضعّفه؟ نعم ينازعه من حفظ ألف ألف حديث أو سبعمائة ألف حديث! أو صنف تاريخاً كتواريخه، وهيهات هيهات !!

([٤٣٣]) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز ٧٤/١.

([٤٣٤]) الموقظة ص٤٦.

([٤٣٥]) النكت ٧٢٦/٢.

قال أحمد بن حمدون: "رأيت البخاري ومحمد بن يحيى يسأله عن الأسامي والكنى والعلل ؟ ومحمد بن إسماعيل يمرّ فيه مثل السهم، كأنه يقرأ: قل هو الله أحد"[٤٣٦].

وما نفائس الحافظ ابن رجب وهو يتعقب الخطيب وابن عبد البر!!:"....
والعجب ممن يعلل الأحاديث الصحيحة المخرجة فِي الصحيح بعلل لا تساوي شيئاً، إنما هِيَ تعنت محض، ثُمَّ يحتج بمثل هذه الغرائب الشاذة المنكرة، ويزعم أنها صحيحة لا علة لها"[٤٣٧].

وكم نجد من متأخر أو معاصر آخذ بكلام الإمام علي بن المديني – مثلاً- في ترتيبه طبقات أصحاب نافع متكئاً لترجيح ما ظنه راجحاً !! ولو تأمل قليلاً لأدرك بعده عن الصواب.

فكلام ابن المديني في ترتيب الطبقات على الرأس والعين ولكن السؤال: هل نوزع فيها أو لا؟ ألم يخالفه ابن معين، والنسائي ؟ فابن معين لا يرى ترتيباً – كما في رواية عنه- والنسائي زاد وأنقص وقدم وأخر، فماذا سنفعل إذا تعارضت رواية مالك مع العمري الكبير في حديث ما؟ فيأتيك أحدهم –جدلا- ليرجح رواية مالك لقول ابن المديني ويأتينا آخر ليعارضه بقول ابن معين أو النسائي؟ طبعا لا إشكال إن كان في المسألة خلاف بين النقاد أنفسهم، ولكن ماذا لو كان الحديث في الصحيح ولم نجد معارضاً؟

لذا فالذي يجب أن نتنبه إليه معاشر طلبة العلم أن أحكام المتقدمين التي لم يختلفوا عليها لا يجوز منازعتهم فيها، وما اختلفوا فيها جاز لنا وفق القواعد، والتي يتوهم بعضنا أنها قرآئن!! والصحيح أنها قواعد كلية جامدة، تصيب مرة، وتخطئ مرة!

وأنا لا أنكر أهمية القواعد (الأصولية في حقيقتها) إذ كلام الأئمة المتقدمين لا بأس بتقعيده كقواعد نتحاكم إليها عند خلافنا في الأحاديث

([٤٣٦]) شرح علل الترمذي ١/٢٢٥.

([٤٣٧]) المصدر نفسه ٦/٤٠٦-٤٠٧.

المختلف عليها، وهو ما فعله أئمة المصطلح وهي طريقة الأصوليين، كما بينته في غير هذا الموضع، ولكن لا يصح أن نحاكم أئمة النقد أهل (القرآئن) بهذه القواعد الصماء؟ فما يراه ابن المديني من تقديم فلان على فلان قد لا يستقيم عند ابن معين، وما يرجح عند أبي زرعة قد لا يرجح عند أبي حاتم، فلا يجوز ضرب أقوالهم بعضها ببعض، وإنما الصواب دراستها وتوجيهها بالوجهة الصحيحة.

فيجب التسليم لأحكام هؤلاء الأئمة وعدم مشاححتهم، اللهم إلا فيما تنازعوا فيه واختلفت أحكامهم، كما سبق.

ومن نفائس العلامة محمد أنور شاه الكشميري قوله:" وليعلم أن تحسين المتأخرين، وتصحيحهم، لا يوازي تحسين المتقدمين فإنهم كانوا أعرف بحال الرواة لقرب عهدهم بهم، فكانوا يحكمون ما يحكمون به، بعد تثبت تام، ومعرفة جزئية، أما المتأخرون فليس عندهم من أمرهم غير الأثر بعد العين، فلا يحكمون إلا بعد مطالعة أحوالهم في الأوراق، وأنت تعلم أنه كم من فرق بين المجرب والحكيم، و ما يغني السواد الذي في البياض عند المتأخرين، عما عند المتقدمين من العلم على أحوالهم كالعيان، فإنهم أدركوا الرواة بأنفسهم، فاستغنوا عن التساؤل، والأخذ عن أفواه الناس، فهؤلاء أعرف الناس، فبهم العبرة، وحينئذ إن وجدت النووي مثلا يتكلم في حديث، والترمذي يحسنه، فعليك بما ذهب إليه الترمذي، ولم يحسن الحافظ في عدم قبول تحسين الترمذي، فإن مبناه على القواعد لا غير، وحكم الترمذي يبني على الذوق والوجدان الصحيح، وإن هذا هو العلم، وإنما الضوابط عصا الأعمى "[٤٣٨].

([٤٣٨]) فيض الباري ٦/٢١٦.

المطلب السابع: دراسة تطبيقية

سنتعرض في هذا المطلب لدراسة ثلاثة أحاديث فيها علل، كنموذج تطبيقي لما سلف.

النموذج الأول

قال الأمام أحمد: حدثنا سفيان، عن الزهري، حدثني أبو بكر بن عبيد الله بن عمر، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله ".

تخريج الحديث:

بعد جمع الطرق من مظانه، ورسم شجرة الإسناد الموضحة:

تبين أن مدار هذا الحديث على الإمام محمد بن شهاب الزهري، رواه:

أولاً: سفيان بن عيينة، عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب عن جده (ابن عمر).

أخرجه الحميدي (٦٤٨)، وأحمد (٤٥٣٧)و(٤٨٨٦)، والدارمي (٢٠٧٤)، ومسلم (٢٠٢٠)، وأبو داود (٣٧٧٦)، والنسائي في الكبرى (٦٧١٥)، وأبو عوانة(٨١٧٤)، والبيهقي في الكبرى ٢٧٧/٧، وفي شعب الإيمان (٥٨٣٨)، والبغوي في شرح السنة (٣٨٣٦) من طرق عن سفيان بن عيينة، به.

هكذا رواه جلة أصحاب سفيان الحفاظ عنه.

ورواه محمد بن يحيى بن أبي عمر فخالفهم جميعاً، فرواه عنه عن الزهري عن أبي بكر بن (عبد الله..) أخرجه الترمذي في العلل (٥٥٤)،وقال:" كذا يقول ابن عيينة: عن أبي بكر بن عبد الله. وإنما هو أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله..". فالحمل فيه على ابن أبي عمر لا على ابن عيينة، فهو وان كان قد لازم ابن عيينة إلا انه كانت فيه غفلة، وخالف أصحاب سفيان الكبار.

ثانياً: مالك بن أنس عن الزهري، رواه أصحاب مالك الكبار: أبو مصعب (١٩١٣)، ويحيى الليثي(٧١٣)،والشيباني (٨٨٣)،والقعنبي أخرجه

الجوهري (٢١٥)، وعبد الرزاق في أماليه (١٣٦)، ومن طريقه أحمد (٤٨٨٦)، والنسائي في الكبرى (٦٧١٣)، وأبو علي الحنفي أخرجه الدارمي (٢٠٧٣)، وقتيبة بن سعيد أخرجه مسلم (٢٠٢٠)، والنسائي في الكبرى (٦٧١٥)،و(٦٨٦٣)، وأبو عوانة ٣٣٧/٥، وجويرية بن أسماء أخرجه ابن المديني في العلل (١١٤).

كلهم عن مالك عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر به.

ورواه عبد الله بن محمد ابن أخ جويرية عن جويرية عن مالك عن الزهري عن أبي بكر بن (عبد الله) وليس (عبيد الله) وهو وهم كما سبق. أخرجه ابن أبي حاتم في العلل(١٥٣٧)، قال: وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عبد الله بن محمد ابن أخي جويرية، عن جويرية بن أسماء، عن مالك، عن الزهري؛ أن أبا بكر بن عبد الله بن عبد الله ابن عمر أخبره؛ أنه سمع عبدالله ابن عمر يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ".. الحديث؟ قال أبو زرعة: جويرية يهم فيه".

ثالثاً: عبيد الله بن عمر العمري عن الزهري به.

أخرجه مسلم (٢٠٢٠)من طريق (يحيى القطان وعبد الله بن نمير)،وأخرجه الترمذي (١٧٩٩) من طريق(عبد الله بن نمير)، والنسائي في الكبرى(٦٧١٧)،من طريق (يحيى القطان) كلاهما عن عبيد الله العمري به.

ورواه عبدة فخالفهما، فرواه عن عبيد الله، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن جده عبد الله بن عمر، عن عمر. أخرجه الدارقطني في العلل ٤٦/٢.

رابعاً: عبد الرحمن بن إسحاق المدني، عن الزهري به، أورده ابن المديني في العلل (١١٤).

خامساً: يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري به. أورده الدارقطني في العلل ٤٧/٢.

فهؤلاء (ابن عيينة، ومالك، وعبيد الله العمري، وعبد الرحمن بن إسحاق، ويونس) جميعاً

عن الزهري به.

وروي الحديث من وجه آخر: عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به.

رواه:

١- (عقيل الايلي، وعبد الرحمن بن إسحاق، ومعمر بن راشد) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به.

أخرجه الترمذي في العلل(٥٤٤) من طريق عقيل، وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (١٥٣٩) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق.

وأما معمر بن راشد فرواه عن الزهري، واختلف على معمر فيه:

فرواه ابن عيينة، وعبد الرزاق، وعبد الأعلى، وسعيد بن أبي عروبة عنه (معمر) عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به. أخرجه الحميدي (٦٤٩)، من طريق ابن عيينة، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٩٥٤١)، ومن طريقه أخرجه أحمد (٦٣٣٢)، والنسائي في الكبرى (٦٧١٤)، وابن حبان (٥٢٢٦) و (٥٣٣١)، والبيهقي في الكبرى ٢٧٧/٧،وأخرجه أحمد (٦٣٣٢)، من طريق عبد الأعلى، وأخرجه الترمذي (١٨٠٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلهم: (سفيان، وعبد الرزاق، وعبد الأعلى، وابن أبي عروبة)عن معمر، عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به.

ورواه مكي بن إبراهيم (فوهم فيه)عن سعيد بن أبي عروبة، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب.(فزاد عمر في إسناده).أورده الدارقطني في العلل ٤٦/٢، ووهاه.

● ورواه النعمان بن راشد عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة،

أخرجه أسحاق بن راهويه في مسنده (٤٧٦)،وأحمد (٨٣٠٦) و(٨٥٩٠)، والنسائي في الكبرى (٦٧١٢)،وأبو يعلى (٥٨٩٩).

وقد أعلّه الدارقطني ٤٨/٢، ومن قبله ابن المديني (١١٤)، فقال: "منكر ولم يتابعه عليه أحد".

دراسة الأسانيد:

أما طريق الزهري فالمحفوظ فيه: حديث سفيان بن عيينة والجماعة، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن جده (ابن عمر) به.

قال أبو زرعة في العلل ١٦١/٦:" الناس يقولون: عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله ابن عمر، عن ابن عمر؛ وهذا الصحيح ".

وأما حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر فالمحفوظ فيه دون ذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد اعترض ابن عيينة على معمر روايته عن الزهري عن سالم به، فقال لمعمر:" عمن سمعت من الزهري؟ فقال-يعني معمر-: عن سالم، عن ابن عمر. فقلت: لا أخبرنيه الزهري عن أبي بكر بن عبد الله. فقال معمر: إنما عرضناه عليه ".

ونقل النسائي في الكبرى عقب حديث (٦٧١٤) قول عبد الرزاق: "فقال ابن عيينة لمعمر: إن الزهري رواه عن أبي بكر بن عبيد الله، قال معمر: إن الزهري كان يلفظ الحديث عن النفر، فلعله سمع منهما جميعا.

وعقب البيهقي في السنن(١٤٦١٠):" هذا محتمل فقد رواه عمر بن محمد عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن سالم عن أبيه".

قال ابن عبد البر في "التمهيد" ١١١/١١: "أخشى أن يكون خطأ عن معمر، لأنه لم يروه غيره، ولا يحفظ لهذا الحديث من حديث الزهري عن سالم، ولو كان عند الزهري عن سالم ما حدث به عن أبي بكر، وهو مما حدث به معمر باليمن وبالبصرة ؟ لأنه رواه عنه عبد الأعلى وعبد الرزاق.

وسعيد بن أبي عروبة حدثنا خلف بن سعيد قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا أحمد بن خالد قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا عبد الرزاق عن معمر عن سالم عن ابن عمر قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه وإذا شرب فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله) وقد روى هذا الحديث معمر عن مالك فيما حدثنا خلف بن قاسم حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا حدثنا حيوة حدثنا العباس

بن محمد البصري حدثنا سلمة بن شبيب حدثنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره قال أبو عمر الصواب في إسناد هذا الحديث الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن جده عبد الله بن عمر والله أعلم، وإن صح حديث معمر عن الزهري عن سالم فهو إسناد آخر...".

وبقيت مسألة مهمة وهي سماع أبي بكر بن عبيد الله من جده ابن عمر، هل ثبت أو لا؟

ولا سيما وان الثوري وابن وهب رواياه عن عمر بن محمد عن القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن سالم عن ابن عمر. أخرجه مسلم (٢٠٢٠)من طريق ابن وهب، والترمذي في العلل(٥٥٤) عنهما.

فابن المديني ينفي ذلك، قال في العلل (١١٤):" فما رواه معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبيد الله مرسل".

وقال الدارقطني٢/٤٧:" وقيل: إن أبا بكر بن عبيد الله اسمه القاسم، ولم يسمع هذا من ابن عمر لأن عمر بن محمد بن زيد رواه عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وهو أصحها، والله أعلم".

قال ابن عبد البر ١١/١١٠:" وغير مستنكر ان يرويه أبو بكر هذا عن جده عبد الله بن عمر وقد روى عن عبد الله بن عمر من حفدته محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر وروى عنه من دون هؤلاء في السن ".

ووجَّه هذا الاختلاف الإمام البخاري على أن (أبا بكر، والقاسم) كلاهما واحد، وأن أبا بكر كنيته، قال الترمذي:" سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: روى مالك وعبيد الله بن عمر وابن عيينة عن الزهري، عن أبي بكر وهو ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر. وروى عقيل ومعمر عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وروى سفيان الثوري وابن وهب، عن عمر بن محمد، عن القاسم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر هذا الحديث، وزعموا أن القاسم بن عبيد الله كنيته أبو بكر، -فإن كان هذا صحيحاً- فإنه

يصح حديث معمر وعقيل عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ لأن أبا بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر لا يزعم في حديثه أنه سمع جده ابن عمر".

وقد سوى بينهما في التاريخ الكبير، فقال في التاريخ الكبير ١٦٥/٧:" القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي قال خلاد نا أبو عقيل يحيى بن المتوكل عن القاسم ابن عبيد الله عن عمه سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأكلوا ولا تشربوا بشمائلكم فإن الشيطان يأكل ويشرب بشمائله، وقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس منا من غشنا.

وقال إسمعيل: عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أكل، وقال ابن عيينة عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر سمع جده وقال معمر وعقيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ".

وقال في ترجمة أبي بكر٩/٩:" أبو بكر بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب ويرون أنه القاسم بن عبيد الله ".

وحتى من يترجم لأبي بكر بن عبيد الله فإنه يذكر رواياته عن جده ابن عمر ولا يعترض أو يلمزها، كابن سعد، وأبي حاتم، ومسلم –بل رواها في صحيحه وهذا مما يقوي الاتصال-

وغيرهم.

ومع هذا تجد كثيراً من أهل التراجم يفردون لكل واحد منهما ترجمة، وينص بعضهم كالمزي وغيره أنه أخو أبي بكر بن عبيد الله.

بل جزم أبو حاتم في الجرح والتعديل ٣٤٠/٩- ٣٤١ فقال:" أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر لا يسمى".

ولعل السبب في التسوية بين أبي بكر وأخيه قلة روايتهما، فأبو بكر لم يرو الا عن ابن عمر، ولم يرو عنه إلا الزهري! والقاسم نحو من ذلك، وربما احاديثهم لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة بلا تكرار! لذا وقع الظن بأنهما واحد.

وقد سبق كلام البخاري والدارقطني، وتأمل قول ابن عبد البر ١١/١٠٧-١٠٨:" أبو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ثقة شريف لم يرو عنه ابن شهاب غير هذا الحديث الواحد، وما أحسبه روى عنه غير ابن شهاب، وأبو بكر هذا هو والد خالد بن أبي بكر النسابة المحدث المدني شيخ ابن وهب ويقال إن اسم أبي بكر هذا القاسم وقيل بل القاسم أخوه فالله أعلم، فإن كان أبو بكر هذا هو القاسم فقد روى عنه عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر أيضا فالله أعلم".

والذي تميل إليه النفس أنهما اثنان، وأن أبا بكر بن عبيد الله سمع من جده ابن عمر، فوفاته قديماً كما يذكر أهل التواريخ، وهي محتملة، ويقويها رواية مسلم في صحيحه، وأنه لم يذكر في كتب المراسيل، فالله أعلم.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن حديث ابن عمر هذا روي من وجه آخر، إذ رواه نافع عن ابن عمر به.

أخرجه أحمد (٥٥١٤) حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لا يأكل أحدكم بشماله، ولا يشرب بشماله، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله ".

أورده الدارقطني في العلل ١٣/٢٣٥،وأعله، وبيَّن أن المحفوظ عن عبيد الله بن عمر هو: عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن ابن عمر.

النموذج الثاني

قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الصمد، حدثنا زائدة، حدثنا عاصم بن كليب، أخبرني أبي، أنَّ وائل بن حجر الحضرمي، أخبره قال: قلت: لأنظرنَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، كيف يصلي؟ قال: فنظرت إليه قام فكبر، ورفع يديه حتى حاذتا أذنيه، ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى، والرسغ والساعد، ثم قال: لما أراد أن يركع، رفع يديه مثلها ووضع يديه على ركبتيه، ثم رفع رأسه، فرفع يديه مثلها، ثم سجد، فجعل كفيه بحذاء أذنيه، ثم قعد فافترش رجله اليسرى، فوضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى، وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ثم قبض بين أصابعه فحلق حلقة، ثم رفع إصبعه، فرأيته يحركها يدعو بها "، ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد فرأيت الناس عليهم الثياب تحرك أيديهم من تحت الثياب من البرد ".

التخريج:

أخرجه أحمد (١٨٨٧٠)،والدارمي (١٣٩٧) والبخاري في "رفع اليدين" (٣١)، وأبو داود (٧٢٧)، وابن الجارود (٢٠٨)، والنسائي ٢/١٢٦-١٢٧ و٣/٣٧، وفي "الكبرى" (٩٦٥)، و(١١٩٢) وابن خزيمة (٤٨٠) و (٧١٤)، وابن حبان (١٨٦٠)، والطبراني ٢٢/(٨٢)، والبيهقي ٢/٢٧-٢٨ و٢٨ و١٣٢ من طرق عن زائدة، بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد (١٨٨٥٨)، و(١٨٨٧١)، والنسائي في ٢/٢٣٦، وفي "الكبرى"٧٥٠، وابن خزيمة (٦٩١)، والطبراني في الكبير ٢٢/(١١٣) من طريق الثوري به.

وأخرجه أحمد (١٨٨٥٠)، والبيهقي في الكبرى ٢/٧٢ و٢/١١١ من طريق عبد الواحد بن زياد العبدي به.

وأخرجه أحمد (١٨٨٥٥) البخاري في "رفع اليدين" (٢٧) (مختصرا)، وابن خزيمة (٦٩٨)، والطبراني في "الكبير" ٢٢/(٨٣)، من طريق شعبة به.

وأخرجه أحمد (١٨٨٧٦)،والطبراني في الكبير ٢٢/(٨٤) من طريق زهير بن معاوية به.

وأخرجه الحميدي (٨٨٥)، والنسائي ٣/٣٤- ٣٥، والطبراني ٢٢/(٧٨) و (٨٥) من طريق سفيان بن عيينة به.

وأخرجه الطيالسي (١٠٢٠) من طريق أبي الأحوص به.

وأخرجه ابن ماجه (٨١٠) مختصراً جداً، وأبو داود (٧٢٦) و٩٥٧ (٩٥٧)، والنسائي ٣/٣٥-٣٦ وفي "الكبرى"١١٨٩ من حديث بشر بن المفضل به.

وأخرجه ابن ماجه (٨١٠) مختصرا جداً وفي (٩١٢) والترمذي (٢٩٢) والنسائي ٢/٢١١، وفي الكبرى(٦٩٣)، وابن خزيمة (٤٧٧ و٦٤١ و٦٩٠ و٧١٣)من حديث عبد الله بن إدريس الكوفي به.

وأخرجه ابن خزيمة (٤٧٨ و٧١٣) من طريق ابن فضيل به.

وأخرجه أحمد (١٨٨٦٥) من طريق عبد العزيز بن مسلم به.

وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٢/(٧٩) من طريق قيس بن الربيع به.

وأخرجه الطبراني ٢٢/(٩٠) من طريق أبي عوانة به.

وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢/١٣١ من طريق خالد بن عبد الله الواسطي به.

عشرتهم (سفيان الثوري، وشعبة، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن إدريس، ومحمد بن فضيل، وعبد الواحد بن زياد، وعبد العزيز بن مسلم، وزائدة بن قدامة، وزهير، وبشر بن المفضل) رووه عن عاصم بن كليب، عن أبيه، به.

فجميع أصحاب عاصم الثقات رووه مطولاً ومختصراً، بلفظ متقارب، قال بعضهم: (يشير بها)، وقال بعضهم:(يشير بالسبابة)، ونحوهما، ورواه زائدة بن قدامة أبو الصلت الكوفي -وهو ثقة ثبت – فزاد فيه (يحركها).وهي زيادة شاذة.

وقد جاءت روايات صحيحة تذكر الإشارة، عن ابن عمر ونمير الخزاعي، وسعد رضي الله عنهم وغيرهم كلهم يذكرون الإشارة، ولم يذكر أحد منهم التحريك.

بل صحَّ من حديث عبد الله بن الزبير: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشير بأصبعه إذا دعا، ولا يحركها". أخرجه مسلم (٥٧٩)،وأبو داود(٩٨٨)،والنسائي (١٢٧٠)،وفي الكبرى (١١٩٤) وأبو عوانة ٢/٢٢٦، والبيهقي ٢/١٣١،وغيرهم

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٦٩٥) قال حدثنا أبو خالد الأحمر، عن هشام بن عروة: "أنَّ أباه كان يشير بإصبعه في الدعاء ولا يحركها".

وقد صححها بعض أهل العلم من المتأخرين والمعاصرين، كابن القيم، والشيخ الألباني رحمهما الله تعالى.

وعمدتهم في هذا التصحيح أن زائدة بن قدامة ثقة، والزيادة من الثقة مقبولة (!)

وهذا الخلاف أساسه الاختلاف بين مدرسة النقاد ومدرسة متأخري الفقهاء، في تحديد مفهوم المخالفة، فالنقاد يعدون مثل هذا مخالفة، وتفرد من لا يحتمل تفرده وان كان ثقة في نفسه مخالفة، أو تفرد الثقة بما لا يقبل التفرد بمثله مخالفة، كما قال أبو حاتم :"قال أبي: كان شعبة يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان؛ من حسن حديثه! وكان يهاب هذا الحديث؛ يقول: حكم من الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم يشاركه أحد).وكتب العلل ملأى بمثل هاتيك التعليلات.

أما متأخرو الفقهاء فأنهم لا يعدون مثل هذا مخالفة ! نعم هم يقرون أن المخالفة نوع علة، ويشترطون في حدِّ الصحيح سلامته من المخالفة، لكن مفهومها عندهم مقصور على المعارضة الظاهرة، لذا ردوا كثيراً من تعليلات الأئمة النقاد بأنها زيادة ثقة!

وقد تكلف الشيخ الألباني رحمه الله في التسوية بين (يحركها يدعو بها) وبين (يشير بها يدعو) في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم، وزعم أنّ ابن خزيمة، وابن حبان، والنووي صححوا هذه الزيادة.

والظاهر أنّ ابن خزيمة لم يصححه، بل ظاهر كلامه أنه أعله، فقال عقبه:" ليس في شيء من الأخبار "يحركها" إلا في هذا الخبر زائدة ذكره ".

وكذا الإمام النووي فظاهر كلامه أنه يضعفه، قال في المجموع ٣/٤٥٤:" الذي قطع به الجمهور أنه لا يحركها فلو حركها كان مكروها ولا

تبطل صلاته لأنه عمل قليل (والثاني) يحرم تحريكها فإن حركها بطلت صلاته حكاه عن أبي علي بن أبي هريرة وهو شاذ ضعيف (والثالث) يستحب تحريكها حكاه الشيخ أبو حامد والبندنيجي والقاضي أبو الطيب وآخرون وقد يحتج لهذا بحديث وائل بن حجر رضي الله عنه أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين في التشهد قال " ثم رفع أصبعه فرأيته يحركها يدعو بها " رواه البيهقي بإسناد صحيح قال البيهقي يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تكرير تحريكها، فيكون موافقا لرواية ابن الزبير وذكر بإسناده الصحيح عن ابن الزبير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يشير بأصبعه إذا دعا لا يحركها " رواه أبو داود بإسناد صحيح..". فالإمام النووي صحح الإسناد كما صحح إسناد ابن الزبير الذي ينفي التحريك، وجمع بينهما أن معنى التحريك هو الإشارة.

والغريب أن الشيخ الألباني ضعف حديث ابن الزبير الذي فيه(لا يحركها) بمثل ما صحح به حديث زائدة! فقال في صفة الصلاة:" والواقع أنه معلول من وجوه:

أولاً: أنه قد اختلف عليه في قوله: (ولا يحركها):

فرواه عنه زياد بن سعد هذا بهذه الزيادة.

وخالفه الليث بن سعد وأبو خالد الأحمر- عند مسلم، والبيهقي -، وابن عيينة - عند

الدارمي (٣٠٨/١)، وأحمد (٣/٤) -، ويحيى بن سعيد - عنده، وكذا أبي داود،

والنسائي -؛ فرواه أربعتهم عن ابن عجلان بدون هذه الزيادة.

ثانياً: أن عثمان بن حكيم رواه عن عامر كذلك بدونها.

وتابعه مَخْرَمة بن بُكَير: عند النسائي (١٧٣/١)، والبيهقي (١٣٢/٢).

فقد اتفق كل من روى الحديث عن عامر على ترك هذه الزيادة؛ إلا رواية عن ابن

عجلان، وهي شاذة؛ لما سبق" أ.ه

فهذه الزيادة (يحركها) شاذة، والله أعلم.

النموذج الثالث

قال أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عنبسة، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن
أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا".

قال أبو داود: كذا قال الزبيدي وابن أبي ذئب، وإبراهيم بن سعد، ومعمر، وشعيب بن أبي حمزة، عن الزهري: "وما فاتكم فأتموا ".

وقال ابن عيينة، عن الزهري وحده: "فاقضوا".

وقال محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وجعفر ابن ربيعة، عن الأعرج، عن أبي هريرة: "فأتموا".

وابن مسعود عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأبو قتادة وأنس، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -،كلهم: "فأتموا"

قلت: هكذا قال أبو داود رحمه الله تعالى، فذكر أن جميع من روى الحديث عن الزهري اتى به بلفظة (فأتموا) وكذا أصحاب أبي هريرة الأخرين، وقال مسلم في التمييز " لا أعلم روى هذه اللفظة عن الزهري غير ابن عيينة: واقضوا ما فاتكم، قال مسلم: وأخطأ ابن عيينة".

ولنأتِ ونجمع الطرق عن الزهري أولاً؛ ليتضح لنا وجه التفرد فيه، فالحديث رواه الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مرة، وعن سعيد بن المسيب مرة، ومرة عنهما جميعاً.

فيظهر أنّ سفيان بن عيينة لم ينفرد بذكر هذه اللفظة، بل تابعه غيره من الثقات عن الزهري، وغالب من رواه عن الزهري رواه على الوجهين، مرة (فاقضوا)، وأخرى(فأتموا)،حتى سفيان نفسه رواه على الوجهين.

فرواه أصحاب الزهري وهم:

١- معمر بن راشد:

● رواه –مرة بلفظ (فأتموا): - عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. بلفظ أخرجه عبد الرزاق ٢/٢١١(٣١٠٢) و٢/٢٨٨(٤٣٠٤).وأحمد ٢/٢٧٠،والترمذي(٣٢٧).

وأخرجه الترمذي (٣٢٨) عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

● ورواه –معمر –مرة أخرى بلفظ (فاقضوا)–كرواية ابن عيينة – أخرجه عبد الرزاق ٢/٢٨٧(٣٣٩٩) ومن طريقه أحمد في المسند (٧٦٦٤) من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به.

٢- ابن أبي ذئب:

● رواه –بلفظ:(فأتموا)–: عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به أخرجه البخاري(٩٠٨).

وأخرجه أيضاً في (٦٣٦) من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. وأخرجه ابن حبان (٢١٤٦)، والبيهقي في الكبرى ٣/١٣٢(٥١٤٥) من طريق ابي سلمة وابن المسيب جميعاً به.

● ورواه ابن أبي ذئب مرة أخرى بلفظ (فاقضوا): عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه، به. أخرجه الطيالسي(٢٣٣٩).وأخرجه أحمد (١٠٨٩٣)، والبخاري في القراءة خلف الإمام (١١٣) به.

٣- إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة به:

- فرواه مرة بلفظ- (فأتموا) أخرجه مسلم (٦٠٢) وابن ماجه (٧٧٢)، به.
- ومرة بلفظ (فاقضوا) أخرجه ابن خزيمة (١٥٠٥) به.

٤- يزيد بن الهاد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به:

- فرواه مرة –(فأتموا) أخرجه السراج (١٧١٦).
- ومرة (فاقضوا) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٢٣١٢).

٥- سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به:

- فرواه -مرة -بلفظ (فأتموا): أخرجه الدارمي (١٣١٩).
- ورواه -مرة -بلفظ (فاقضوا): أخرجه الحميدي (٩٦٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧٤٠٠)، وأحمد (٧٢٥٠)،والنسائي ١١٤/٢ من طريق سفيان عن الزهري عن سعيد به. وأخرجه ابن أبي شيبة (٧٤٠٠)،وابن حبان (٢١٤٥) من طريق الزهري عن أبي سلمة به.

وأخرجه مسلم (٦٠٢)،والترمذي (٣٢٩) من طريق سعيد بن المسيب به. فذكرا السند دون المتن.

فأصحاب الزهري (ابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وابن الهاد، ومعمر، وابن أبي ذئب) كلهم اختلف عليه في هذه اللفظة، ولم ينفرد بها ابن عيينة كما قال أبو داود، ومسلم رحمها الله تعالى.

*وأما من رواه عن الزهري بلفظ (فأتموا) ولم نقف لهم على وجه آخر:

١-شعيب بن أبي حمزة: أخرجه البخاري (٩٠٨)،وغيره.

٢- عقيل الأيلي: أخرجه أحمد (٩٨٣٥).

٣- يونس الأيلي: أخرجه مسلم (٦٠٢)،وأبو داود(٥٧٢).

٤-محمد بن أبي حفصة: أخرجه أحمد (٧٢٥٢).

وقد رواه جلة أصحاب أبي هريرة باللفظتين (فأقضوا)، ومرة (فأتموا):

١- أبو سلمة عن أبي هريرة به: أخرجه الطيالسي (٢٤٧١)، وأحمد (١٠٨٩٣)، وأبو داود(٥٧٣). وأخرجه ابن خزيمة(١٥٠٥)و(١٧٧٢)، بلفظ (فاقضوا).

وأخرجه الطحاوي ١/٣٩٦ عنه بلفظ (فأتموا).

٢- محمد بن سيرين أخرجها مسلم (٦٠٢) (١٥٤)، والبزار (٩٩٦٥)، والسراج (٩٠١) بلفظ:(فاقضوا).

٣- عبد الرحمن الأعرج، أخرجه ابن وهب في جامعه (٤١٨)،والبيهقي ٢/٢٩٧ بلفظ (فاتموا)

٤- عبد الرحمن مولى الحرقة، أخرجه أحمد (٧٢٣٠)،و(٩٩٣٠)، و(١٠٨٤٧)،والبخاري في القراءة خلف الإمام (١١٦)، ومسلم (٦٠٢)، وابن خزيمة (١٠٦٥) بلفظ (فأتموا).

وأخرجه مالك (٢٢١)، والشافعي في مسنده (٦٧)،والبخاري في القراءة خلف الإمام (١١٦)، والبيهقي في الكبرى ٣/٣٢٣(٥٨٧١)من طريق عبد الرحمن وإسحاق بن عبد الله جميعاً.

٥- وهمام بن منبه فأخرجه أحمد (٨٢٢٣) بلفظ:(فاقضوا)، وأخرجه عبد الرزاق" (٣٤٠٣)، ومن طريقه أخرجه مسلم (٦٠٢) (١٥٣)، وأبو عوانة ٢/٨٣، والبيهقي ٢/٢٩٥ و٢٩٨ بلفظ(فأتموا).

٦- وأبو رافع: أخرجه أحمد (١٠٣٤٠) بلفظ (فاقضوا)، وأخرجه ابن خزيمة(١٦٤٦) بلفظ (فأتموا).

وهكذا روي عن بعض الصحابة كابي قتادة (فأتموا):أخرجه أحمد (٢٢٩٨٢) و"الدارمي(١٢٨٣) والبخاري (٦٣٥)، وفي القراءة خلف الإمام(١٦٥) ومسلم (٦٠٣) وابن خزيمة (١٦٤٤)رضي الله عنهم- بهذا الاختلاف.

وأنس أخرجه البخاري في القراءة (١٠٨)،وغيره.

قلت: والذي يبدو انه لا فرق بين اللفظتين، وإنما هو من باب الرواية بالمعنى، لذا فإنها اختلف عليهما في الراوي الواحد، فمرة يرويها على وجه وأخرى على وجه، وليس الاختلاف هذا في حديث أبي هريرة حسب بل في حديث أبي ذر وأنس وغيرهم رضي الله عنهم.

قال البغوي في شرح السنة ٣١٠/٢:" ومن روى "فاقضوا" فقد يكون القضاء بمعنى الأداء والإتمام، كقوله سبحانه وتعالى: ﭽ ڈ ڈ ڤ ڤ ﭼ [الجمعة: ١٠] وكقوله عز وجل: ﭽ ں ں ڻ ﭼ [البقرة: ٢٠٠] وليس المراد منه قضاء شيء فائت، فكذلك المراد من قوله: "فاقضوا" أي: أدوه في تمام.".

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح٤١/٢:" والتحقيق أنه ليس بين اللفظتين فرق فإن القضاء هو الإتمام في عرف الشرع، قال الله تعالى:" فإذا قضيتم مناسككم"، وقال تعالى:" فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض " ".

وكذا قال الزيلعي في النصب ١٣٧/٢.وهو الصواب والله أعلم.

وقال الحافظ في الفتح ١١٩/٢:"الحاصل أن أكثر الروايات وردت بلفظ فأتموا وأقلها بلفظ فاقضوا، وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الإتمام والقضاء مغايرة، لكن إذا كان مخرج الحديث واحدا واختلف في لفظة منه

وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى وهنا كذلك، لأن القضاء وأن كان يطلق على الفائت غالبا لكنه يطلق على الأداء أيضا ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى: "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا"، ويرد بمعان أخر فيحمل قوله فاقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يغاير قوله فأتموا فلا حجة فيه لمن تمسك برواية فاقضوا".أ.هـ